معالم القيم الإنسانية في وثيقة مكة الحضارية

تأليف
السيّد محمد علي الحسيني

دار الحكمة - لندن

معالم القيم الإنسانية
في وثيقة مكة الحضارية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالم القيم الإنسانية في وثيقة مكة الحضارية

تأليف

السيّد محمد علي الحسيني

دار الحكمة ـ لندن

الإهداء

إنه لمن الشرف العظيم تقديم الإهداء
إلى الملك سلمان بن عبد العزيز على توجيه (وثيقة مكة المكرمة)،
وإلى وليّ عهده الأمين سموّ الأمير محمد بن سلمان على رعايته واهتمامه،
وإلى معالي أمين عام رابطة العالم الإسلامي فضيلة د. الشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى على تنفيذها،
وإلى الإنسانية جمعاء على جميل تلقّيها.

المحتويات

المقدمة.....9

الفصل الأول:

العالم عشية الإعلان عن وثيقة مكة المكرمة 17

الفصل الثاني:

الدور الريادي للسعودية في الإعداد لإعلان وثيقة مكة المكرمة...29

الفصل الثالث:

وثيقة المدينة والتأسيس للمبادئ والمفاهيم الإنسانية في الإسلام.39

الفصل الرابع:

إعلان وثيقة مكة المكرمة من خلال مؤتمر لعلماء الأمة الإسلامية 43

الفصل الخامس:

وثيقة مكة المكرمة استكمال لوثيقة المدينة ودستور حضاري ..57

الفصل السادس:

وثيقة مكة والتأسيس العملي لتعايش الأديان والأمم 71

بنود وثيقة مكة المكرمة 75

الخاتمة.....153

المُقَدِّمَة

بالعودة الاستقرائية الإيجابية للتاريخ العربي ـ الإسلامي والسعي لاستنطاق الأحداث والتطورات المشرقة التي جرت خلاله من أجل الاستفادة منها، من خلال عملية إعادة صياغة عقلانية ومنطقية تأخذ بعين الاعتبار مسألة الأصالة الفكرية التاريخية والرؤى الإنسانية فيها من جانب، وكذلك مسألة العصر الحالي الذي نعيشه الذي يحفل بالكثير من المتغيرات الاستثنائية من جانب آخر.

هذه العودة الاستقرائية الإيجابية للتاريخ العربي ـ الإسلامي، تحظى بأهمية خاصة، وإن ضرورتها ملحّة في خضمّ ما يشهده العالمان العربي والإسلامي من حملات ومساعٍ أكثر من مشبوهة، ليس للقيام بقراءات في غير محلّها فحسب، بل مشوّهة ومحرّفة قد التبست عليها الحقائق الأصلية وذهبت بعيداً وراء أحداث ونصوص، فيها الكثير من التأويلات دون أن تقوم بعرض كلّ ذلك على المصادر الثلاثة الرئيسة في التشريع، أي الكتاب والسنة النبوية والعقل.

ما جرى خلال العقدين المنصرمين بشكل خاص في العالمين العربي والإسلامي من مساعٍ غير حميدة من أطراف وجهات ضالّة مضلّة قامت بالعمل من أجل إظهار الدين الإسلامي كدين انعزالي يرفض التعايش السلمي، ويرفض الآخر، ولا يؤمن بالتقدم والتطور، بل يؤمن بالقسوة والعنف والإرهاب من أجل تحقيق أهدافه، كانت ولا زالت ذات تأثيرات سلبية على المجتمعات العربية والإسلامية، حيث يمكن القول بأن الحقيقة قد اختلطت والتبست على كثيرين فصاروا يخلطون بين الأمور دون أن ينتبهوا ويعوا ذلك. وكلّ ذلك بسبب تلك العودة السلبية الانتقائية لعقول حكمت على نفسها بالانغلاق حتى قبل أن تقوم بعملية العودة، ولعمري فإن هذا الأمر بحدّ ذاته يشكل أكبر خطر وتهديد على المجتمعات، لذلك يصنّف دارسو علم الاجتماع الجهل إلى نوعين، الجهل الأصغر والجهل الأكبر. أمّا الجهل الأصغر فهو جهل الأميين، وأمّا الجهل الأكبر فهو جهل المتعلّمين، وإن البعض ممّن يظهرون أنفسهم كعلماء أو ضليعين بالأمور والمسائل الشرعية، يتّصفون بعقلية منطوية ومنغلقة على نفسها ترفض الآخر من البداية وتؤمن بمسار ونهج معيّن وتسعى في عودتها للتاريخ العربي ـ الإسلامي من أجل إيجاد ما يمنحها مصداقيةً لترتكز عليها في غيّها، وليس من أجل البحث عن الحقيقة والحق. وهؤلاء من دون شك هم جهلاء وإن ظنّوا أنفسهم عقلاء ومنطقيين لكونهم يرفضون التجرد من ميولهم

وأهوائهم التي تحجّر عقولهم، هؤلاء يسترسلون بكلّ ما تمليه عليهم ألسنتهم دون إدراك وفهم منطقي حقيقي لما يقولون، فهم يتهجّمون، ويهاجمون من يخالفهم ويختلف معهم في مجرد رأي، لأن رؤيتهم للأمور تضيق شيئاً فشيئاً، هؤلاء وغيرهم ما هم إلّا وقود الجهل الأكبر لأن أوطانهم توسّمت فيهم أن يكونوا أدوات للتنوير، لكنهم تحوّلوا بسبب ضعف مستوياتهم إلى أدوات هدم.

من هنا، فإن العودة الاستقرائية الإيجابية للتاريخ العربي ـ الإسلامي والعمل على استنطاق الأحداث والتطورات المشرقة التي جرت خلاله والسعي من أجل الاستفادة منها، فهي التي نراها ونؤمن بها، لأنها تعتبر الامتداد الصحيح والمنطقي لهذا التاريخ، وإن إعلان وثيقة مكة المكرمة كان بمثابة عملية تفعيل العودة التي نؤكّد عليها ونراها الأصح من كلّ النواحي، لأنها تجسّد عملية استخلاص شفّافة لجوهر المبادئ والقيم والأفكار الإنسانية المشرقة، ويمكن اعتبارها نقلة حضارية نوعية حيث دعا ويدعو إليها ديننا الإسلامي.

إن وثيقة مكة المكرمة ليست وليدة طروحات واجتهادات أو استنباطات فكرية من هنا وهناك، بل هي محاكاة عصرية لوثيقة المدينة المنورة التي عقدها النبي الأكرم "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" قبل أربعة عشر قرناً مع المكونات المختلفة في

أديانها وثقافاتها وأعراقها، وكانت بحقّ وثيقة دستورية يشار إليها بالبنان في مجالات التعايش السلمي وتحقيق السلم والتعاون والتعاضد بين مكونات المجتمع الإنساني، إذ إن الإسلام وكما بيّنت وثيقة المدينة المنورة، قد أثبت بأنه قد راعى على الدوام ومنذ البداية الحقوق المدنية والأمور والقضايا المتعلقة بالتعايش السلمي.

لقد كان توقيت إعلان وثيقة مكة المكرمة بحدّ ذاته بمثابة إعلان للمضامين والمبادئ والأسس الإنسانية الحضارية التي دعا ويدعو الإسلام إليها، ودحض من خلالها الأسس والمبادئ المشبوهة والمنحرفة والضالّة للتيارات والجماعات الذين يسيرون على طريق أصحاب العقول المتحجّرة والمنغلقة على نفسها والرافضة للآخر، خصوصاً وأنها- أي "وثيقة مكة المكرمة"- قد صدرت بإجماع وموافقة ألف ومئتين ونيّف من كبار المفتين وعلماء الأمة الإسلامية، وهي بذلك قد وضعت حدّاً للمتلاعبين والمتاجرين والمحرّفين والمستخدمين للدين الإسلامي كستار وغطاء من أجل تحقيق أهداف وغايات لا علاقة لها بالإسلام لا من قريب ولا من بعيد.

وثيقة مكة المكرمة من خلال الأسس والمبادئ الـ 29 التي أعلنتها، لم تقم بوضع حدّ لأصحاب العقول المتحجّرة من المتطرّفين الذين يقومون بطريقة وأخرى لجعل النصوص الشرعية

من الكتاب والسنة مطابقة لأفكارهم وتوجّهاتهم المنحرفة الضالّة فحسب، بل وضعت حدّاً لتصوير الدين الإسلامي كدين مخالف للعلم والتقدم والتطور والحضارة، وهنا من المفيد جدّاً التذكير بحادثة مهمة جدّاً من تاريخنا العربي ـ الإسلامي الذي يؤكّد على البعد الإنساني ـ الحضاري ـ العلمي للدين الإسلامي والمبادئ والأفكار النبيلة التي يدعو إليها، إذ إن نهضة أوروبا قد بدأت يوم وصلتهم أفكار ابن رشد عقب سقوط الأندلس وحرق كتبه، وإن أول قاعدة حوّلت الإسبان والأوروبيين صوب النور، مقولة ابن رشد التي حسمت العلاقة مع الدين: الله لا يمكن أن يعطينا عقولاً، ثم يعطينا شرائع مخالفة له. أمّا القاعدة الثانية، فهي مقولته التي حسمت التجارة بالأديان: التجارة بالأديان هي التجارة الرائجة في المجتمعات التي ينتشر فيها الجهل، فإن أردت التحكّم بجاهل، ما عليك إلّا أن تغلّف كلّ باطل بغلاف ديني.

وفي ضوء ذلك أصدر بعض رجال الدين فتاويهم بحرق جميع كتبه، خوفاً من تدريسها لما تحتويه من مفاسد وكفر وفجور وضلال (على حدّ قولهم)، وبالفعل زحف الناس إلى بيته، وحرقوا كتبه حتى أصبحت رماداً.

حينها بكى أحد تلامذته بحرقة شديدة... فقال ابن رشد جملته الشهيرة: "يا بني، لو كنت تبكي على الكتب المحترقة فاعلم أن للأفكار أجنحة، وهي تطير بها إلى أصحابها، لكن لو كنت تبكي

على حال العرب والمسلمين، فاعلم أنك لو حوّلت بحار العالم لدموع لن تكفيك."! هكذا كان الإسلام وهكذا كانت مبادئه وقيمه التي يدعو إليها، وإنه سيبقى كذلك، لأنه جاء أساساً من أجل هداية الإنسان وإرشاده وتوجيهه إلى طرق الخير والكمال، وليس كما يفعل المتطرّفون والإرهابيون من حملة الأفكار الضالّة المضلّة التي تمّ استنباطها من التاريخ الإسلامي بطريقة انتقائية متخطية ومتجاوزة الحقائق والمبادئ الإسلامية الحقيقية، وإن الأسس والمبادئ الـ 29 لوثيقة مكة الحضارية، لا ترسم خارطة طريق لنهوض ورقيّ وتقدم الأمة الإسلامية فقط، بل إنها تؤسّس لخارطة طريق أيضاً للتعايش السلمي بين مؤمني مختلف الأديان والطوائف والأعراق على مستوى العالم كلّه، وذلك الاجتماع الكبير لعلماء الأمة الإسلامية في جوار بيت الله الحرام ما كان له أن يتمّ لولا الرعاية والاهتمام الاستثنائي من جانب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين سموّ الأمير محمد بن سلمان (حفظهما الله وسدّد خطاهما)، حيث إن إعلان وثيقة مكة المكرمة عقب ذلك الاجتماع الاستثنائي الكبير، قد جاء ليلفت أنظار العالم كلّه إلى رسالة جوهرها أن الإسلام لم يأتِ لكي يدعو للحروب والمواجهات وإثارة الأحقاد والضغائن كما صوّره أصحاب العقول المتحجّرة، إنما جاء ليدعو إلى الخير والسلام للإنسانية والعالم أجمع، وإن الآية 107 من سورة الأنبياء حجة ودليل على ذلك: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾،

حيث إن هذه الرحمة وكما هو واضح في السياق تشمل الإنسانية قاطبة بمسلميها وغير مسلميها، وهذا ما أسعى إليه بإذن الله ومشيئته في هذا الكتاب من خلال السعي لشرح وتوضيح المبادئ والأسس الـ 29 لوثيقة مكة المكرمة في الفصول القادمة، وهنا لا يسعني إلّا أن أعرب عن شكري الجزيل وتقديري وامتناني لمعالي أمين عام رابطة العالم الإسلامي فضيلة الدكتور الشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى، فله الفضل في توجيهي إلى أهمية الكتابة بخصوص وثيقة مكة المكرمة، داعياً الله أن يكون لهذا الكتاب دور في إيصال مبتغاه إلى العالم كلّه وأن ينفع به الإنسانية.

والحمد لله رب العالمين على حسن منّه وتوفيقه.

محمد علي الحسيني
الرياض العامرة
2023 / 1445
www.mohamadelhusseini.net
info@mohamadelhusseini.com

الفصل الأوّل

العالم عشية الإعلان عن وثيقة مكة المكرمة

لو عدنا إلى العام 2019، وتأمّلنا في أوضاع العالم وكيف كانت تسير الأمور فيه، وهو العام الذي شهد في 27-29 مايو/ أيّار 22-24 شهر رمضان المبارك 1440 إعلان وثيقة مكة المكرمة، فإنه من الواضح أن ذلك العام والأعوام التي سبقته قد شهدت الكثير من الأحداث والتطورات المختلفة التي كانت معظمها وفي خطّها العام تسير باتجاه حذر مشرئبّ بالقلق، ولئن كان هناك العديد من الملفّات والقضايا الساخنة المطروحة، التي يشكّل بعض منها خطراً وتهديداً على السلام والأمن والاستقرار في العالم، نظير مشكلة تايوان ومطالبة الصين بإعادتها إليها، أو المشاكل العالقة بين روسيا والبلدان الغربية، خصوصاً بعد الذي جرى في جورجيا والاحتلال الروسي لشبه جزيرة القرم ومشاكل أخرى مشابهة، لكن الذي لفت النظر هو أن الأنظار قد تركّزت على الخطر والتهديد الذي يشكّله التطرّف والإرهاب، وخصوصاً بعد

بروز تنظيم داعش الإرهابي الذي جاء ليبدّد الآمال التي عقدت على الانزواء والخمول الذي رافق تنظيم القاعدة الإرهابي، خاصة بعد الضربات القوية التي تلقاها ومحاصرته من مختلف الجهات وعلى كافة الأصعدة.

علت الأصوات على مستوى العالمين العربي والإسلامي وعلى مستوى العالم بضرورة القضاء على ظاهرة التطرّف والإرهاب بمواجهتها عسكريّاً وأمنيّاً واقتصاديّاً، كما طولب العلماء والمفكرون الإسلاميون بإبداء وطرح موقف إسلامي صريح وجامع من إشكالية التطرّف والإرهاب الذي يتخذ من نصوص وأحداث وتطورات معينة مبرّراً ومسوّغاً له لكي يقوم بنشاطاته الإرهابية. وعندما يصبح موضوع التطرّف والإرهاب وعلاقته بالإسلام شائكاً ومعقداً إلى الحدّ الذي يطالب فيه غير المسلمين وحتى المسلمون أنفسهم بطرح موقف ووجهة نظر فاصلة بهذا الصدد لقتل الشك باليقين، خصوصاً إذا ما علمنا بأن التخوّف العالمي من غير المسلمين قد وصل إلى حدّ أن يكتب فيه فيلسوف مثل صامويل هنتجتون كتابه "صراع الحضارات" والذي رأى فيه أن العالم مقبل على صراع مسيحي ـ إسلامي، فإنه وإلى جانب صدور كتب ودراسات مختلفة في بلدان العالم تتناول كلّها التهديد الذي يمثله "الإسلام" للعالم من خلال تلك التنظيمات التي تحارب بناءً على نصوص ومبانٍ فكرية مأخوذة منه، فإننا عندئذٍ نعلم لماذا صارت الإسلاموفوبيا ظاهرة ملموسة في البلدان غير الإسلامية، وهناك

دعوات من جانب الاتجاهات اليمينية المتطرّفة تطالب بطرد المسلمين من البلدان الغربية باعتبارهم يشكّلون خطراً عليها.

إن الإسلاموفوبيا؛ كما جاء في تعريف جامع لها أنها "الخوف أو الكراهية أو التحامل ضدّ الدين الإسلامي أو المسلمين بشكل عامّ، لا سيّما عندما يُنظر إليها باعتبارها قوة جيوسياسية أو مصدراً للإرهاب، ولفترة طويلة بالنسبة للغرب المسيحي، كان المسلمون يشكلون خطراً قبل أن يصبحوا مشكلة". والأكثر أهمية من ذلك أن الإسلاموفوبيا المعاصرة قد ذهبت بعيداً في تحاملها على الإسلام والمسلمين عندما وضعت التنظيمات المتطرّفة والإرهابية وأفكارها الضالّة إلى جانب الإسلام والمسلمين في سلّة واحدة من دون أن تأخذ بعين الاعتبار أن الإسلام والمسلمين أنفسهم قد عانوا الأمرّين على يد هذه التنظيمات المتطرّفة والإرهابية. ويكفي أن نشير إلى أن ما قد ارتكبه تنظيم داعش من جرائم ومجازر مهولة بحقّ الشعوب العربية والإسلامية فهي أضعاف مضاعفة لما ارتكبه بحقّ غير المسلمين.

وفي ضوء تصاعد حمّى الإسلاموفوبيا وتغذيته من جانب اليمين الغربي المتطرّف واتجاهات أخرى معادية للإسلام لأسباب مختلفة، فقد سجّل المراقبون الارتفاعات الحادّة في المشاعر المعادية للمسلمين وجرائم الكراهية تزامناً مع دورات الانتخابات في أوروبا، وهذا ليس من قبيل المصادفة، ففي السنوات الأخيرة، اعتمد البعض من ساسة أوروبا بشكل متزايد على الخطابات

المعادية للمسلمين لتعبئة الناخبين، خصوصاً بعد أن بالغ العديد من المفكرين الغربيين والمتخصصين في الأنثروبولوجيا واتفقوا على أن جذور العداء للإسلام ترجع إلى أول تصادم بين المسلمين والمسيحيين خلال الفتح الإسلامي لجنوب أوروبا، ثم خلال الحملات الصليبية في الشرق، وبعدها أثناء توسع الاحتلال الأوروبي في المجتمعات العربية والإسلامية.

ظاهرة الإسلاموفوبيا التي ترسّخت أكثر بعد بروز التنظيمات الإرهابية المتطرّفة نظير القاعدة وداعش بشكل خاص، دفعت أيضاً باتجاه تضاعف الخوف في العالم الغربي من انتشار الإسلام في البلدان الغربية، وحتى إن قيام معهد "بيو" الأمريكي للأبحاث بإصدار تقرير حول انتشار الإسلام يؤكد فيه على أن الدين الإسلامي هو الأسرع انتشاراً بين الأديان الأخرى، متوقعاً أنه بحلول عام 2070 سيكون الدين الأكثر اتباعاً بين الأديان الأخرى، إنما كان هدفه انتهاز الفرصة والضرب على الوتر الحساس، أي استغلال الدور والنشاطات الهدّامة والمشبوهة للتنظيمات المتطرّفة والإرهابية، وجعلها تمثل الإسلام والمسلمين جميعاً، في حين إن الإسلام والمسلمين براء منهم.

هذه الظروف والأوضاع العالمية القلقة والحرجة والبالغة السلبية نجمت عنها مواقف وتصوّرات خاطئة هي أبعد ما تكون عن الحقيقة والصواب بخصوص الإسلام والمسلمين، تمّ الإعلان عن وثيقة مكة المكرمة التي شارك في صياغتها ألف ومئتان

ونيّف من كبار مفتي وعلماء الأمة الإسلامية، تمّ في الحقيقة حسم الجدل الدائر في العالم كلّه بشأن موقف الإسلام من التطرّف والإرهاب، وإثارة الحروب وإراقة الدماء، والتعايش السلمي والتعاون والتنسيق بين الشعوب والديانات المختلفة من أجل السلام والأمن والاستقرار وخير البشرية عامة.

الحروب والمواجهات التي حدثت في أفغانستان والخليج، وتلك الحروب والمواجهات التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، عكست كلّها اختلافات مبنية على أساس المصالح القومية والسعي من أجل تأمين مناطق النفوذ والهيمنة، وتعزيز الأمن القومي للدول المشاركة أو المتورّطة في تلك الحروب والمواجهات. وفي هذه الظروف والأوضاع فإن السعي من أجل توظيف المسائل الدينية والطائفية في مناطق النزاع والمواجهة والاستفادة منها، كانت التنظيمات المتطرّفة والإرهابية قد قامت بطرح شروح وتفسيرات غير صحيحة للنصوص والمباني الشرعية من أجل إظهار الإسلام بمظهر المنغلق والمنطوي على نفسه، والرافض للآخر والداعي والمحفّز على نشر أفكار ومفاهيم تدعو لإثارة الحروب والمواجهات والانقسامات، ومن هنا فإنه وفي الحروب التي جرت في أفغانستان والعراق وكذلك في سوريا واليمن وحتى لبنان، فقد تمّ استغلال العامل الديني وجعل الأنظار تتجه إلى الدين الإسلامي باعتباره المسؤول الأساسي عما قد آلت إليه الأمور.

وعلى الرغم من آثارها ونتائجها الكارثية المدمرة لكنها لم تؤدِّ إلى الحديث عن احتمال وقوع حرب عالمية ثالثة، كما أنها لم تصبح بالغة التعقيد والصعوبة في ضبطها والسيطرة عليها، كما في الغزو الروسي لأفغانستان.

علماً أن حروباً ومواجهات أخرى لا علاقة لها بالدين الإسلامي، حصلت ولكن لم يتمّ تسليط الأضواء والتركيز عليها كالتي حدثت في جورجيا وشبه جزيرة القرم وأدّت اليوم أو تسبّبت في الغزو الروسي لأوكرانيا حتى وصل الأمر إلى حدّ التهديد باندلاع الحرب العالمية الثالثة، التي لوّحوا فيها باستخدام الأسلحة النووية.

ومن حسن الحظّ ولطف الله تعالى أن وثيقة مكة المكرمة قد صدرت قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث إن هذه الوثيقة التي أثبتت وبصورة شفافة جدّاً أنه بإمكان أيّ إنسان على وجه البسيطة أن يفهمها ويستوعبها، وإن الإسلام وبصورة مطلقة ليس جزءاً أو جانباً من المشكلة أو المشاكل العالقة، إنما هو وكما تثبت مواد وبنود هذه الوثيقة بأنه جزء وجانب من الحلّ.

فالمعنى والمغزى الاعتباري العميق جدّاً من وراء صدور هذه الوثيقة المباركة في مكة المكرمة وبجوار بيت الله الحرام، كان بمثابة رسالة شفافة للعالم كلّه بخصوص أن الإسلام قد جاء بمثابة رحمة وخير وبركة للإنسانية جمعاء، وأنه جاء من أجل

ترسيخ قيم الخير والمحبة والتعاضد والتعاون الإنساني، وليس عكس ذلك أبداً، ولذلك فإن ما تقوله وتؤكد عليه المبادئ والأسس الـ 29 من هذه الوثيقة يجب اعتبارها بالضرورة الأساس والمصدر في تحديد رؤية وموقف الإسلام من التطرّف والإرهاب، والكثير من الأمور الأخرى التي قامت الجماعات الضالّة المضلّة بإعطاء تصوّرات ليست خاطئة فحسب، بل باطلة بشأنها، حيث لا يقيم الدين الإسلامي لها وزناً.

وثيقة مكة المكرمة التي أفحمت المتطرّفين الانعزاليين المعادين ليس لغير المسلمين، وإنما للمسلمين أنفسهم، بل كانوا أكثر من أساء للإسلام نفسه، وبيّنت للأمة الإسلامية وللعالم أجمع أن الإسلام لم يأتِ لعصر وزمن محدّد، وإنما للأبد، ولذلك فإن أفكاره ومبادئه وقيمه تتّسم بروح المعاصرة ولذلك فإنها تلائم كلّ العصور، ولئن كانت الإشكالية الأهم التي أثارها ويثيرها المتأثرون من غير المسلمين بنشاطات وتحركات ومزاعم التيارات والجماعات المتطرّفة والإرهابية هي أن الإسلام يقف موقفاً سلبيّاً من التعايش السلمي ويرفض الآخر ويدعو لإبادته والقضاء عليه، لكن وكما أكد البند الرابع من وثيقة مكة فإن الإسلام ليس كذلك إطلاقاً، بل إنه يدحض هذه التهمة الباطلة من أساسها، حيث جاء في هذا البند: "التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الإنسانية لا يبرر الصراع والصدام، بل يستدعي إقامة شراكة حضارية إيجابية،

وتواصلاً فاعلاً يجعل من التنوع جسراً للحوار والتفاهم، والتعاون لمصلحة الجميع، ويحفّز على التنافس في خدمة الإنسان وإسعاده، والبحث عن المشتركات الجامعة، واستثمارها في بناء دولة المواطنة الشاملة، المبنية على القيم والعدل والحريات المشروعة، وتبادل الاحترام، ومحبة الخير للجميع". هذا البند الذي أقرّه ووقّع عليه كبار المفتين والعلماء في الأمة الإسلامية، يؤكد أن ما يقوله ويثيره المتطرّفون والإرهابيون من مزاعم بشأن رفض الإسلام للتعايش السلمي والآخر وعزمه على فرض الإسلام قسراً عليهم، إنما هو مجرد تخرصات ومزاعم جوفاء ولا شيء غير ذلك!

ثمة ملاحظة مهمة جدّاً بخصوص الأوضاع في العالم عشية الإعلان عن وثيقة مكة، ذلك أنه وعلى الرغم من بروز ظاهرة التطرّف الديني والإرهاب التي صارت بمثابة التهديد والتحدي الجديد للأمن والاستقرار في العالم، فإن الابتعاد عن القيم والمبادئ المستمدة حيويتها وقوتها واعتبارها من الدين، قد أصبح من سمات العصر الحديث، ولئن شهدت أواخر الألفية الماضية بدايات واضحة بهذا الصدد في البلدان الغربية والأوروبية منها على وجه الخصوص، وتزايد التقارير التي تتحدث عن إغلاق الكنائس وابتعاد الأجيال الشابة عن القيم والمسائل الدينية ونأيها بنفسها عن ذلك، فإن ذلك قد تسبب في آثار وتداعيات

ليس بالإمكان التغاضي عنها وتجاهلها. ومن تلك الآثار:

- النظر إلى الدين كمسألة جانبية لم يعد لها أهمية في العصر الحديث، بل حتى إن الكثير من الأوروبيين صاروا يميلون للتخلي عن ديانتهم المسيحية وتصنيفهم تحت عنوان "لا دين له"، وذلك لكي لا يدفع الضرائب للكنيسة.
- ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة والتي يثير الكثير منها الانتباه لغرابتها أو لأنها غير مسبوقة كقتل الأطفال من قبل الأم أو الأب أو كليهما أو قتل الأبوين من قبل الأبناء.
- ارتفاع نسبة المدمنين وخصوصاً من الشباب على المسكرات والمواد المخدرة.
- العزوف عن الزواج والتأسيس لعلاقات ليست خارج الإطار الديني فحسب، بل وحتى القانوني المعمول به.
- التحلّل الأخلاقي وتزايد الدعوات والمطالب في البلدان الغربية لاعتبار ذلك التحلّل مشروعاً نظير العلاقات المثلية والمطالبة بالاعتراف بالزواج المثلي.

إعلان وثيقة مكة المكرمة في فترة يشهد فيها العالم العديد من التهديدات والتحديات التي يعدّ التطرّف والإرهاب على رأسها، فقد جاءت هذه الوثيقة لتؤكد على أهمية وضرورة العامل الديني في الحياة الفردية والحياة العامة، لما تساهم به في تعزيز وتقوية

الجانب المعنوي والروحي الذي يجعل العلاقات الاجتماعية أكثر متانة، ذلك أن الدين هو بمثابة الحالة العقدية الوجدانية التي تساهم في إقامة التوازن بين الفرد والمجتمع، من خلال نظام القيم والمعايير وترسيخها في وجدان الإنسان لتمتدّ على صعيد الواقع فيشعر الفرد بأن عليه أن يقدم من نفسه ومن حريته شيئاً للآخر في حاجاته الحيوية، وفي قضاياه الخاصة والعامة، ويرى أنه يحمل مسؤولية طاقته، باعتبارها جزءاً من طاقة المجتمع التي اؤتمن عليها من قبل الله، فلا بدّ له من أن يقدمها له، ويحركها في مصالحه، سواء كانت مالاً أم علماً أم قوة أم أيّ شيء آخر، ولا يستغلّها لحسابه الخاص، وإلّا كان سارقاً وغاصباً ومتعدياً على الشأن العام، لأن المجتمع في الواقع ليس وجوداً متميّزاً بشخصه، بل هو وجود الأفراد الذين يعيشون في ظلّ الرابطة الاجتماعية التي تتمثل بالتزام الإنسان بالآخر، ما يجعل من طاقة الفرد طاقة للمجتمع بالمقدار الذي يمثل حاجة المجتمع.

وهكذا تتسع مسؤولية الفرد، لتشمل القيام بمهمة حماية السلم الاجتماعي من نفسه ومن غيره، وهذا الذي يؤكده معنى جهاد النفس في الامتناع عن ظلم الآخر، وفي جهاد العدوّ لمنعه من ظلم المجتمع، حيث يصل الأمر به إلى درجة التضحية بالنفس من أجل الآخر كواجب ديني حاسم.

إن القضية هي أن الدين، وفي جانبه الأخلاقي والتشريعي، يحمّل الإنسان الفرد مسؤولية ما يحمله في داخله من عناصر القدرة على حماية المجتمع، لأن الشأن الخاص لا بدّ أن يتحرك لحساب الشأن العام في ميزان القيمة، وهو ما نجد عالم اليوم وأغلب المجتمعات في حاجة ماسّة إليه.

في الوقت الذي نجد فيه العديد من مجتمعات العالم تشهد نوعاً من الابتعاد عن الدين والنظر إلى دوره في الحياة الفردية والاجتماعية للإنسان بسلبية، لكن في المقابل، فإن الدين يضع الضوابط الاجتماعية التي تعمل على إدارة الأمر بطريقة إنسانية واقعية، حيث تندفع إلى معالجة المشاكل الطارئة في نطاق الفرد والمجتمع، ليبقى التوازن العام في حركة القيم التي يختزنها الجميع في معنى الإيمان، ويتحركون من خلالها في معنى المسؤولية، فيلتقي الوازع الداخلي بالوازع الخارجي في إقامة القاعدة العامة الضابطة للواقع كلّه، في حدود الإمكانات الواقعية للانضباط الإنساني.

إن الذي يجب معرفته من خلال ما قد جاء في وثيقة مكة المكرمة، هو أن الدين يركّز على وعي الإنسان لنفسه وتاريخه منذ بداية خلقه، فهو ليس شيئاً ضائعاً حائراً في ضبابية وجوده، بل هو وجود يملك تاريخاً ممتدّاً في الماضي، وهو جزء من مسيرة إنسانية كبرى تؤثر فيه، وتصنع له ذاكرة تاريخية تحدّد له

إرثه الإنساني منها، وهو ـ بعد ذلك ـ يصنع تاريخاً جديداً من خلال جهده، عن طريق المستقبل الذي يصنع قاعدته وجذوره وأبعاده وامتداداته في مسؤوليته في صنع التاريخ الجديد للحياة، في الثقافة والسياسة والاقتصاد والحركة الواقعية على مستوى الأهداف والتطلعات.

وعلى ضوء هذا، فإن الدين يحدّد للإنسان وظائفه الفكرية والعملية، حيث يستشعر بأنه جزء من النظام الكوني في وجوده الذي يقف بحساب ويتحرك بحساب، وفي وعيه لنفسه ولغيره وللحياة من حوله، وفي الترابط الوجودي بالإنسان الآخر في القضايا التي تتوقف عليها المسؤوليات الاجتماعية.

الفصل الثاني

الدور الريادي للسعودية في الإعداد لإعلان وثيقة مكة المكرمة

هل كان بالإمكان أن يكون لوثيقة مكة المكرمة ذلك الصدى والتأثير والانعكاس لو تمّ إعلانها من أيّ بلد آخر ومدينة أخرى غير المملكة العربية السعودية ومكة المكرمة؟ من الواضح جدّاً أن الإجابة عن هذا السؤال ستكون سلبية لأسباب مختلفة، ذلك أن للسعودية عموماً ومكة المكرمة خصوصاً مكانة خاصة عند المسلمين، إلى جانب أن السعودية قد أولت وتولي اهتماماً استثنائيّاً بالقضايا والأمور المتعلقة بالإسلام والمسلمين، وكان لها على الدوام دور ريادي بهذا الصدد.

إعلان هذه الوثيقة في هذا العصر وفي هذه الفترة الحساسة من مدينة مكة للعالم أجمع، حمل أيضاً معنى اعتباريّاً مميّزاً، ذلك أن الإسلام عند غير المسلمين يقترن بالسعودية ومكة المكرمة، ولا شك أن هناك نظرة عدائية للإسلام والمسلمين بسبب التداعيات السلبية لأعمال ونشاطات التيارات والتنظيمات المتطرّفة

والإرهابية، ما جعل جلّ التركيز على السعودية التي تمّ تصويرها على أنها بلد انعزالي ورجعي لا يؤمن بالتعايش السلمي والانفتاح وتقبّل الآخر ومنطق الحوار والتمدّن، لكن إعلان وثيقة مكة من السعودية ومن مهبط الوحي في مكة المكرمة قد كان بمثابة تفنيد ودحض لكلّ تلك المزاعم الواهية، وإثبات حقيقة أن السعودية وبشكل خاص في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، ولا سيّما بعد إطلاق رؤية 2030، والتي يعتبرها المعنيون بالشؤون العربية والإسلامية بمثابة نقطة انعطاف مهمة في تاريخ السعودية خصوصاً والعالمين العربي والإسلامي عموماً.

إن مكانة ومنزلة المملكة العربية السعودية لدى الأمتين العربية والإسلامية، لم تعد خافية على أحد، بل إنها وبالنسبة للعالم أجمع بمثابة حقيقة معروفة لا نقاش فيها، ذلك بما مثّلته وتمثّله مكة المكرمة باعتبارها مرجعية للأمة الإسلامية، وإن إعلان وثيقة مكة من العاصمة المقدسة مكة المكرمة يحمل في طياته معنيين مهمّين هما:

الأول: إنها تحمل قوة اعتبارية لا غبار عليها لدى الأمة الإسلامية جمعاء، وتعبّر عنها، ولا سيّما أن المئات من المفتين والعلماء الأجلاء الكبار قد شاركوا في صياغة الوثيقة.

الثاني: إنها بمثابة رسالة سلام شفافة من الأمة الإسلامية جمعاء للعالم من حيث إن الإسلام دين محبة وسلام وتعايش

سلمي، وليس كما صوّره ويصوّره المتطرّفون والإرهابيون الذين أضرّوا بالإسلام أكثر مما أضرّ به أعداؤه.

وهنا من المهم جدّاً التذكير بأن القيادة الرشيدة للمملكة العربية السعودية خلال العهد الميمون لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين محمد بن سلمان، قد أدركت من خلال فهمها العميق لما يحدق بالإسلام والمسلمين من أخطار وتهديدات بسبب تنامي مشاعر العداء للإسلام والمسلمين، جرّاء الأعمال والنشاطات الضالّة المضلّة للمتطرّفين والإرهابيين الذين ومن خلال جهلهم بالإسلام عكسوا مفاهيم وأفكاراً لا صلة لها بالإسلام والمسلمين، ولذلك فإن قيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، قد توجّهت لأخذ زمام المبادرة ودحض وتفنيد الأفكار والمفاهيم والمبادئ المتطرّفة والانعزالية التي سعى المتطرّفون الإرهابيون لإلصاقها بالإسلام والمسلمين. وإن الاستعدادات والتحضيرات التي جرت من أجل اجتماع مفتي وعلماء الأمة الإسلامية من مختلف بلدان العالم الإسلامي من أجل التشاور والتداول وتبادل الأفكار والآراء فيما يمكن عمله من أجل إبراز الصورة الحقيقية للإسلام، بأنه رسالة رحمة ومحبة ووئام وسلام للعالمين. ولا ريب في أنه لولا الاهتمام الكبير والرعاية والتوجيه من جانب القيادة السعودية الرشيدة بهذا الموضوع من أساسه، لما كان يمكن أن يكتب له النجاح والموفقية التي حقّقها.

الحقيقة المهمة التي لا يصح أن نتغافل عنها أو ننساها هي أن السعودية وبسبب مكانتها ومنزلتها الاستثنائية لدى الأمتين العربية والإسلامية على حدّ سواء، كانت وما زالت موضع اهتمام من مختلف الجهات المعنية بالإسلام والمسلمين، والملفت للنظر أن هذه الحقيقة المهمة قد أدركها ووعاها المغفور له بإذن الله تعالى الملك عبد العزيز آل سعود، وأسّس لها بأن تصبح كنهج لخلفائه، وعند مراجعة التاريخ السعودي المعاصر بهذا الصدد فإننا نجد أن هناك اهتماماً ورعاية خاصة بهذا الموضوع، غير أن التطور والتقدم العلمي والحضاري الذي حدث في العقود الأخيرة وما رافق ذلك من تأثيرات وتداعيات على واقع الحياة الإنسانية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأمنية، استدعت وتطلبت بالضرورة تغييراً غير عادي في التصدي والتعامل مع الأمور، وضرورة مراعاة المتغيرات السريعة على مختلف الأصعدة، لذلك فإننا عندما نتحدث عن السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين محمد بن سلمان، فإننا يجب أن نعلم بأن هذا العهد مميز واستثنائي وفريد من نوعه بالمعنى الحرفي للكلمة، بعدما رافقته جملة تغييرات وتطورات وأحداث وأمور لم نعهدها في العهود السابقة، بل إن إطلاق وثيقة رؤية 2030، التي تمهّد لإحداث نقلة نوعية في مختلف المجالات في السعودية، أعطت انطباعاً للعالم أجمع بأن السعودية على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة تمنحها

قوة غير عادية لقيادة العالمين العربي والإسلامي، لذلك فإننا عندما نرى طريقة وأسلوب التصدي والتعامل مع قضية العداء للإسلام "الإسلاموفوبيا" في العالم، فإننا نجد أن الأسلوب والطريقة التي تصدّت بها القيادة السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين محمد بن سلمان، لهذه القضية، بقدر ما كانت طريقة مميزة وفعالة ومبادرة فريدة من نوعها في العصر الحديث، فإنها جاءت لتثبت بأن المنطق والعقلية الثاقبة لهذه القيادة تؤهّلها فعلاً بأن تكون في مستوى قيادة السعودية والعالمين العربي والإسلامي باتجاه مرحلة تاريخية جديدة.

تركيزنا على الدور القيادي والريادي لعهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين محمد بن سلمان، يأتي من أن أية عملية قراءة ومحاولة فهم واستيعاب لدور السعودية في هذا العهد، لا يمكن أن يكتب لها النجاح دون الأخذ بعين الاعتبار النقلة النوعية في الفهم القيادي لهذا العهد الذي يمكن القول بأن أحد أهمّ السمات المميزة له، هو مراعاته لعملية التواصل مع العالم ومدّ جسور التعاون والتنسيق بروحية وعقلية تجعل العالم يدرك حقيقة أنه أمام عهد سعودي جديد، لكن وفي الوقت نفسه فإن ما تقوم به القيادة السعودية الرشيدة في هذا العهد الميمون، ليس نهجاً وأسلوباً وطريقة مبتدعة، بل عكس ذلك تماماً، فهي تأتي مستنبطة ومستخلصة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ذلك أن الذي يجري في عهد

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين محمد بن سلمان، من عملية قيادة وتوجيه، إنما هو ربط ومزج وتآلف حاذق ومحنك للأصالة في نهج الاعتدال والوسطية في الإسلام مع الجوانب الإيجابية في هذا العصر.

الحقيقة المهمة جدّاً التي يجب أن نتحدث عنها عندما تكون السعودية محور وأساس الحديث، هو أننا يجب أن نعلم أنه وعلى مرّ التاريخ وحتى يومنا هذا، فإن السعودية كانت وما زالت وستبقى القلب النابض لأكثر من مليار مسلم، لأنها تضمّ أهم مكانين مقدسين لدى الأمة الإسلامية وهما مكة المكرمة والمدينة المنورة، لذلك فإن لها علاقة وارتباطاً جدليّاً راسخاً مع الأمة الإسلامية. فهي "أي السعودية" تعتبر نفسها قلعة للإسلام والمسلمين مثلما أن المسلمين يعتبرونها مرجعيتهم المقدسة التي لا يمكن أبداً صرف النظر عنها، لذلك فإن أيّ أمر أو مسألة تتعلق بقضايا الإسلام والمسلمين فإن الأنظار العالمية تتجه نحو السعودية باعتبارها المعنية قولاً وفعلاً بذلك.

والملاحظة المهمة الأخرى التي يجب أيضاً أن نأخذها بعين الاعتبار كون القيادة السعودية الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، لفتت أنظار العالم بصورة غير مألوفة، ذلك أن هذه القيادة التي منحت اهتماماً استثنائيّاً لتطوير المملكة من النواحي الاقتصادية والصناعية والزراعية والثقافية والاجتماعية وشرعت

برؤية 2030 العملاقة، فإنها وبالتوازي مع ذلك أولت أيضاً اهتماماً استثنائيّاً بالجوانب الدينية، لكون المملكة تعتبر قدوة وأسوة حسنة للأمتين العربية والإسلامية، ولذلك فإنها إلى جانب التوسعات العمرانية غير العادية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة وتقديم أفضل الخدمات لاستقبال ضيوف بيت الله الحرام، فإنها مهّدت الأرضية والأجواء أيضاً للتصدي للأفكار المنحرفة والمشوّهة التي تمّ إلصاقها ظلماً خلال العقود الثلاثة الأخيرة بشكل خاص بالإسلام، وحشدت من أجل ذلك فقهاء وعلماء الأمة الإسلامية في سائر بلدان المسلمين لإظهار الجوهر الوسطي الاعتدالي للإسلام، وأنه رفض ويرفض كلّ الأفكار والمفاهيم التي تدعو إلى زراعة الكراهية والبغضاء وإثارة الفتن وقتل وإبادة الآخرين بغير وجه حقّ، وإجبار غير المسلمين بل والمسلمين أنفسهم على تقبّل الأفكار الضالّة المضلّة والتصرّف في ضوئها.

القيادة السعودية الرشيدة لم تتصرف باعتبارها تمثل مرجعية للأمة الإسلامية، تصرفاً فوقيّاً أو قامت باستغلال واستخدام تلك المرجعية لأهداف وأغراض خاصة، بل إنها ومنذ استلامها زمام الأمور قد شمّرت عن ساعديها لتثبت جدارتها بقيادة بلد يعتبر بمثابة مرجعية للأمة الإسلامية، ومع الأخذ بعين الاعتبار والأهمية ما قد حقّقته المملكة العربية السعودية من مكاسب وإنجازات في حربها ضدّ التطرّف والإرهاب خلال العقدين الأخيرين بصورة

خاصة، فإن التأسيس لعملية متعددة الجوانب لنهوض فكري إسلامي متميز بوجه التيارات الفكرية الضالّة والمنحرفة والمشوّهة التي تدعو إليها الفئات المتطرّفة الضالّة، يعتبر ذروة تلك المكاسب والمنجزات، لأنها وكما نعلم جيداً قد ضربت التيارات الضالّة في الصميم، وأوصدت الأبواب بوجهها، وقامت بمحاصرتها فكريّاً وسحب البساط من تحت أقدامها.

السعودية في ظلّ قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، إضافة إلى كونها تجمع بين أصالة الإسلام الشفافة وبين معاصرة الإسلام المستمرة والمستديمة لكلّ العصور والأزمان، فإنها تحقّق أكبر نهضة تنموية حضارية من نوعها، لتؤكد بأنها جديرة حقّاً وبامتياز لكي تكون مرجعية للأمة الإسلامية. وإننا اليوم وعندما نجد أن ولي العهد سموّ الأمير محمد بن سلمان في لقائه الأخير مع مجلة "ذا أتلانتيك" يقول وهو يخاطب العالم كلّه من خلال هذه المجلة إننا "نرجع إلى تعاليم الإسلام الحقيقية، التي عاش بها الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم والخلفاء الأربعة الراشدون، حيث كانت مجتمعاتهم منفتحة ومسالمة"، فإنه بذلك يؤكد على أن القيادة السعودية تؤمن إيماناً عميقاً بالانفتاح والمسالمة ورفض الانعزال والانطواء، كما تفعل الفئات المنحرفة الضالّة ومن لفّ لفّها، إذ إنه ليس هناك أيّ تضارب أو اختلاف أو تناقض بين ما يؤمن به الفرد السعودي أو المجتمع السعودي وما

تؤمن به القيادة السعودية، ذلك أن مصدرهما الأساسي هو نفسه الإسلام الوسطي الاعتدالي المنفتح على الآخر والمتقبّل له.

أهمية وقوة تأثير الدور الريادي للمملكة العربية السعودية من حيث التهيئة والإعداد لوثيقة مكة، لا يمكن إنكارها أبداً، لأن الذي يميّز عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين، الأمير محمد بن سلمان، هو أن أيّ عمل أو إجراء أو مشروع وبشكل خاصّ المتعلّق بالجوانب الفكرية والثقافية، يجري الإعداد والتهيئة له قبل الشروع به، وهذا ما قد جرى تماماً في السعودية من أجل عقد مؤتمر غير مسبوق لعلماء الأمة الإسلامية من مختلف مذاهبها للتحضير من أجل إطلاق وثيقة فكرية ـ حضارية ذات عمق إنساني غير عادي مبنية على مبادئ وأسس ومفاهيم تمّ اشتقاقها واستنباطها من الكتاب والسنة النبوية. وقد أرادت القيادة السعودية أن تثبت وتؤكد للعالم أجمع أن ما انطلق وينطلق من السعودية، يتميز إضافة إلى المصداقية الكاملة بشفافية لا غبار عليها، ذلك أن مبادئ وأفكار الإسلام من حيث بعدها وعمقها الحضاري والإنساني، واضحة وضوح الشمس في عزّ النهار، حتى إن القيادة السعودية عندما تعمل على ضمان إرساء المبادئ الأساسية للإسلام الوسطي الاعتدالي، فإنها لا تقوم أو تأتي بشيء جديد، بل إنها تؤكد على أن هذا هو الإسلام الحقيقي الذي آمنت به أمم العالم ودخلته أفواجاً وظلّت متمسكة به ومتفاعلة معه، وأن الرسالة الأهم التي

تريد القيادة السعودية أن تبعث بها للعالم، هي أن كلّ دعوة ونداء ومشروع فكري إنساني حضاري ينطلق من السعودية عموماً ومن مكة المكرمة خصوصاً، هي دعوة صادقة ومخلصة تهمّ كلّ إنسان في العالم مهما كان دينه وفكره وتوجهه، ذلك أن الاسلام وبصورة عامة هو بمثابة رحمة للعالمين أجمع دون أيّ استثناء، وهذه الركيزة الأساسية التي تستند عليها وثيقة مكة المكرمة.

الفصل الثالث

وثيقة المدينة والتأسيس للمبادئ والمفاهيم الإنسانية في الإسلام

هناك طريقان لتعايش الناس معاً؛ أحدهما استعمال القوة والبطش، والآخر الوصول إلى التفاهم فيما بين الأشخاص الأحرار وإرساء هذا التفاهم بعقد قانوني معيّن، وتعيين أسلوب التصرف والتعامل وحقوق كلّ إنسان ومسؤولياته، لذلك لم توضع الدساتير والقوانين والعهود والمواثيق الإنسانية إلاّ لتأمين هذا الأمر، ولا شك أنه لولا وجود متون ونصوص المعاهدات والمواثيق لما تحقّق أيّ سلام اجتماعي ولا أيّ وحدة سياسية، لكن المهم هنا أن هذه المعاهدات يجب أن تسجل بإرادة إنسانية حرة وبرضا الأطراف ودون أيّ إكراه.

ولا نبالغ إن قلنا إن "الحوار" أصبح سمة عهدنا الحالي، وهو يعني قيام المجموعات الإنسانية المختلفة والتي تعيش معاً بحوار فيما بينها، ومحاولة كلّ واحدة منها فهم الأخرى والاعتراف بها واستخراج الأسس المشتركة الموجودة بينها على قدر الإمكان،

والتي تشكل أرضية قانونية تساعدها على العيش معاً بأمن وسلام.

ومن زاوية النظرة الإسلامية والمتجسّدة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، فإن البشر خلقوا بخصائص غنية ومختلفة، وإن من الخطأ اتخاذ هذا الاختلاف سبباً للصراع وللخصام؛ فمثل هذا الخطأ سيؤدي إلى الإخلال بالأمن وبالسلام، ويلحق ضرراً كبيراً بالإنسانية، وينسف جميع جسور التفاهم، بينما الصواب هو عدّ كلّ هذه الاختلافات كمروج مكملة بعضها لبعض.

ويمكن القول بأن الإسلام يملك في هذا الموضوع تراثاً غنيّاً، فقد قام التاريخ الإسلامي والتجربة التاريخية للإسلام بشكل عامّ على قبول الخصوصيات المتنوعة لكافة المجموعات المختلفة، دينية كانت أم قومية أم ثقافية أم لغوية، وقد وجدت أديان ومذاهب وثقافات عديدة وأقوام متنوعة إمكانية العيش بأمان في ظلّ الإسلام.

إن وثيقة المدينة مثال واضح وجيّد طبّق في الواقع العملي فعلاً، وأنموذج للعيش معاً بسلام، وإن مطالعتها وتفحّصها من زاوية قبولها التعايش السلمي وتقبل الآخر، يثبت بأن الإسلام ومنذ البداية قد آمن بالتعايش السلمي ونبذ فرض الأفكار والمفاهيم قسراً.

وثيقة المدينة، التي يمكن اعتبارها أول وثيقة دستورية في التاريخ الإنساني، فهي لم تعترف بالآخر فحسب، بل منحته

حقوقه وحرية ممارسة شعائره الدينية، وهو ما يعكس المنطق والأسلوب الحضاري والمتمدن الراقي الذي تميّز به الدين الإسلامي، حتى إن استمرار غير المسلمين في العيش إلى جانب المسلمين في مختلف أرجاء العالم الاسلامي دليل على أن وثيقة المدينة كانت تجسيداً حيّاً لمبادئ تتحقق على أرض الواقع من قبل المسلمين كافة، وإن ما قد ارتكبته وترتكبه الجماعات الضالّة من المتطرّفين والإرهابيين الطارئين على الإسلام ليس من الإسلام والمسلمين في شيء؛ فقد قال صلى الله عليه وآله وصحبه الأخيار وسلم في الحديث الصحيح: "من حمل علينا السلاح فليس منا".

المبادئ والأسس التي قامت على أساسها وثيقة المدينة، لم تكن مبادئ وأسساً مؤقتة، أو بلغة هذا العصر "تكتيكية" بهدف تحقيق أهداف وغايات معينة، ذلك أن الإسلام لا يقبل أبداً بالأفكار والطروحات المبنية على الانتهازية والكذب والخداع، بل إن المبادئ والأسس التي قامت على أساسها وثيقة المدينة، هي من صلب الإسلام، وإن الإسلام يترفع عن كلّ أنواع الكذب والخداع، ولا يقبل بها في تعامله وتعاطيه ليس بين المسلمين فحسب، بل وحتى مع غير المسلمين. وحتى إن استناد علماء الأمة الإسلامية في إعدادهم وصياغتهم لوثيقة مكة على وثيقة المدينة، إنما يأتي كتأكيد للعالم كلّه على أن وثيقة المدينة ليست

مجرد جزء، بل هي أساس راسخ للمنطلقات الحضارية والإنسانية في الدين الإسلامي.

لم تأتِ وثيقة مكة المكرمة من أجل إعادة إحياء التوجهات الحضارية والإنسانية في الإسلام، لأن أكثر من 14 قرناً من الحياة المشتركة لغير المسلمين من مسيحيين ويهود وصابئة وزرادشتيين وغيرهم عاشوها جنباً إلى جنب مع المسلمين بسلام ووئام، هي بمثابة تأكيد على أن المسلمين في الأساس متحضرون منفتحون ويتقبلون الآخر، بل إن وثيقة مكة تأتي للتأكيد على هذا الخط والمسار والتوجه الحضاري الإنساني في الإسلام، وتذكيراً للعالم به وجعله على اطلاع بأن الإسلام هو الذي بادر بدعوة الآخر للتعايش السلمي ونبذ الحروب والمواجهات.

لذلك، فإن وثيقة المدينة بمثابة دليل ومستمسك إثبات عملي من التاريخ الإسلامي يؤكد على أن الإسلام دين حضاري يدعو إلى التعاون والتعايش المشترك ونبذ كلّ ما من شأنه أن يكون خلاف ذلك.

الفصل الرابع

إعلان وثيقة مكة المكرمة
من خلال مؤتمر لعلماء الأمة الإسلامية

إن الحديث عن الظروف والأوضاع المختلفة التي أحاطت وعاصرت الفترة التي تمّ خلالها الإعلان عن وثيقة مكة المكرمة، يقود بالضرورة الملحّة إلى الحديث عن رابطة العالم الإسلامي، والدور المميّز والحيوي لأمينها العام معالي الدكتور، الشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى، وهو المعروف على مختلف الأصعدة كمفكر ومؤثر وسطي اعتدالي بذل ويبذل جهوداً نوعية غير مسبوقة من أجل التأكيد على القيم الحقيقية للإسلام، ومكافحة التطرّف والإرهاب. ويمكن القول بأنه العالم المقدام المتنوّر الذي ثابر على العمل والنشاط الدؤوب دونما انقطاع، من أجل التحشيد لذلك المؤتمر النوعي لعدد كبير جدّاً من مفتي وعلماء الأمة الإسلامية في سبيل التصدّي الفكري الحازم للأفكار والمبادئ الضالّة المضلّة للجماعات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية، وإن الموفقية الكبيرة التي حظيَ بها معالي الدكتور العيسى بتمكّنه من

جمع ألف ومئتين ونيّف من كبار مفتي وعلماء الأمة الإسلامية في مؤتمر تاريخي استثنائي بجوار الكعبة المشرفة خلال الفترة 22 ـ 24 من رمضان المبارك لعام 1440 هجرية الموافق 27 ـ 29 من شهر مايو لعام 2019 ميلادية، أثبتت من جهة جدارته كأمين عام لرابطة العالم الإسلامي، وأظهرت دوره ومكانته كمفكر وكداعية إسلامي لدى مختلف مفتي وعلماء الأمة الإسلامية من جهة أخرى.

أكثر ما يلفت النظر في هذا الاجتماع الكبير وغير العادي لمفتي وعلماء الأمة الإسلامية، أنه جاء في الوقت وفي المكان المناسب، خصوصاً وأنّ التّهم الباطلة التي باتت توجّه للإسلام والمسلمين جزافاً قد تجاوزت الحدود، وأنّ الجماعات المتطرّفة إلى جانب جماعات الإسلام السياسي قد وفّرت الأرضية والأجواء المناسبة جدّاً لأعداء الإسلام عموماً وللإسلاموفوبيا خصوصاً. ومن المهم هنا التذكير بأن الأحداث والتطورات غير المسبوقة التي مرّت بالعالمين العربي والإسلامي، خاصة بعد حروب الخليج والحرب في أفغانستان، إلى جانب ثورات الربيع العربي وتصيّد الإسلام السياسي والجماعات الإرهابية في مياهها العكرة تحت رداء الإسلام، قد أضفت على مجمل القضايا والأمور وبشكل خاصّ قضية التطرّف والإرهاب والزعم بعلاقتها بالإسلام، المزيد من الضبابية وعدم الوضوح، وإذا ما كان هناك

علماء أجلاّء ومفكرون مخلصون لأمتهم قد بادروا من جانبهم وفي مساعٍ ومحاولات جدّية من أجل دحض وتفنيد المزاعم القائلة بعلاقة التطرّف والإرهاب بالإسلام، ورفض معظم الطروحات والأفكار والتوجهات بهذا الصدد، لكن ذلك لم يكن كافياً أبداً للتصدّي للهجمة الفكرية ـ السياسية المفتعلة وغير العادية ضدّ الإسلام والمسلمين، لا سيّما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار والملاحظة أنه وخلال هذه الفترات تحديداً بدأت الدعوات تصدر من جانب أوساط سياسية وفكرية وإعلامية عالمية لطرد المسلمين من البلدان الغربية، أو تشديد المراقبة عليهم، باعتبار أن كلّ واحد منهم يعتبر بمثابة قنبلة مؤقتة للتطرّف والإرهاب. وبصورة عامة فإن الوضع كان بالغ الخطورة والحساسية بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء عموماً ولدين الإسلام ذاته. ومن هنا يمكن إدراك واستيعاب وتقييم الجهد الاستثنائي لرابطة العالم الإسلامي وشخص أمينها العام الدكتور العيسى في الإعداد لتجمّع كبير وغير عادي لمفتي وعلماء الأمة الإسلامية.

الحقّ يقال إنها ليست المرة الأولى التي تقوم بها رابطة العالم الإسلامي وأمينها العام الدكتور العيسى بجهد نوعي غير مسبوق، بل إنه في الحقيقة تتويج لثمار جهود حثيثة ودؤوبة مستمرة ومتواصلة بشأن التعريف بالصورة الحقيقية للإسلام، والتأكيد والتركيز على جوهره الوسطي الاعتدالي. والأهم من ذلك أنه

وبعد هذه الثمرة غير العادية التي توّجت بها رابطة العالم الإسلامي نشاطاتها وجهودها، فإنها مستمرة في مواصلة أعمالها ونشاطاتها من أجل الدفاع عن الإسلام والمسلمين وردّ كيد وتضليل الأعداء والمتربّصين شرّاً بهما، ويكفي رابطة العالم الاسلامي وأمينها العام فخراً أنها تمكّنت من تفنيد ودحض ما كان ينشر ويقال ظلماً وزيفاً، واستطاعت إثبات أن الإسلام كان يتعرض لظلم كبير باختلاق أكذوبة أنه دين لا يؤمن بالحوار والانفتاح على الآخر والتعايش السلمي.

ذلك التجمع الضخم لمفتي وعلماء الأمة الإسلامية الذي تمّ عقده بجوار بيت الله الحرام، ونجم عنه إصدار وثيقة مكة المكرمة ببنودها الـ 29، التي كانت بمثابة إعلان عالمي يوجّه الأنظار نحو المبادئ والأفكار والرؤى الإنسانية والحضارية في الدين الإسلامي، وكيف أن هذا الدين الحنيف الداعي إلى المحبة والسلام والتعايش السلمي قد تكالبت ضدّه مختلف الجماعات الضالّة المضلّة، وسعت لتدثيره بأغطية وأردية لا يمكن أبداً أن تصلح له أو تناسبه. ومن المهم جدّاً هنا القول بأن إعلان وثيقة مكة إذا ما كان مصدر اطمئنان وراحة لغير المسلمين بعد أن عرفوا الحقيقة كما هي من دون رتوش، فإن هذه الوثيقة كانت أكبر ضربة فكرية-سياسية من نوعها تتعرض لها الجماعات والتنظيمات المتطرّفة والإرهابية، خصوصاً إذا ما علمنا بأن نسبة ومعدل

انضمام الشباب في العالمين العربي والإسلامي إلى هذه التنظيمات الضالّة المضلّة وبحمد الله وشكره في تراجع مستمر.

الحقيقة التي لا بدّ من الإشارة إليها والتوقف عندها مليّاً، هو أنه وفي خضمّ التصاعد المريب وغير العادي لدور وتأثير الجماعات الضالّة، كان لرابطة العالم الاسلامي ولأمينها العام، دور مميز في مواجهة هذه الهجمة السامة الصفراء على الإسلام والمسلمين، وكان السلاح الذي تمّ استخدامه في عملية المواجهة هذه، القيم والمبادئ الوسطية الاعتدالية التي تعكس صورة الإسلام الحقيقي الذي عاش في ظلاله الوارفة آباؤنا وأجدادنا، وبقدر ما كانت رابطة العالم الإسلامي هادئة وناعمة في مواجهتها مع هذا العدوّ الذي يتواجد بين ظهرانينا، فإن نتائجها كانت دائماً مؤثرة وفعالة، ذلك أنه عدوّ لا يمكن القضاء عليه بقوة السلاح وما شابه، إنما مواجهته والقضاء عليه يكون بالسلاح نفسه الذي أساء استخدامه عندما قام بتشويه وتحريف مقاصده البيّنة الواضحة، وجعلها على النقيض من ذلك، ولكن رابطة العالم الإسلامي وأمينها العام على وجه الخصوص خاض هذه المواجهة كجندي مجهول بكلّ شجاعة وإخلاص.

وثيقة مكة المكرمة، لو تابعنا وبصورة مليّة النشاطات المتواصلة لرابطة العالم الاسلامي ونسقها التنظيمي البديع وتمعنّا جيداً في تسلسل طروحاتها والأمور والمواضيع التي طرحتها، لوجدنا أنها

كانت تمهّد لجهد نوعي غير عادي، كما آل المآل إلى وثيقة مكة التي لم تكن مسك ختام نشاطات وجهود هذه الرابطة فحسب، إنما يمكن القول إنها المحفّز الأكبر لها كي تستثمر وتتواصل على الدرب الصحيح والنهج الشفاف والصادق الصدوق لها، والمتمثل في الإسلام الوسطي الاعتدالي.

إن الأهمية والتأثير غير العادي لإعلان وثيقة مكة المكرمة وما تركته وتتركه من آثار وتداعيات إيجابية على الأجيال الشابة في العالمين العربي والإسلامي يعود إلى العديد من العوامل المهمة التي لا بدّ من الإشارة إليها هنا ولفت النظر إليها، ذلك أنها قد مهّدت لمرحلة تاريخية جديدة يمكن أن تصبح بمثابة منعطف في العصر الحديث، خصوصاً أنها كفيلة بسدّ الطريق على التيارات والجماعات المتطرّفة والإرهابية، من أجل استخدام النصوص الشرعية لغايات وأهداف مشبوهة لا علاقة لها بالدين الإسلامي لا من قريب ولا من بعيد، المبادئ الـ 29 التي تضمنتها وثيقة مكة، كانت من القوة بمكان، بحيث إنها فاجأت الكثيرين من الذين كانوا يصدقون أو يقتنعون بالأمس القريب بالمزاعم الواهية للجماعات المتطرّفة والإرهابية باعتبار أن الإسلام يمثّل الأرضية الأساسية للتطرّف والإرهاب، ومن هنا فإن الحديث عن الأهمية الكبيرة وغير العادية لمبادئ وثيقة مكة وكما تناولتها الأوساط الفكرية والثقافية على مختلف الأصعدة، حديث أخذ

وسيأخذ الكثير من الاهتمام ويلفت الأنظار إليه أكثر فأكثر، لذلك فإنه من المهم والمفيد جدّاً الإشارة إلى أهمّ الأسباب والعوامل التي تمنح مكانة وأهمية اعتبارية لوثيقة مكة المكرمة وهي:

- وثيقة مكة المكرمة لم يتمّ إصدارها من جانب مفتين وعلماء ينتمون إلى مذهب أو طائفة معينة من الإسلام، بل صدرت باتفاق وإجماع مفتين علماء أجلاّء من كلّ المذاهب الإسلامية وباتفاق الآراء.

- صدور وثيقة مكة المكرمة، بجوار بيت الله الحرام في مكة المكرمة، من مهبط الوحي، ومن أهم بلد للعرب وللمسلمين أجمع أي السعودية، قد أسبغ على الوثيقة الكثير من القوة في مصداقيتها.

- وثيقة مكة المكرمة، لم تهتم في طروحاتها بالجوانب السياسية والعاطفية الانفعالية، بل اهتمت بالجوانب الفكرية ذات الأسس العملية وخاطبت العالم من خلال ذلك.

- وثيقة مكة المكرمة، بقدر ما كانت مهمتها بالغة الصعوبة والتعقيد، وفي خضمّ عدد كبير من التحديات غير العادية، فإن بنودها الـ 29 اتّسمت بشفافية بالغة يمكن للمفكر والعالم والإنسان البسيط أن يفهمها ويستوعبها، وهذا في حدّ ذاته يعكس صورة الإسلام ومبادئه.

- إعلان وثيقة مكة المكرمة، قد جاء ليثبت للعالم بأن قضية التطرّف والإرهاب والادعاء بعلاقتها بالإسلام والمسلمين، تهمّ المسلمين أكثر من غيرهم، وأنهم معنيون بها، وهذا ما قد تمّ تجسيده والتعبير عنه في البنود الـ 29 للوثيقة.

- وثيقة مكة المكرمة جمعت وبصورة ملفتة للنظر بين المبادئ والقيم السماوية والإنسانية، وبيّنت أنه لا تعارض بينهما، وأن الأديان أساساً جاءت من أجل خير الإنسان وسعادته وطمأنته.

- وثيقة مكة المكرمة، أعلنت أنه لا يوجد صراع أو مواجهة بين الأديان ولا يوجد مجال للتفضيل فيما بينها، فذلك أمر ليس بيد أيّ دين أو أمة أو طائفة وإنما بيد الله تعالى، لذلك فإن المطلوب من متبعي الأديان تقبل هذه الحقيقة واعتمادها كأساس للتعايش السلمي والانفتاح على الآخر.

- وثيقة مكة المكرمة بما طرحته من مبادئ وأفكار ومفاهيم واضحة وشفافة، تدعو جميعها وفي خطّها العامّ إلى التسامح والاعتدال والوسطية ورفض الغلوّ والتطرّف والإرهاب، فهي لم تصدر من قبل دولة أو حكومة معينة حتى يمكن اعتبارها ذات صبغة أو توجّه سياسي محدّد، إنما صدرت وبصورة مستقلة وإرادة خاصة من جانب علماء الأمة الإسلامية.

- وثيقة مكة المكرمة، جسدت حقيقة قدرة الدين على لعب دور إيجابي فعال في خدمة الإنسانية والتقدم والتعايش السلمي والحضاري بين الشعوب، وليس بمثابة أداة أو عامل للدمار والحرب والفتنة والاقتتال بين الأمم والطوائف والملل.

- وثيقة مكة المكرمة، أكدت بأن هذا العالم يسع متبعي مختلف الأديان والأمم والشعوب والتعايش السلمي فيما بينها، وبالإمكان التأسيس لمستقبل واعد يخدم الإنسانية جميعها دونما استثناء.

- وثيقة مكة المكرمة، أثبتت عدم وجود أيّ تعارض بين المبادئ والأفكار والقيم الدينية وبين المبادئ والأفكار والقيم الإنسانية، وأن الدين الإسلامي بصورة خاصة ليس منغلقاً على نفسه ولا يرفض التواصل وقبول الآخر.

- وثيقة مكة المكرمة، ومن خلال مبادئها الـ 29، بمثابة إعلان براءة الإسلام والمسلمين من كلّ مظاهر التطرّف والإرهاب التي لا تمتّ إلى الإسلام بصلة.

- وثيقة مكة المكرمة، قامت بكشف وفضح وتعرية كلّ من سوّلت له نفسه استخدام النصوص الشرعية وتجييرها وتوظيفها ظلماً وزوراً وبهتاناً من أجل شرعنة التطرّف والإرهاب ورفض وكراهية الآخر.

- وثيقة مكة المكرمة، إعلان ديني عالمي ذو أبعاد إنسانية

وحضارية وقانونية من علماء الإسلام برفض كلّ أنواع الظلم والاستغلال، وكلّ ما يدعو ويحثّ على الكراهية والعدوانية ورفض وإقصاء الآخر، باعتبار ذلك يتنافى مع روح الإسلام ومبادئه.

- وثيقة مكة المكرمة، أعادت الأنظار مرة أخرى إلى أصالة الأفكار والمبادئ والقيم الإنسانية والحضارية في الإسلام والتي كانت لبنتها الأساسية في وثيقة المدينة التي هي أول وثيقة دينية من نوعها بهذا الصدد، وهي بمثابة شهادة عينية بأن الإسلام ومنذ البداية كان يقبل الآخر ويؤمن بالتعايش السلمي بين الأديان.

- وثيقة مكة المكرمة، منحت المزيد من التفاؤل والأمل بمستقبل الإنسانية وتصدّت لرؤى وأفكار وتصورات سوداوية بالغت في تشاؤمها، إذ وبعد أن تبنّى البعض أفكاراً وتصورات غير صحيحة عن الإسلام وأنه "أي الإسلام" سيكون بمثابة خطر وتهديد يقف بوجه الإنسانية، فقد جاءت وثيقة مكة لتفنّد هذه التصورات الواهية والأبعد ما تكون عن أفكار ومبادئ الإسلام المعتدلة.

- وثيقة مكة المكرمة، أكدت من خلال بنودها الـ 29 بأن الإسلام لا يمكن اعتباره سبباً في إثارة المشاكل والأزمات، كما سعى المتطرّفون المحرّفون لمفاهيم وطروحات هذا الدين الحنيف، وكذلك المتربصون شرّاً به، بل إن الإسلام

كان وسيبقى جزءاً وجانباً أساسيّاً من الحلّ لمختلف المشاكل والأزمات التي تعترض مسيرة التعايش السلمي بين الشعوب والأديان.

- وثيقة مكة المكرمة، ركزت على نقاط وأمور بالغة الأهمية، فقد سلطت الأضواء على ما يمكن أن يجمعنا كبشر ويجعل من الحياة ممكنة لنا جميعاً، وليس على ما يمكن أن يفرقنا أو يبعثرنا أو يؤلّب بعضنا ضدّ بعض كما يفعل المتطرّفون والمتشددون من سائر الأديان.

- وثيقة مكة المكرمة، أكدت وبصورة جلية من خلال مبادئها الـ 29، أن النصر الحتمي لا ريب سيكون لإرادة الخير والحب والسلام والتعايش السلمي بين الأديان والشعوب، لأن الأمم في الأساس تحبّذ السلام والوئام والأمن والاستقرار، وترفض وتمقت الحروب والمواجهات لأنها تجلب البلاء والمصائب على بني البشر.

- المبادئ التي طرحتها وثيقة مكة المكرمة من خلال بنودها الـ 29، كانت بمثابة التأسيس لمرحلة جديدة من الحياة الإنسانية على الكوكب الأرضي، لا يتمّ فيه مجرد التأكيد فحسب، إنما العمل الجديّ من أجل طيّ المراحل التاريخية السوداء التي شهدت حروباً على أساس ديني وطائفي، ذلك أن الله تعالى لم يبعث الأديان من أجل القتل والإبادة والدعوة للشر والكراهية، وإنما العكس من

ذلك تماماً. كما بقيت وثيقة المدينة علامة مشرقة، ليس فقط في التاريخ العربي الإسلامي، إنما في التاريخ الإنساني كلّه، ذلك أن الإسلام لم يأتِ من أجل خير وسعادة المسلمين فحسب، بل جاء من أجل البشرية قاطبة. لذلك فإن وثيقة مكة ستكون أكبر وأرقى جهد فكري ـ حضاري للإسلام في العصر الحديث، وستبقى شهادة حية على أن الإسلام قد جاء من أجل الإنسانية كلّها ويطلب الخير والسلام للجميع.

- وثيقة مكة المكرمة، أنهت ذلك العداء والخلاف والتناقض المزعوم بين القيم الدينية والقيم الإنسانية، وأن الجهود الإنسانية التي تدعو وتحثّ وتحفّز البشر للعمل من أجل الخير والبناء والتقدم، هي بموجب مبادئ وثيقة مكة موضع تقدير وإجلال، بل يمكن أن تصبح بمثابة نقاط التقاء وتعاون وليست خلافاً وتباعداً.

- وثيقة مكة المكرمة، من خلال مبادئها الـ 29، أعادت الاعتبار إلى أن المبادئ والقيم الإنسانية النبيلة قد تمّ إطلاقها من الشرق إلى العالم كلّه، وأنه من الخطأ التصور بأن الشرق بأديانه المختلفة وفي مقدمتها الإسلام، قد تخلّى عن القيم والمبادئ الإنسانية ونأى بنفسه عنها، بل إن الشرق ومن خلال وثيقة مكة قد أكد مرة أخرى بأنه كان ولا يزال أساس وأصل المبادئ والقيم الإنسانية والحضارية.

- وثيقة مكة المكرمة، كسرت حاجز الشك والتردد وكلّ أنواع الرهبة بخصوص قضية حوار الأديان وتعايشها معاً. وبذلك فقد منحت للإنسانية أملاً جديداً من حيث الإمكانية وحقيقة أن مستقبل الإنسانية سيكون أفضل من ماضيها.

- وثيقة مكة المكرمة، لها مكانتها واعتبارها غير العادي الذي يعتمد على كون علماء الأمة الإسلامية وبعد 14 قرناً على إعلان وثيقة المدينة، هم من قاموا بصياغة وإعلان الوثيقة بعيداً عن مختلف الدوافع الطائفية والسياسية والمصلحية، بل إنها تعبير حيّ عن رؤية وموقف الإسلام الحقيقي دون أيّ تجميل.

- وثيقة مكة المكرمة، ومن خلال بنودها الـ 29 يمكن اعتبارها بمثابة عملية محاكاة عقلية وواقعية للبشرية برمّتها أن الخطر لا يأتي من الدين، وإنما من الفهم الخاطئ له، وجعله يخرج عن سياقه السماوي وتوظيفه واستخدامه من أجل أهداف وغايات لا تخدم أبداً ما تدعو وتحثّ عليه الأديان.

- وثيقة مكة المكرمة، أسدلت الستار على حقب وفترات وعصور كان رجال الدين خلالها يخاطبون الناس بأسلوب انتقائي يميل إلى عدم الواقعية ويتحاشى عرض الواقع على النصوص الدينية أو العكس. وبذلك فقد أثبتت هذه الوثيقة أن الدين على علاقة وصلة إيجابية مع مجريات

الواقع، وهو الأمر الذي يؤكد بأن الدين مسألة أزلية وليس وقتية أو طارئة أو لفترات وعصور معينة، كما يقول الملحدون بذلك.

- وثيقة مكة المكرمة، تصدت لمختلف الأمور والمسائل والقضايا التي كان يجري تحاشي وتجنب تناولها، مع أن الإسلام ومن خلال نصوص الكتاب والسنة قد تصدّى لتلك الأمور والمسائل وسلّط الأضواء عليها، نظير حقوق الإنسان والمرأة وحرية التفكير والعلاقات بين الأديان.

- وثيقة مكة المكرمة، ومن خلال المبادئ الإنسانية النيّرة التي طرحتها، يمكن اعتبارها بمثابة دعوة من أجل انفتاح الأديان، ليس فقط على الأديان الأخرى، بل على متّبعيها من خلال ترك الخطاب الشكلي والبيروقراطي الاستعلائي، والاستعاضة عنه بخطاب شفاف يعبرّ عن صميم الواقع وليس خلافه.

- وثيقة مكة المكرمة، كسرت حاجز الصمت والرهبة في مخاطبة علماء الأمة ومتّبعي الأديان الأخرى وكذلك في مخاطبة البشرية جمعاء، والتأكيد بأن النصوص الشرعية الإسلامية هي التي تدعو وتحثّ الأمة الإسلامية على الانفتاح على الآخر، وليس دعوات تكتيكية أو محددة الأغراض والأهداف.

الفصل الخامس

وثيقة مكة المكرمة استكمال لوثيقة المدينة ودستور حضاري

وثيقة المدينة هي بمثابة نقطة انعطاف غير عادية في التاريخ الإسلامي وفي التاريخ الإنساني بشكل عامّ وفي تاريخ العلاقة بين الأديان. فقد جاءت وثيقة مكة المكرمة بالمعنى والسياق والاتجاه نفسه مثل وثيقة المدينة، لكن من المهم جدّاً الانتباه إلى ملاحظتين مهمّتين بهذا الصدد؛ الأولى أن وثيقة المدينة كانت في عصر له ظروفه وأوضاعه المحدودة، وبصورة عامة كانت تتّسم بالبساطة وتميل إلى الشفافية، ولم يكن من الممكن في ظلّ ظروف وأوضاع ذلك العصر أن تطّلع عليها الشعوب والأمم، لذلك يمكن القول إن تأثيرات وثيقة المدينة على الصعيد العالمي وقتئذٍ لم تكن بتلك القوة والانتشار، بل كانت محدودة. والملاحظة الثانية تتمثّل في كون وثيقة مكة التي كما أسلفنا جاءت من أجل إكمال الدور والمسيرة التي بدأتها وثيقة المدينة، وفي الوقت نفسه لعبت دوراً كبيراً باتجاهين، الأول أنها وبفضل التطور في وسائل الإعلام

والاتصالات جعلت الإنسانية جمعاء تطّلع على وثيقة المدينة باعتبارها وثيقة إسلامية تاريخية مشرقة تبيّن أن الإسلام كان من الأساس ذا بعد وعمق إنساني وحضاري يميل إلى الانفتاح. والثاني أن وثيقة مكة أكدت على أن الأمة الإسلامية متمسكة بالنهج والطروحات الإنسانية الحضارية التي جاءت في بنود وثيقة المدينة، وأنها تابعت هذا النهج وتريد العمل به.

وثيقة مكة المكرمة خاطبت الإنسانية ببنودها الـ 29 وأكدت أن الإسلام ليس ذلك الدين الذي يدعو إلى بثّ الحقد والكراهية وتأجيج الصراع والحروب بين الأديان والأمم، كما جرى ويجري الترويج لذلك من قبل التيارات المتطرّفة والإرهابية، ومن قبل ذوي الإلمام غير المتكامل بمفاهيم وطروحات وتعاليم الإسلام، ومن قبل من انخدع بالطروحات الخاطئة عن الإسلام وظلّ متمسّكاً بها، متصوّراً بأنها الحقيقة من دون أن يعلم بأن ما يعتقده هو فهم خاطئ وناقص للإسلام.

أصحاب الفهم الخاطئ والقاصر لتعاليم الإسلام والأحداث والتطورات التاريخية المختلفة المتعلقة به هم الذين مهّدوا لتأسيس التيارات المتطرّفة والإرهابية في العصر الحديث، فإن عملهم ونشاطاتهم لو دققنا فيها من مختلف الجوانب، يمكننا بصورة أو أخرى تشبيهها بتلك الحركات المشبوهة في التاريخ الإسلامي من قبيل حركة الخوارج وحركة القرامطة والحشاشين،

حيث إن هذه الحركات التي سارت على هذا النهج نفسه، لم تقدم للإسلام والأمة الإسلامية سوى الخراب والدمار والقتل والبغضاء والكراهية، بل إن هذه الحركات ساهمت وقتئذٍ بإشغال الأمة الإسلامية والدول الإسلامية القائمة بمشاكل وفتن خدمت أعداء الإسلام، لأنها قدمت لهم خدمة لم يكن بوسعهم أبداً تحقيقها، كما أن الظروف والأوضاع المتشابكة في العصور السابقة ولأسباب مختلفة لم تكن تسمح بنشاط وجهد نوعي عامّ من جانب علماء الأمة الإسلامية من أجل التصدي الفكري لتلك الحركات الضالّة المنحرفة، ذلك أن القضاء عليها أو انقراضها لسبب أو لأسباب أخرى، أبقى جذورها الفكرية الخاطئة باقية ويتمّ تناقلها من جيل إلى جيل. ومن هنا فإن علماء ومفتي الأمة ومن خلال البنود الـ 29 لوثيقة مكة قد قاموا بتسليط الأضواء على هذه الجذور السامة الفاسدة، وقاموا من خلال توعية الأمة الإسلامية بالتمهيد لإمكانية اجتثاثها من العقول.

الجهد النوعي المتميز الذي قدمه علماء الأمة الإسلامية من خلال وثيقة مكة المكرمة، يمكن القول بأنه لم يقم بمجرد ربط الحاضر بالماضي والقيام بعملية تنقيح للمسار الفكري للإسلام ودرء وإبعاد الأفكار والمفاهيم المنحرفة والضالّة عنه بتسليط الأضواء بقوة على حقيقة الإسلام كما هي، وإنما قام أيضاً وفي العصر الحديث بالتأكيد على الدعوة إلى التعايش السلمي بين الأديان والعمل باتجاه يخدم

مصلحة جميع أتباع الأديان المختلفة، ويكفل حياة ومستقبلاً أفضل للبشرية جمعاء على كوكب الأرض.

إن المهمة التي أنجزها الاجتماع الكبير لمفتي وعلماء الأمة الإسلامية في جوار بيت الله الحرام لم تكن مجرد مهمة عادية أو مرحلية، بل كانت مهمة استثنائية فريدة من نوعها، لأنها كانت تهدف إلى تحقيق عدة أهداف، من أهمها:

- التركيز على الروح الإيجابية المعطاء للحضارة العربية الإسلامية منذ بداياتها، وكونها ذات مضمون إنساني ـ حضاري، حيث كانت وثيقة المدينة بمثابة دليل حيّ، ومستمسك تاريخي حيّ يثبت بأن المسلمين لم يلجؤوا إلى السيف إلّا عندما اضطروا إلى ذلك اضطراراً ولم يجدوا غيره سبيلاً ووسيلة، وإن وثيقة المدينة تؤكد أن المسلمين قد فضّلوا خيار التعايش السلمي وقبول الآخر على فنائه وإقصائه، وإن عودة مفتي وعلماء الأمة الإسلامية إلى نصّ وبنود هذه الوثيقة دليل على أنها لم تكن من أجل فترة زمنية معينة وإنما إلى زمنٍ طويلٍ قادم، وآفاق أخلاقية رحبة.

- أهم وأكبر وأقوى دليل على أن الإسلام دين يؤمن بالانفتاح على الآخر ويرغب في التعايش السلمي ويأخذ به، هو أن وثيقة المدينة قد تمّت كتابتها وعقدها وإبرامها بحضور النبي الأكرم "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم"، وأنه وبحسب

الآية السابعة من سورة الحشر: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، فإن الأفكار والمبادئ المطروحة في هذه الوثيقة نافذة بموجب الشرع الإسلامي ويجب العمل بها، وهذا ما يمنح أيضاً مصداقية كبرى لوثيقة مكة باعتبارها مستنبطة ومشتقة بناءً على وحي من روح مبادئ وقيم وأفكار بنود وثيقة المدينة.

- ربط الماضي السحيق بالحاضر من خلال ذلك التأسيس لرؤية ثاقبة للمستقبل، إذ إنه لم يكن ممكناً إتمام وإنجاز وثيقة مكة دون الرجوع إلى "وثيقة المدينة" واتخاذها كمنار ودليل وحجة ومصدر شرعي وعقلي وتاريخي معتبر، فعملية التواصل هذه أثبتت حقيقة بالغة الأهمية، وهي أنه من الممكن أن يكون هناك ثمة تغيير في شكل وأسلوب الخطاب الموجه، ولكن لا يمكن أن يكون هناك تغيير أو اختلاف أو تعارض من حيث المضمون، لذلك فإن وثيقة مكة تعتبر بهذا الصدد امتداداً شرعيّاً وفكريّاً لوثيقة المدينة.

- المسلمون في العصر الحديث كما كان شأنهم في بدايات قيام الحضارة العربية ـ الإسلامية وفي مختلف مراحلها اللاحقة، آمنوا إيماناً عميقاً بالتعايش السلمي وتقبّل الآخر، وعدم إجباره على تغيير عقائده وأفكاره تحت الضغط، وأن النظام الإسلامي وكما كان يضمن الأمن والأمان للمسلمين، فإنه أخذ على عاتقه المهمة نفسها بالنسبة لغير المسلمين.

- جعل وثيقة المدينة مصدراً ومناراً للمجتمعين في مكة المكرمة، كان في حدّ ذاته تأكيداً على أن الإيمان والقناعة بالتعايش السلمي وقبول الآخر كان مترسّخاً في فكر ووجدان الأمة الإسلامية والإسلام ذاته، والأهم من ذلك هو أن المسلمين كانوا هم المبادرين من أجل إنجاز وثيقة المدينة، وهذا في حدّ ذاته يؤكد بأن المسلمين كانوا يجنحون للسلام والاستقرار ويفضلونه على خيارات الجنوح للقوة وخوض الحروب.

- المسلمون وكما واجهوا في البدايات تيارات متطرّفة منحرفة قامت بتفسير النصوص والمباني الشرعية تبعاً لرؤاها وفهمها القاصر التي سعت من خلاله إلى إقصاء الآخر وإلحاق الضرر به، واستهدفت المسلمين أنفسهم، كذلك في العصر الحديث فقد واجه المسلمون هذه الحالة نفسها، وكما تصدى آباؤنا وأجدادنا بموجب بنود وأفكار ومبادئ وثيقة المدينة لتلك التيارات، فإن علماء الأمة الإسلامية ومن خلال وثيقة مكة قد قاموا بتأدية الواجب الشرعي نفسه من خلال إعلان وثيقة مكة واعتبار مبادئها الـ 29 دستوراً وبرنامج عمل لكلّ مسلم ومسلمة من أجل التصدي للتيارات المنحرفة من جهة، وكذلك التعامل الإيجابي مع غير المسلمين.

- واحدة من المهام غير العادية التي اضطلع بها مفتو وعلماء الأمة في إنجازهم لوثيقة مكة، هو أنهم ومن خلال

عودتهم إلى وثيقة المدينة وبنودها الداعيـة إلى التعايش السلمي بين الأديان والقبول بالآخر، وجدوا أنها تعتبر من أقدم الوثائق التاريخية التي أقرّت مبادئ حقوق الإنسان، لا سيّما من حيث منحه حرية الاعتقاد والتفكير دون إجبار، وبذلك فإن هذه الوثيقة "أي وثيقة المدينة" تعتبر أيضاً بمثابة وثيقة ترفض الإرهاب الفكري وتتصدى له عمليّاً.

- وثيقة مكة المكرمة، ومن خلال المبادئ الـ 29 التي أعلنتها هي امتداد لبنود وثيقة المدينة واستكمال لها ولمهمتها الشرعية ـ الإنسانية ـ الحضارية، فإنها قد أعلنت بأن الإسلام كدين ليس وسيلة أو نهجاً يمكن استغلاله وتوظيفه من أجل أهداف ومآرب مشبوهة، بل العكس من ذلك تماماً، وأن التاريخ شاهد على أن كلّ من قام بخلاف ذلك فإنه قد سقط في شرّ فعلته ودفع ثمنها. وقد صدق سبحانه وتعالى في الآية التاسعة من سورة الحجر: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، حيث إن الإسلام بقي نظيفاً طاهراً فيما تمّ فضح وإدانة كلّ من ابتغى استغلال الإسلام من أجل تحقيق أهداف وغايات ليس للإسلام صلة بها.

- العديد من الدراسات والبحوث المتباينة سعت وبطرق وأساليب مختلفة إلى الإيحاء بأن مكمن الخطأ في الطروحات الإسلامية خلال العصور القديمة أنها أصبحت مرتعاً ومنبعاً

لإيجاد وتأسيس الجماعات والتنظيمات الإرهابية الضالّة، والملفت للنظر أن هذه الدراسات والبحوث قد جعلت من مجموعة الأحداث والتطورات العرضية، وكذلك التفسيرات الخاطئة للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة التي اعتمدت عليها جماعات ضالّة في العصور القديمة، أساساً للحكم على التاريخ الإسلامي ككلّ والدعوة إلى الحذر منه ووجوب اتخاذ موقف منه، لكن وثيقة مكة وبتنويهها على وثيقة المدينة التي اعتمدت عليها أساساً في صياغة واستنباط بنودها، قد أثبتت بأن الخلل ليس في الإسلام ولا في التاريخ الإسلامي، وإنما في الفهم الخاطئ والتفسير المنحرف والمشوّه لنصوصه ومبانيه الشرعية.

- وثيقة مكة المكرمة ومن خلال بنودها الـ 29 ذات الطابع والنهج الإنساني الحضاري الذي لا غبار عليه، يعتبر بمثابة دعوة عالمية صريحة للبشرية بالعودة إلى الجوانب والأسس الإيجابية في تاريخ الأديان وأنها تدعو أساساً إلى خير وصلاح البشرية، وليس إلى إلحاق الضرر بها أو التأثير السلبي عليها كما قد يتمّ الإيحاء بذلك.

- إن وثيقة المدينة لم تكن مجرد وثيقة نظرية تمّت كتابتها ووضعت على الرفوف، بل تمّ العمل بها على أرض الواقع، كذلك الحال بالنسبة إلى وثيقة مكة التي تعتبر امتداداً لها، وتمّ إعلانها من أجل العمل ببنودها وليس

لمجرد إحداث ضجة إعلامية، وهو ما يثبت ويؤكد بأن الإسلام ليس مجرد دين نظري، بل هو دين عملي ولا قيمة للنظرية لديه ما لم يتمّ تفعيلها عمليّاً.

إن التيارات المتطرّفة والإرهابية شمّرت عن سواعدها للقيام بنشاطات وأعمال إجرامية باسم الإسلام وهو منها براء، لذلك فإن وثيقة مكة ومن خلال المبادئ الـ 29، فنّدت ودحضت الأفكار والمبادئ الضالّة لهذه التيارات، وأثبتت مرة أخرى للعالم بأن قوة الإسلام لم تكن في السيف كما يتمّ تصويره والتأكيد عليه، بل إن قوة الإسلام كانت ولا زالت في كونه قوي الحجة والمنطق، ويعتمد على البعد الفكري لمواجهة ومحاججة ومناظرة الآخر، وإن هذه التيارات الضالّة المضلّة التي اعتمدت على إثارة الأضغان والكراهية وزراعة الأحقاد ومنحت نفسها الحق في إشعال الحروب والفتن، ليست من الإسلام في شيء، وحتى إن هزيمتها أمام الأفكار والطروحات والمبادئ التي طرحتها وثيقة مكة ودعت إليها، أكبر إثبات بأنها "أي وثيقة مكة المكرمة"، هي التي تمثل الإسلام الحقيقي وتعبّر عنه.

إن التهم والانتقادات المختلفة التي كانت توجّه للإسلام بسبب أقوال وأعمال الجماعات الضالّة، وبشكل خاصّ، تصوّر الإسلام كدين انعزالي يرفض الآخر، ويصلح لعصور معينة وقد فات أوانه ولم يعد بإمكانه أن يتلاءم ويتناسب مع العصر

الحديث، إلّا أن مبادئ وثيقة مكة قد جاءت لتثبت حقيقة مهمة، وهي أنه وكما للإسلام بعد وعمق أصيل وعتيد، فإن هذا البعد والعمق مرتبط ببعد وعمق آخر هو المعاصرة، ذلك أن الإسلام لم ينكر مبادئ الحرية وحقوق الإنسان والمرأة، بل دافع عن حقوق الحيوان والنبات أيضاً، لذلك فإن مبادئه لم تكن لعصر أو عصور معينة، بل إنها لكلّ العصور وهي صالحة وباقية مع بقاء الإنسان.

المهم جدّاً في قضية الأصالة والمعاصرة التي يتّسم بها الإسلام وجسّدتها وثيقة مكة بكلّ وضوح، من خلال مبادئها الـ 29، هو أن المبادئ والقيم الإنسانية الأصيلة وبسبب التقدم العلمي وتسارعه بوتائر غير عادية، نجد أنه أحياناً لا يكون هناك تناسب وانسجام بين سرعة التقدم في المجال العلمي والتقدم في المجال الفكري ـ الأخلاقي ـ الاجتماعي الإنساني، وهو أمر حذّر منه الفلاسفة والمفكرون وعلماء الاجتماع ودعوا إلى التصدي له، لأن مجتمعات إنسان المستقبل ستكون ضعيفة ومجردة من القيم والمبادئ الأخلاقية الإنسانية المتوارثة، وأن مجتمعات إنسان المستقبل يمكن أن تحصل أو تكتسب مجموعة قيم ومبادئ وأفكار مستحدثة طارئة، بمعنى أنها تنقطع عن الأصالة الإنسانية، غير أن مبادئ وثيقة مكة ولأول مرة في العصر الحديث طرحت قوة بعد وعمق الأصالة والمعاصرة في الإسلام وعدم إمكانية الفصل بينهما.

وثيقة مكة، ومع إثباتها بصورة شفافة وعميقة ومعبّرة لقضية الأصالة والمعاصرة في الإسلام وقبول وترحيب الإسلام بالتعايش

السلمي مع الآخر، فإنها قد أثبتت هذا للعالم والمسلمين.

من المفيد ومن الضروري جدّاً أن يجري تعميم مبادئ وثيقة مكة كي يطلع عليها أكبر عدد ممكن من أبناء الأمة الإسلامية في سائر أرجاء العالم، وأهمية ذلك تتجلّى في جانبين؛ الأول أنها تحصّن الإنسان المسلم أمام الجماعات الضالّة والإرهابية ولا تسمح لهم بخداعه واستدراجه إلى بؤرهم وأوكارهم المشبوهة. والثاني أنها تمنح قوة فكرية اعتبارية للإنسان كي يخاطب بها غير المسلم، ويوضح له بأن الإسلام قد جاء لخير البشرية، وأنه ليس كما تزعم الجماعات الضالّة أو الذين لم يفهموا من الإسلام إلّا قشوره!

الجماعات الضالّة والمنحرفة عن الخطّ والمسار والنهج الأصيل والمعاصر للإسلام، عمدت إلى العمل من أجل إيجاد حاجز وعازل بين أصالة الإسلام وقوته وقدرته وإمكانياته في المعاصرة، وهم بذلك قد عملوا من أجل قطع علاقة الإسلام بالحاضر والمستقبل، وإن تمسكهم بأصول ومبادئ بالغة التشدد والتزمّت تعيد إلى الذاكرة أفكار ومبادئ الجماعات الضالّة نظير الخوارج والحشاشين وغيرهم، ولا ريب في أن الإسلام دين وسطي اعتدالي يرفض الغلوّ والتشدد، وهو لا يميل، بل يسعى إلى الانفتاح على العالم ويعترف ويحترم الآخر. وفي السياق نفسه فإن وثيقة المدينة لم تأتِ كي تكون مجرد نهج ومبادئ يجري العمل بها في عصر محدّد ويتمّ الاستغناء عنها فيما بعد،

ومن يقول ويرى ذلك فإنه لم يفهم من البعد الحضاري والعالمي من دين الإسلام شروى نقير، كما هو حال الجماعات الضالّة التي بدأت بقتل وإبادة متبعي الأديان الذين يعيشون إلى جانب المسلمين منذ قرون طويلة، وإنه ليس من حقّ متبعي الأديان الأخرى الذين عاشوا بسلام وأمن إلى جانب المسلمين أن يصابوا بصدمة جرّاء ذلك، بل حتى المسلمين أنفسهم، ذلك أن السؤال الذي يصفع هذه الجماعات الضالّة المتطرّفة هو؛ هل إن آباءنا وأجدادنا على مرّ أكثر من 14 قرناً لم يفهموا ويستوعبوا مبادئ وقيم الإسلام، حتى تأتي هذه الشراذم الضالّة لكي تعلمنا ذلك؟

وبطبيعة الحال فإن بنود وثيقة المدينة وحدها كافية كي تثبت كذب وزيف وعدم صحة ما قد ارتكبته الجماعات الضالّة المتطرّفة ضدّ غير المسلمين باسم الإسلام والإسلام بريء منهم، ذلك أن رحمة الإسلام ورأفته ورفضه لإراقة الدماء بغير الحقّ، كانت وستبقى السمة والصفة الغالبة على الإسلام، والأهم من ذلك أن الإسلام ليس ذلك الدين المنغلق على نفسه وغير القادر على المعاصرة والتعايش والانفتاح على العصور القادمة، بل حاشاه من ذلك لأن واحداً من أهم أسباب قوته وحيويته هو قدرته الفائقة على المعاصرة، وهذه القدرة تأتي من مبادئه السمحة والمعتدلة التي لا تتسع للبشرية وحدها وإنما لكلّ من يتواجد من حيوان ونبات وجماد على وجه البسيطة.

الإسلام لو كان كما تفسره وتراه الجماعات الضالّة والمنحرفة، لكانت الشعوب والأمم التي اهتدت بنوره قد قلبت ظهر المجن للإسلام، وأعلنت عن رفضها له بعد أن جاءت الظروف المواتية لها، لكنها لم تفعل ذلك، بل ازدادت إصراراً على تمسكها بالإسلام واستعدادها من أجل التضحية في سبيله بكلّ غالٍ ونفيس.

إن قدرة الإسلام على الملاءمة والتناسب والتعايش مع مختلف الأعراق والشعوب والأمم، ببساطة وشفافية تعاليمه وميله العميق للدفع باتجاه التعاون والتعايش الاجتماعي وزرع بذور الخير والمحبة والسلام، هو الذي جعل أكثر من مليار إنسان من مختلف مناطق وأصقاع هذا العالم يؤمنون به ويتخذونه ديناً لهم، والملفت للنظر أن الذين اعتنقوا الإسلام وآمنوا به، قد ظلّوا مصرّين على التمسك به على الرغم من كون الكثير من المجتمعات الإسلامية تعيش في أوطان وأماكن تحيط بها أغلبية غير مسلمة، ولعل أكثر ما يدلّ ويؤكد على سبب ترسخ مبادئ الإسلام في عقول وضمائر هذه المجتمعات وتمسكها به، هو شفافيتها وبساطتها وإمكانيتها للتعايش والتعامل مع الآخر.

هذه القدرة غير العادية للإسلام ومبادئه في دفعه وحثّه للتعايش والتعاون والتآلف الاجتماعي مع المسلمين وغيرهم أيضاً لفتت أنظار المؤرخين والفلاسفة والمفكرين، وقد أثارت إعجابهم وأشادوا بها كثيراً، وليس من السهل أبداً سلب هذه القدرة من الإسلام، وكما فشلت التيارات والاتجاهات المتعصبة الطارئة في

التاريخ الإسلامي في تحقيق ذلك، فإن التيارات الضالّة الحالية أو المستقبلية أيضاً إذا وجدت، لن تحصد سوى الخيبة والفشل، وإن وثيقة المدينة كما كانت بحدّ ذاتها بمثابة إعلان لدستور للتعايش والتآلف السلمي بين الأديان والمجتمعات في العالم القديم، ونجحت في ذلك بجدارة، فإن وثيقة مكة التي كما أسلفنا هي امتداد تاريخي وفكري ومبدئي لها، قادرة على أن تكون بمثابة دستوري حضاري للبشرية تمهّد لكلّ ما فيه الخير والسلام والأمن لشعوب وأمم العالم أينما كانوا.

البشرية اليوم وفي ظلّ التطور العلمي والتقني الهائل الحاصل والذي يتغلغل رويداً رويداً في مختلف مناحي ومجالات الحياة الإنسانية، تعاني من مشكلة تراجع القيم والمبادئ الروحية، وإن العلاقات الأسرية والاجتماعية في الكثير من المجتمعات المتقدمة تتجه نحو التآكل ويحلّ بدلاً منها علاقات وقيم تتسم بالصرامة والقسوة بحيث تجعل الإنسان يغدو في النتيجة مجرد آلة يصبّ جلّ جهده من أجل إشباع احتياجاته العضوية والغرائزية.

إن فتح المجالات أكثر للانفتاح والتعايش والتعاون بين شعوب وأمم العالم من مختلف الأديان باتجاه ما فيه الخير والفائدة والسلام والأمن للجميع، ومن شأن هذه الاحتكاكات والتداخل بين الشعوب والأمم أن تحثّ وتحفّز على الدفع باتجاه الالتفات إلى القيم الروحية وإدراك مدى أهميتها ودورها وتأثيرها في إسعاد الإنسان وإسباغ الأمن والطمأنينة على حياته.

الفصل السادس

وثيقة مكة والتأسيس العملي لتعايش الأديان والأمم

قبل التطرّق إلى بنود وثيقة مكة المكرمة والسعي لشرحها وتسليط الأضواء على ما تكتنفه وتحتويه من معانٍ إيجابية في مختلف الاتجاهات والأصعدة، فإننا نجد من الواجبِ والضرورة الحديث عن الدور البنّاء والجليل لمفتي وعلماء الأمة الإسلامية الذين كان لهم القدح المعلى في إنجاز هذه الوثيقة المباركة التي أزاحت الستار مرة أخرى عن الأساس والمعدن الخلّاق للإسلام كدين يضع البعد الإيجابي لبناء الإنسان، من حيث كونه فرداً أو جماعة، على صدر أولوياته ويحثّ ويحفّز من خلال تعاليمه الرشيدة على العمل من أجل بناء صرح حضاري للبشرية يضمّ ويستوعب الشعوب والأمم على اختلاف أديانها وأعراقها، وإن الشريحة الإنسانية التي لعبت الدور الريادي بهذا الاتجاه تتجلّى في العلماء النجباء للأمة الإسلامية.

إن الدور الإيجابي والفعّال لعلماء الأمة الإسلامية وعلى مرّ التاريخ، أمر لا يمكن تجاهله وإنكاره، لا سيّما وأن هذا الدور

هو بموجب تكليف إلهي لا يمكن الجدال بشأنه، حيث روى الإمام أحمد وأصحاب السنن عن أبي الدرداء "رض" أنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: "إن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظّ وافر". وقد ذكر هذا الحديث في تفسير قوله تعالى في الآية 32 من سورة فاطر: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾. وقد ذكر العلماء معنيين في المقصود بالوراثة هنا، فقيل "العلماء ورثة الأنبياء في وجوب تبليغ الدين ونشره حتى يظهر على جميع الأديان". وقيل: "الإنصات للعلماء والتوقير لهم لازم للمتعلمين، لأن العلماء ورثة الأنبياء". وهناك من جعل الأول سبب وجود الثاني، فقال: "يجب توقير العلماء والإنصات لهم لأنهم الذين يحيون سنّته عليه الصلاة والسلام ويقومون بشريعته"، فلا توقير ولا إنصات بغير إحياء السنن والقيام بالشريعة. انظر شرح صحيح البخاري لابن بطال.

وفي خضمّ الأوضاع والظروف الطارئة والحساسة والبالغة الخطورة التي تواجه العالم عموماً وأمتنا الإسلامية خصوصاً، وسعي البعض ممن يتربّصون شرّاً وسوءاً بالإسلام والمسلمين، فإن التصدي لكلّ من يسعى للتعرض بسوء للإسلام والمسلمين والتصيد في المياه العكرة، هو واجب على المسلمين جميعاً، ولكن مع ضرورة أن يكون هناك علم بكيفية هذا التصدي من خلال العلماء المتخصصين بالعلوم الدينية والمعارف الإسلامية،

من الذين أوقفوا أنفسهم على خدمة الشريعة الإسلامية، ونشر مبادئها وأحكامها، وهداية الناس وتوجيههم وجهة الخير والصلاح؛ فإنه جدير بالمسلمين أن يستهدوا بهم، ويجنوا من ثمار علومهم، كي يكونوا على بصيرة من عقيدتهم وشريعتهم، ليتفادوا الغاوين والمضلّلين من أعداء الإسلام.

وفي مكانة العلماء وفضلهم، يقول سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم في الآية 18 من سورة آل عمران: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾. ومن هنا فإن ما يصدر عن العلماء الأجلاّء من فتاوى ومواقف بشأن التصدي لمختلف المواضيع والأمور التي تخصّ الإسلام والمسلمين، تعتبر بمثابة دستور عمل لكلّ مسلم ومسلمة في مختلف أرجاء عالمنا الإسلامي، وإن البنود الـ 29 من وثيقة مكة التي كانت عصارة جهد مخلص لعلماء الأمة الإسلامية تجعل مهمة كلّ مسلم ومسلمة في أداء دورهم الشرعي الإنساني والحضاري إضافة إلى شفافيتها البالغة التأثير، لكونها تضع حدّاً للضبابية والغموض المفتعل من جانب أعداء الدين والضالّين، بشأن تصوير تعاليم الإسلام ومبانيه الشرعية على أنها ترفض التعايش السلمي بين الأديان وتقبّل الآخر، ولا سيّما أنه قد جاء في بداية وثيقة مكة وعلى لسان العلماء الكرام التأكيد "بأنهم جزء من هذا العالم بتفاعله الحضاري، يسعون للتواصل

الحضاري مع مكوناته كافة لتحقيق صالح البشرية، وتعزيز قيمها النبيلة، وبناء جسور المحبة والوئام الإنساني، والتصدي لممارسات الظلم والصدام الحضاري وسلبيات الكراهية". ولذلك فإنه ولكي يدافع كلّ مسلم ومسلمة عن تعاليم دينه بوجه كلّ من يشكّك ويطعن بالإسلام أو يحرّف ويزيّف مبادئه وتعاليمه، أن يطلع على البنود الـ 29 من وثيقة مكة ويسعى إلى فهمها واستيعابها لكي يكون في مستوى المهمة الشرعية المنوطة به بهذا الخصوص.

من أجل بذل جهد متواضع من جانبنا في سبيل السير على الدرب والنهج الذي شرع به علماء الأمة الإسلامية في إنجازهم لوثيقة مكة، فإننا وجدنا من الواجب التشرف بالقيام بشرح بنود هذه الوثيقة المباركة كي يستفيد كلّ مسلم ومسلمة منها، في سبيل فهم واستيعاب كامل لهذه البنود، ومن الله تعالى التوفيق.

بنود وثيقة مكة المكرمة

البند الأول: **البشر على اختلاف مكوناتهم ينتمون إلى أصل واحد، وهم متساوون في إنسانيتهم، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (سورة النساء، الآية 1)، ويشملهم جميعاً التكريم الإلهي، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (سورة الإسراء، الآية 70).**

تبيّن وثيقة مكة المكرمة وفي بندها الأول وبمنتهى الشفافية كيف قام الإسلام من الأساس على مبدأ المساواة بين البشر من دون التفاضل بينهم لأسباب تعود للعرق أو ما شابه إلّا بالتقوى، وهذا سرّ عالمية الإسلام كونه لا يقبل الانطواء على نفسه والانعزال عن العالم، ذلك أن الإسلام وإن بعث الله تعالى به في شبه الجزيرة العربية، غير أنه عزّ وجلّ قد خصّ البشرية كاملة به، وإن الرسول الأكرم "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" وفي بداية الدعوة الإسلامية، لم ينادِ يا

أهل مكة أو يا أهل الحجاز أو يا عرب، بل إن نداءه كان عامّاً عندما نادى أيها الناس، وأول دعوته كانت للناس عامة دون تخصيص عرق أو جنس أو قبيلة أو ما شابه، وإنما جاء للبشرية جمعاء، وقد بدأت بالدعوة إلى توحيد الله عزّ وجلّ، وبهذا الصدد، فقد روى الإمام أحمد في مسنده، وقال شعيب الأرناؤوط صحيح لغيره: "عن ربيعة بن عباد الديلي قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم بصر عيني بسوق ذي المجاز يقول: يا أيها الناس قولوا: لا إله إلّا الله تفلحوا"، وإن عمومية النداء أو بالأحرى الخطاب الذي وجهه الرسول الأكرم "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" للناس عامة من دون تمييز أو تخصيص محدّد، قد جاء ليؤكد ومنذ البداية أن الإسلام وفي خطّه ومساره العامّ، قد جاء لخير وصلاح البشرية وليس لغير ذلك.

كما أن النبي "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" قد أوضح للناس أنهم متساوون أمام الله بأشكالهم وأموالهم، فلا يميز الإنسان الجميل عن القبيح لأنه هو الذي خلقهم جميعاً بصورهم المختلفة، ولا يميز الغني عن الفقير لأن الملك بيده كلّه يهب منه لمن يشاء وهو مالك الملك، ولكن ينظر الله إلى القلوب البشرية وما تحتوي من حبّ وخير أو كره وشرّ، لأن لكلّ إنسان نفس تعرف الفجور والتقوى وبيده تزكيتها أو الوضع من شأنها. وكذلك ينظر الله إلى عمل كلّ إنسان حيث ترك له حرية اختيار ما يحبّ من أعمال لإعمار الكون وعبادة الله سبحانه وتعالى، وفي

ذلك قال رسول الله "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم": "إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم". (صحيح مسلم).

من دون شك فإن ما قد أوردناه آنفاً قد تمّ تجسيده عمليّاً، وهناك أيضاً حادثة ذات مغزى تثبت مدى اهتمام الإسلام ورعايته لمسألة العدالة والمساواة بين المسلمين وأتباع الأديان الأخرى، وبهذا الخصوص، فإنه وفي يوم من الأيام اختلف الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، مع اليهودي في درع - والدرع هو الذي يتمّ لبسه كالرداء على الصدر أثناء الحرب - وقد ذهبا معاً إلى القاضي، وقال له الإمام علي إن ذلك اليهودي أخذ الدرع مني، ولكن اليهودي أنكر ذلك، فقال القاضي للإمام علي: هل معك شهود؟ فقال الإمام علي: نعم، وقد أحضر ابنه الحسين، وهنا شهد الحسين بأن الدرع لأبيه، ولكن القاضي طلب من الإمام علي شاهداً آخر.

فقال الإمام علي لا شاهد لديّ، وهنا حكم القاضي بأن الدرع لليهودي، وذلك لأن الإمام علياً لم يكن معه أيّ شهود غير ابنه، وهنا قال اليهودي: أمير المؤمنين جاء معي إلى قاضي المسلمين فقضى على أمير المؤمنين ورضي، صدقت والله يا أمير المؤمنين، إنها لدرعك قد سقطت عن جمل لك التقطتها، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله، وهنا أعطاه الإمام علي الدرع فرحاً بإسلامه.

***

البند الثاني: **رفض العبارات والشعارات العنصرية، والتنديد بدعاوى الاستعلاء البغيضة التي تزينها أوهام التفضيل المصطنعة، فأكرم الناس أتقاهم لله، يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ (سورة الحجرات، الآية 13). كما أن خيارهم أنفعهم للناس، وفي الحديث الشريف: "خير الناس أنفعهم للناس" (معجم الطبراني).**

إن أكثر ما يغذّي المشاعر السلبية للإنسان ويدفعه لاتخاذ مواقف غير متزنة لا تتفق مع اعتباره الإنساني، هو التعصب ومنح نفسه أو قومه أو دينه اعتباراً وأفضلية على حساب الأقوام والملل والأديان الأخرى، ولو راجعنا التاريخ الإنساني وبشكل خاص المتعلق منه بالحروب والمواجهات الدموية التي كلفت البشرية الكثير، وولّدت الأحقاد والضغائن وكلّ أنواع الكراهية، لوجدنا أن هذه الحروب كانت تستند وتقوم على أساس دعاوى بشأن أفضلية العرق أو أفضلية الدين والسعي من أجل فرض ذلك على الأمم والأديان الأخرى.

التعصب العرقي أو الديني والطائفي وما إلى ذلك، من الخطأ التصور بأنه قد انتهى ولم يعد له أثر، إذ صحيح أنه ليس بقوة وتأثير العصور القديمة ولا بحدّتها، إلّا أنه مع ذلك لا يزال يشكّل تهديداً وخطراً يحدق بالتعايش الإنساني وقبول الآخر واحترامه.

إن العنصرية التي معناها التفرقة والتمييز في المعاملة بين

الناس على أساس الجنس، أو اللون أو اللغة أو الدين أو المستوى الاجتماعي والطبقي، إنما هي بالأساس عنصرية متجذرة في الطبيعة البشرية منذ القدم.

إن الإسلام رفض العنصرية بقوة ولم يقبل بالتفاضل على أسس ومعايير من اللون والعرق وما إليه، وإن الآية 13 من سورة الحجرات قد حدّدت ذلك بكلّ وضوح: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾. بل إن الله تعالى قد بيّن للبشرية بأن اختلاف الألوان واللغات هي من النعم الإلهية على البشرية، وليست من أجل التفاضل والتمييز السلبي، كما جاء في الآية 22 من سورة الروم : ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ﴾. كما أن الرسول الأكرم "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" قد أكد على الموضوع والمعنى نفسه في أحاديثه الشريفة، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: "إن الله عزّ وجلّ قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقي، وفاجر شقي، أنتم بنو آدم، وآدم من تراب، ليدعن رجال فخرهم بأقوام إنما هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعلان التي تدفع بأنفها النتن". وروى أبو داود عن جبير بن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قال: "ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية".

البند الثالث: الاختلاف بين الأمم في معتقداتهم وثقافتهم وطبائعهم وطرائق تفكيرهم؛ قدر إلهي قضت به حكمة الله البالغة؛ والإقرار بهذه السنة الكونية والتعامل معها بمنطق العقل والحكمة بما يوصل إلى الوئام والسلام الإنساني؛ خير من مكابرتها ومصادمتها، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (سورة هود، الآية 118).

قبل أن نأتي إلى شرح هذا البند بصورة خاصة، فلا بدّ من تسليط الضوء على قضية التنوع العرقي في الإسلام على مرّ التاريخ العربي الإسلامي، لأن ذلك يرتبط ببدايات بعثة النبي الأكرم "ص"، إذ وكما جاء في كتب السيرة بأسماء الصحابة مثل سلمان الفارسي وبلال الحبشي وصهيب الرومي وعمار بن ياسر "اليمني"، وكذلك مارية القبطية زوجة النبي "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم"، فهذا التنوع والتعدّد العرقي كان ينبئ أننا أمام رسالة عالمية تتعلق بجميع بني البشر على وجه الأرض.

ومن خلال التنوع، قدمت كلّ الشعوب التي تنتمي إلى الحضارة الإسلامية علماء أفذاذاً مثل ابن حزم "الإسباني"، وابن سينا "الفارسي"، والخوارزمي "الفارسي"، وابن النفيس "المصري"، لينصهر الجميع في بوتقة الحضارة الإسلامية.

خلاصة القول إن التنوع العرقي والثقافي إذا تمّ التعاطي معه بشكل إيجابي بمعنى التعددية والتنوع والثراء الثقافي، فإننا نرى نتائج

مبهرة على أرض الواقع كالتي شهدتها الحضارة العربية والإسلامية.

وبناءً على الذي أوردناه آنفاً، فإن لهذا البند معاني بالغة الأهمية للبشرية عامة وللمسلمين خاصة، لا سيّما للجماعات الضالّة التي لم تفهم من رسالة الإسلام ومقاصده السرمدية للإنسانية شيئاً سوى القشور والمعاني السطحية التي لا علاقة لها بأصل وأساس المعنى.

الآية التي أوردها العلماء الأجلّاء في هذا البند، هي من الآيات التي على كلّ مسلم ومسلمة التمعّن والتدبّر فيها، والسعي لسبر أغوار المقاصد الإلهية العميقة منها، هذه الآية الكريمة توضح ثمة حقيقة مهمة جدّاً وهي أن الاختلاف السائد بين الأمم والملل والأديان، إنما هو قدر ومشيئة إلهية يجب تقبلها والتعايش معها وليس رفضها والتصدّي لها.

أولئك الذين يتصورون في هذا العصر بأنه من الواجب الشرعي فرض الإسلام على الآخرين وعدم مخالطهتم والتعايش معهم، وحتى رفضهم وإقصائهم بمختلف الطرق والأساليب، فإنهم في الحقيقة كمن يريد أن ينأى بنفسه عن كلّ ما قد خلقه الله تعالى من كائن حيّ ونبات وجماد، ويركز على ما يريده ويبتغيه، وفي هذا التباس كبير وأخذ الأمور بغير مقاصدها ومعانيها الحقيقية والواقعية التي ارتأتها المشيئة الإلهية.

الله سبحانه وتعالى، وكما قال جلّ في علاه في الآية: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، لكنه عزّ وجلّ لم يشأ ذلك وأبقى

الاختلاف والتباين، وعندما تقتضي المشيئة الإلهية إبقاء حالة ما، فإن على المسلم بشكل خاص أن يسعى للبحث عن المقصد الإلهي من وراء ذلك، لا أن يبني على آية أخرى لا علاقة لها البتّة بهذه الآية، فقد حسم الله تعالى الأمر وأبقى الاختلاف بين الأمم والملل وجعلها أمراً واقعاً يجب تقبّله شاء المسلم أم أبى.

التنوع البديع المتمثل في الفسيفساء الاجتماعي القائم في مجتمعات العالم الإسلامي خلال العصور القديمة بشكل خاص والحديثة أيضاً، يدلّ ويثبت بأن المسلمين كأمة قد تقبّلوا الطرح الإلهي الوارد في الآية 118 من سورة هود، حيث صار بمثابة أمر فطري تتناقله الأجيال بكلّ سلاسة وانسيابية، والذي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار والأهمية أن المسلمين لم يعيشوا مع غير المسلمين في بلدانهم بصورة منفصلة معزولين بعضهم عن بعض، بل إنهم عاشوا معهم جنباً إلى جنب وتقاسموا معهم السرّاء والضرّاء، وهذا هو السرّ في أن أتباع الديانات الأخرى قد شعروا بالأمن والطمأنينة في المجتمعات الإسلامية وبقوا فيها.

***

البند الرابع: **التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الإنسانية لا يبرر الصراع والصدام، بل يستدعي إقامة شراكة حضارية "إيجابية"، وتواصلاً فاعلاً يجعل من التنوع جسراً للحوار، والتفاهم، والتعاون لمصلحة الجميع، ويحفّز على التنافس في**

خدمة الإنسان وإسعاده، والبحث عن المشتركات الجامعة، واستثمارها في بناء دولة المواطنة الشاملة المبنية على القيم والعدل والحريات المشروعة، وتبادل الاحترام، ومحبة الخير للجميع، مع احترام تعدد الشرائع والمناهج، ورفض الربط بين الدين والممارسات السياسية الخاطئة لأيّ من المنتسبين إليه.

إن للإسلام موقفه الواضح والشفاف من التنوع الديني والثقافي وما إليه، حيث إننا لو طالعنا الآية 22 من سورة الروم: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ﴾، وكذلك الآيتان 118 و119، من سورة هود: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾، وكذلك الآية 48 من سورة المائدة: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَـٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾. إن هذه الآيات تؤكد أن التنوع والاختلاف من سنن الله في كونه، بل إننا لا يمكن لنا أن نتصور هذا الوجود بلون واحد، فالغاية من خلق الخلق هو تنوع مشاربهم واختلاف ألسنتهم، ولا شك أن هناك حكمة إلهية بالغة.

كما أننا سنضرب مثالاً ممّا جاء في السنة النبوية الشريفة يتفق مع السياق الذي نتصدى له؛ فعندما قدم الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم في اجتماع عقد بمنزل "دمنة بنت الحارث"

وهي يهودية، العقد الاجتماعي الأول: دستور المدينة، الذي يحدّد فيه كلّ العلاقات داخل المدينة وخارجها، وعلى ذلك فإن شعب المدينة يتكون من المهاجرين والأنصار، ومن تبعهم ولحق بهم من أهل المدينة أو أهل الصحيفة، كما نصت عليه هذه الوثيقة، وهؤلاء منهم الوثنيون ومنهم اليهود أهل الكتاب، وطالما ارتضى الجميع هذه الوثيقة فهي دستور ينظم روابطهم وعقد يقيم تحالفهم وتعاهدهم على بناء هذه الدولة الجديدة.

وقد نصّت هذه الوثيقة على مجموعة مبادئ منها:

المؤمنون والمسلمون من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم ولحق بهم وجاهد معهم أمة واحدة من دون الناس. وأن يهود أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم... وأن يهود أمة ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وأن على يهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبرّ دون الإثم... وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مردّه إلى الله وإلى محمد رسول الله.

***

البند الخامس: **أصل الأديان السماوية واحد، وهو الإيمان بالله سبحانه إيماناً يوحده جلّ وعلا لا شريك له، وشرائعها ومناهجها متعددة، ولا يجوز الربط بين الدين والممارسات**

السياسية الخاطئة لأيّ من المنتسبين إليه الشرائع السماوية جاءت من أجل أهداف وغايات سامية وكبرى تتفق مع بعضها وتلتقي وتشترك بقيمها، وهذه القيم والأهداف والغايات تتجسّد فيما يلي:

- توحيد الله الخالق عزّ وجلّ بأنه تعالى واحد في ذاته، وواحد في صفاته وأسمائه.
- عبادة الله تعالى وحده بلا شريك يعبد من دونه أو معه.
- الحفاظ على مصالح الناس الحياتية ومحاربة الفساد والمفسدين، فكلّ ما فيه صيانة للدين والنفس والعقل والمال والنسل هو مصلحة تحميها الأديان، وكلّ ما فيه إخلال بهذه الكلّيات الخمس، هو مفسدة تحاربها الأديان وتمنعها.
- الدعوة إلى مكارم الأخلاق، وكريم القيم والعادات، وقد أشار الله تعالى إلى هذا الاتفاق في أصول الأديان السماوية في القرآن الكريم بقوله عزّ وجلّ في الآية 13 من سورة الشورى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾.

ثم إن الله تعالى قد قضى بحكمته البالغة ومشيئته الماضية أن تكون الرسالات السماوية قبل الإسلام – الرسالة الخاتمة - محدودة بزمان معين، وبالتالي جاءت كلّ رسالة بتشريعات تفصيلية

خاصة تناسب حال القوم المخاطبين بها، وقد أشار الله تعالى إلى ذلك أيضاً في القرآن الكريم ونبّه للحكمة منه بقوله عزّ وجلّ في الآية 48 من سورة المائدة: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾.

وقد مرّت الحياة الإنسانية بأطوار كثيرة، بالضلالة والهدى، والاستقامة والاعوجاج، والبدائية والتحضّر، فالهداية الربانية واكبت كلّ تلك الأطوار وجاءت بما تتطلبه من حلول وعلاج.

***

البند السادس: **الحوار الحضاري أفضل السبل إلى التفاهم السوي مع الآخر، والتعرف على المشتركات معه، وتجاوز معوقات التعايش، التغلب على المشكلات ذوات الصلة، وهو ما يفيد في الاعتراف الفاعل بالآخر، وبحقّه في الوجود، وسائر حقوقه المشروعة، مع تحقيق العدالة والتفاهم بين الفرقاء، بما يعزّز احترام خصوصياتهم، ويتجاوز الأحكام المسبقة المحمّلة بعداوات التاريخ التي صعّدت من مجازفات الكراهية ونظرية المؤامرة، والتعميم الخاطئ للمواقف والتصرفات الشاذة، مع التأكيد على أن التاريخ في ذمة أصحابه، ولا تزر وازرة وزر أخرى، أيّاً كانت فصول التاريخ المستدعاة، وعلى أيّ دين، أو فكر أو سياسة، أو قومية حسبت، قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا**

﴿كَسَبۡتُمۡۖ وَلَا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية 134)، وقال سبحانه: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ ٥١ قَالَ عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ (سورة طه، الآية 51، 52).

واحدة من أهم المزايا غير العادية التي يتّسم بها الدين الإسلامي، هو أنه قوي الحجة، وقوة حجته ليست مفروضة بحدّ السيف والإكراه أبداً، بل كون الإسلام دين أخلاق وإنسانية، ومن خلال القرآن الكريم والسنة النبوية الكريمة يمتلك خطاباً عامّاً شاملاً يجمع بين الأصالة والمعاصرة. وهذا الخطاب ليس موجّهاً إلى المسلمين على وجه التحديد، بل إنه موجّه إلى البشرية جمعاء، وعلى سبيل المثال فإن الله تعالى في كتابه الكريم قد خاطب بمصطلح "يا أيها الناس" في عشرين موضعاً، وهذا يدلّ على أن الإسلام لم يأتِ ليقصي وينفي بقية البشر من غير المسلمين ويدعو إلى فنائهم أو إجبارهم على الدخول في الإسلام رغماً عنهم كما يؤكد على ذلك المتطرفون والإرهابيون، بل إنه جاء رحمة للبشرية جمعاء، وإن الدعوة إلى الحوار الحضاري في هذا البند له ما يبرّره في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وسنسعى بعون الله ومشيئته إلى تسليط الأضواء على ذلك، وكيف أن الإسلام ومن خلال تعاليمه السمحة قد وفّر الأجواء اللازمة لذلك من خلال الأساليب والطرق المتبعة في التعامل والتعاطي مع غير المسلمين كما سنشرح ذلك.

بناءً على ما قد ذكرناه آنفاً، فإن نظرة الإسلام إلى البشرية ملؤها الرحمة، والعطف، ولا يمكن أن يكون غير هذا؛ لأن الدين الإسلامي آخر الأديان التي شرعها الله تعالى، وأمر الناس كافة بالدخول فيه، كما أنه تعالى أوحى بهذا الدين، وأنزله على قلب أرحم الخلق محمد (ﷺ)، ومصداق ذلك في كتاب الله تعالى قوله عزّ وجلّ في الآيــة 107 من سورة الأنبياء: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾.

ونستطيع أن ندلّل من القرآن والسنة، وسيرة النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، ما يؤكد هذا المعنى، ويتجلّى ذلك في صور كثيرة، منها:

- الدعوة إلى الإسلام وإنقاذ الناس من الشرك والكفر.
- الوصية بالجيران، ولو كانوا من غير المسلمين.
- العدل والإحسان في التعامل.
- تحريم قتل المعاهد من الكفار والوعيد الشديد في ذلك.
- تحريم الاعتداء ووجوب العدل.

فالإسلام ومن خلال تعاليمه وقيمه التي ربى المسلمين عليها، شدّد على ضرورة إيلاء أهمية اعتبارية بغير المسلمين من مختلف النواحي وعدم جعل كونهم غير مسلمين عقبة أو حاجزاً يحفّز ويحثّ على الحذر منهم أو نأي المسلمين بأنفسهم في

التعامل معهم، لذلك فإن القرآن الكريم قد تناول الحوار مع غير المسلمين بروحية ومنطق الانفتاح وقبول الآخر في ثلاثة مواضع نذكرها لأهميتها تباعاً: الأول؛ الآية 125 من سورة النحل: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾، والثاني؛ الآية 46 من سورة العنكبوت: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾، والثالث؛ الآيتان 33 و34 من سورة فصلت: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٣٣ وَلَا تَسۡتَوِي ٱلۡحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُۚ ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ﴾، بل وحتى إننا إذا ما علمنا بأن الله تعالى عندما أمر موسى وهارون ليذهبا عند فرعون فقد قال عزّ وجلّ كما جاء في الآيتين 43 و44 من سورة طه: ﴿ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٤٣ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾، وهذا ما يدل ويثبت بأن الإسلام كان سبّاقاً من أجل ترسيخ أصول الحوار البنّاء وتقرير قواعده المثلى، والمسلمون اليوم أحوج ما يكونون إلى إظهار ثقافتهم الناصعة للعالم، ليطلعوا على محاسن دينهم الحنيف وأسبقيته في بناء الحياة العصرية المدنية الحقيقية الراقية الصالحة والمصلحة لكلّ زمان ومكان.

ولا شك فإن للحوار في الإسلام أهدافاً عدة بحسب المضمون والموضوع، منها:

- تعزيز روح التواصل ومدّ جسور التفاهم بين الناس.
- اكتساب العلم وتلقي المعرفة.
- تنويع الآراء والتصورات للوصول إلى أحسن النتائج وأفضلها.
- معرفة وجهات النظر لتفهم المواقف والنظر إلى الأمور من زوايا مختلفة.
- إيصال الحق للآخر عن اقتناع وقبول.
- إقامة الحجة ودفع الشبهة والتصدي للأفكار المنحرفة كالأفكار التي تدعو إلى التحريض والتطرف وتبثّ أسباب الكراهية والفرقة وتهدّد وحدة الأمة وتماسكها.

وفي نفس الوقت، فإن للحوار في الإسلام آداباً عدة لتؤتي ثمارها المرجوة، منها:

- إخلاص النية لله وطلب الوصول للحقّ.
- التحلّي بالأخلاق الفاضلة من التواضع والرحمة والرفق وحسن الكلام والإنصاف وغير ذلك.
- الالتزام بأدب الاستماع والإصغاء.
- الالتزام بالمنهج العلمي وتحرّي طرق الاستدلال الصحيح للوصول إلى الحقّ.

- التراجع عن الخطأ والبعد عن التعصب للرأي والرضا بالنتائج الصحيحة في أيّ طرف كانت

إن الحوار في الإسلام مطلب أساسي لتقرير الحقّ وإظهاره ودعوة الناس إلى الله تعالى، فإن من سنن الله الكونية وقوع الاختلاف بين البشر في أديانهم ومعتقداتهم وآرائهم، كما قال تعالى في الآيتين 118 و119 من سورة هود ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾، ما يتطلب ذلك معرفة صحيحة بفقه التعامل مع الخلاف بأنواعه، وتوظيف الحوار توظيفاً سليماً بما يناسب المقام، وينسجم مع نوع الخلاف ويساعد على تقرير الحق ويسهم في التقارب الحقيقي بين المختلفين.

بناءً على كلّ ما تقدم، فإن الذي يتوضح وبجلاء هو إيمان الإسلام القطعي الذي لا مجال لإنكاره ودحضه، بالحوار مع الآخر وبأنه الطريق والسبيل الأفضل للتعايش السلمي بين بني البشر، فلا ولم ولن يؤمن الإسلام بمبدأ القوة إلّا بعد أن تقطعت به السبل ولم يبقَ أمامه من خيار للتعامل.

***

البند السابع: **براءة الأديان والفلسفات من مجازفات معتنقيها ومدّعيها؛ فهي لا تعبر إلّا عن أصحابها، فالشرائع المتعددة تدعو في أصولها إلى عبادة الخالق وحده، والتقرب إليه بنفع مخلوقاته، والحفاظ على كرامتهم، وتعزيز قيمهم، والحفاظ على علاقاتهم**

الأسرية والمجتمعية الإيجابية، قال النبي ﷺ: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق). "مسند أحمد".

كان التعصب والتطرف في الآراء والمواقف والأفعال ولا يزالان، من أهم الأمور والقضايا السلبية التي تهدّد السلام والأمن والاستقرار في المجتمعات الإنسانية، خصوصاً عندما تقع حادثة ما جرّاء تعصب وانفعال فرد أو عدة أفراد وإقدامهم على ارتكاب أمر هو في نظرهم حقّ وفي نظر آخرين باطل لا تبرير له، واندفاع آخرين من الطرفين لنصرة موقف الطرف الآخر، فيحدث من جرّاء ذلك ما يمكن وصفه بفتنة قد تأكل الأخضر واليابس على حدّ سواء.

هذا النوع من النصرة الذي قد يبادر به أتباع دين أو طائفة ما من أجل مغامرة أو مجازفة في ساعة أو لحظة تهوّر وطيش، والذي قد تتسع دائرته لتشمل مدينة أو مدناً، أو بلداً أو بلداناً بأكملها، لا يمكن أبداً أن يتفق مع المبادئ والقيم التي تدعو إليها الأديان السماوية. فقد عارض الدين الإسلامي منذ البداية "العصبية القبلية" التي تسببت في نشوب حروب ومواجهات دامية في الجاهلية جرّاء نصرة متهور أو طائش لخطأ ارتكبه، والآية الكريمة: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ من الآيات المهمة التي تكرّرت في العديد من السور، وهي آية تؤكد بأنه لا تحمل نفس آثمة إثم نفس أخرى، ولا يحمل أحد ذنب غيره، وما من أحد يخفّف حمل أحد، فكلّ نفس اكتسبت إثماً جرّاء معصية

قامت بها، لذلك فكلّ نفس تحمل وزرها وذنبها ولا تحمل وزر وذنب نفس أخرى.

***

البند الثامن: **التآزر لوقف تدمير الإنسان والعمران، والتعاون على خير الإنسانية ونفعها يتحقق بعقد حلف عالمي فاعل يتجاوز التنظيرات والشعارات المجردة، وذلك لإصلاح الخلل الحضاري الذي يعتبر الإرهاب فرعاً من فروعه، ونتيجة من نتائجه.**

عندما يتمّ البحث والتقصي في الأسباب والعوامل التي أدّت إلى اندلاع الحروب، خاصة العالمية منها أو التي استمرت لفترات طويلة، والتي تسببت في مقتل وإبادة الملايين من البشر وإحداث الدمار والخراب في معظم المجالات، فإن الأسباب والعوامل الكامنة وراء ذلك كثيرة ومختلفة، ونحن نسعى لتسليط الأضواء على أهمها:

- النزاعات على الثروات الطبيعية.
- الرغبة في الزعامة والسيطرة من جانب قادة وزعماء الدول.
- نزاعات حدودية على الأرض أو البحر.
- الصراعات الفكرية والتطرف.
- الهروب من أزمة داخلية والتوجه إلى حرب خارجية لتوحيد الجبهة.

- ضعف القيادة وانغماسها في الترف يزيد من طمع الخصم.
- النزعات العنصرية القومية.
- الاستبداد الفردي وتزييف الحقائق.
- إلغاء المعاهدات والالتزامات.
- إساءة معاملة الناس وتبديد الثروة.
- تفكك الجبهة الداخلية وسيطرة النظام العسكري.
- التبعية الشعوبية المتطرفة وازدواجية الولاء والتغاضي عن أعمالهم المخالفة للشريعة والقانون والاستقرار.

وبطبيعة الحال فإن اندلاع الحروب على خلفية الأسباب التي ذكرناها آنفاً فإنها ستؤدي حتماً إلى نتائج سلبية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تعطيل خطط التنمية وزعزعة النظام والاستقرار السياسي والاجتماعي.
- زيادة نسبة الجرائم والعنف والقتل والنهب والسلب، وانتشار الأمراض والجهل والفقر والمجاعة والبطالة.
- ظهور منظمات إرهابية ضاله وخلايا نائمة وعصابات المرتزقة.

ولئن كانت الأسباب والعوامل التي ذكرناها لاندلاع الحروب والنتائج السلبية الوخيمة المترتبة عنها كلّها في محلّها بحسب الأهمية، إلاّ أن القرآن الكريم قد حدّد أهم عاملين يمكن أن يمهدا لكلّ ما يمكن أن يهدّد الإنسان من حروب وفتن ومصائب وانقسامات واختلافات متباينة، إذ قال الله عزّ وجلّ في سورة قريش ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ٢ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ٤﴾، حيث اعتبر سبحانه وتعالى الجوع والخوف أهم عاملين لتهديد حياة ووجود الإنسان والمجتمعات عامة، إذ من دون توفر الطعام والأمن والاستقرار إلى جانبه، لا يمكن للإنسان وللمجتمعات أن تبني وتعمر وتزرع وترسخ المبادئ والقيم والمناهج الفكرية والأخلاقية، ولعلّ كلّ ما قد ذكرناه آنفاً من أسباب وعوامل تمهد لاندلاع الحروب، لو تمعنّا فيها مليّاً لوجدنا أنها تنحصر في عاملي الجوع والخوف.

الملاحظة هنا، أن الأصل في الإنسان هو الحب والخير والحق، وأن الكراهية والشرّ والباطل هي صفة ابتدعها الشيطان الرجيم وملصقة بالإنسان جرّاء انسياقه وراء أهوائه وانجرافه بتأثير من أنانيته، لذلك فإن أصل السلام والأمن والاستقرار إذا ما فكرنا فيه بعمق فإنه يعود لأبينا آدم وأمنا حواء في الجنة، بل وإن السلام والأمن والاستقرار بقي طالما كان هناك ألفة ومحبة وتعاون وتآزر

في العائلة الأولى على الكوكب الأرضي، لكن مشاعر الحقد والغيرة والكراهية التي نشأت في نفس قابيل وإقدامه على قتل أخيه هابيل، هي التي أسست ومهدت للقتل والدمار والحروب في الأرض فيما بعد.

***

البند التاسع: **"سنّ التشريعات الرادعة لمروّجي الكراهية، والمحرضين على العنف والإرهاب، والصدام الحضاري: كفيل بتجفيف مسببات الصراع الديني والإثني".**

البند التاسع في وثيقة مكة يلفت النظر كثيراً فيما لو دققنا فيه مليّاً وبروية، فنجد أنه رغم وجود قوانين وتشريعات متباينة في دساتير الدول وفي القانون الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة والتي يحثّ معظمها على التصدي لمروّجي الكراهية والتحريض على العنف والإرهاب، وعلى اعتناق أفكار ومبادئ تؤسس للكراهية والحقد والقتل، فإن هذه القوانين والتشريعات لم تتمكن من وضع حدّ لترويج الكراهية والتحريض على العنف والإرهاب، وهذا يعني بمنتهى الوضوح بأنها ليست كافية وهي بحاجة ماسة إلى تشريعات وقوانين أقوى وأكثر تأثيراً وفعالية من السائدة حاليّاً.

وأهمية هذا البند تأتي من أنه يعتبر انتشار العنف وتزايد الإرهاب في العالمين العربي والإسلامي بشكل خاص من القضايا المهمة التي واجهت وتواجه المثقف العربي والإسلامي،

لما لها من تأثيرات متعددة وأبعاد مختلفة على المجتمع بشكل خاص والدولة بشكل عام، والمثقف يعدّ جزءاً منها، فلا يمكن الفكاك من التأثير والتأثر بوجود وتزايد وانتشار العنف والإرهاب في المرحلة الراهنة، حتى إن هناك إجماعاً لدى الأوساط السياسية والثقافية والفكرية والاقتصادية على أن المنطقة تعيش منعطفاً تاريخيّاً يتّسم بالصعوبة البالغة والتعقيد الشديد بسبب تزايد العنف والإرهاب الذي تطال مخاطره مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية، حتى صارت قضايا العنف والإرهاب المؤثر الفاعل في سياسات واستراتيجيات الدول العربية والإقليمية والدولية. ولا ريب في أن عدم تمكن القوانين والتشريعات الحالية في دول العالم المختلفة والمنظمات الدولية وبشكل خاص الأمم المتحدة، من لجم الترويج للكراهية والتحريض على العنف والإرهاب واستمرار الأعمال والنشاطات والممارسات السلبية المختلفة بهذا السياق، يؤكد على الحاجة الماسة لإصدار تشريعات وقوانين أكثر قوة وفعالية بهذا الصدد.

هذا البند، يمكن مضاعفة قوته وتأثيره من خلال جعله تشريعاً أمميّاً تتبناه منظمة الأمم المتحدة وتبادر دول العالم في ضوئه إلى إصدار تشريعات بالسياق نفسه، بحيث يكون هناك في نهاية المطاف ما يمكن تشبيهه بحملة عالمية شاملة من أجل مواجهة الترويج للكراهية والتحريض للعنف والإرهاب.

***

البند العاشر: **المسلمون أثروا الحضارة الإنسانية بتجربة ثرية، وهم اليوم قادرون على رفدها بكثير من الإسهامات الإيجابية التي تحتاجها البشرية في الأزمات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية التي تعاني منها في ظلّ الانعدام القيمي الذي أفرزته سلبيات العولمة.**

ليس الحديث عن الدور الإيجابي الكبير الذي قام به المسلمون في إثراء الحضارة الإنسانية، هو حديث يقتصر على المسلمين وحدهم، لا سيّما وأن أتباع كلّ دين وأمة وملّة يشيدون ويثنون على تاريخهم ويسلطون الأضواء على مآثرهم وأمجادهم، بل إن حديث غير المسلمين ولا سيّما الفلاسفة والمؤرخين والمفكرين والمستشرقين، هو الذي يلفت الانتباه ويؤكد على أن الحضارة العربية الإسلامية وفي ذروة تمسكها بالقيم والمبادئ الدينية، قد كان لها دور كبير لا يمكن إنكاره في إثراء الحضارة الإنسانية ورفدها بمختلف العلوم والآداب والثقافات.

إن المسلمين عموماً والمملكة العربية السعودية خصوصاً، قد كان لهم دور مشهود في مكافحة التطرف والإرهاب، حتى إن التجربة السعودية بهذا الصدد قد صارت نموذجاً ومثالاً يشار إليه بالبنان وهو جدير بالاحتذاء، إذ إن هذه التجربة لم تقم فقط بإيلاء الجانبين العسكري والأمني الأهمية، بل أولت أيضاً جانباً أكبر من الاهتمام لإعادة تأهيل وإرشاد من تمّ التغرير بهم إلى جانب تجفيف منابع التطرف والإرهاب المعنوية والمادية على حدّ سواء.

الملاحظة المهمة التي نجد من المهم لفت الأنظار إليها، هي أنه وفي الوقت الذي أصبحت فيه السعودية هدفاً رئيساً للتنظيمات والخلايا الإرهابية ومن نواحٍ عدة، لكن الطريقة والأسلوب الذي اتبعته الأجهزة المختصةً في السعودية بتوجيه وإشراف وإرشاد من قبل القيادة السعودية الرشيدة، تمكنت من امتصاص زخم الضغط الكبير الذي كان مسلطاً على المملكة، وردّ كيد الكائدين إلى نحرهم وإفشال واحدة من أكثر المخططات السياسية ـ الفكرية خبثاً ولؤماً لأنها كانت تسعى من خلال هجمتها المكثفة على السعودية باعتبارها رمزاً للإسلام والمسلمين، إلى استهداف الأمة الإسلامية.

المسلمون ومن خلال تجربتهم الرائدة في التصدي للتطرف والإرهاب ومكافحته، ومن خلال دورهم المشهود له في تقديم يد المساعدة والعون وإغاثة المنكوبين والمتضررين في مختلف مناطق ودول العالم بسبب الكوارث الطبيعية والحروب وغيرها بغضّ النظر عن أديانهم وأعراقهم، قد أثبتوا أنهم جزء لا يتجزأ من العالم، وأنهم يعملون كلّ ما بوسعهم من أجل التواصل مع العالم وتقديم كلّ ما فيه الخير والفائدة لهم.

***

البند الحادي عشر: **مكافحة الإرهاب والظلم والقهر، ورفض استغلال مقدرات الشعوب وانتهاك حقوق الإنسان واجب الجميع، ولا يجوز فيه التمييز ولا المحاباة؛ فالقيم العادلة لا تقبل التجزئة،**

ورفع الظلم ومساندة القضايا العادلة، وتكوين رأي عام عالمي يناصرهم ويقيم العدل فيها واجب أخلاقي لا يجوز التلكؤ في إحقاقه، ولا التمادي في نسيانه.

عملية الربط بين مكافحة الإرهاب والظلم والقهر، ورفض استغلال مقدرات الشعوب وانتهاك حقوق الإنسان والعمل الجماعي على الصعيد الدولي، كما جاء في هذا البند من وثيقة مكة، إنما هو تأكيد على واحد من المبادئ الأساسية التي سار ويسير الإسلام في ضوئها، فالعمل الجماعي أساساً وصية وأمر رباني؛ قال سبحانه وتعالى في الآية الثانية من سورة المائدة: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾. وكذلك قوله عزّ وجلّ في الآية 110 من سورة آل عمران: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾. كما ورد في السنة النبوية الشريفة أيضاً أحاديث نبوية بهذا الخصوص؛ فقد روى الترمذي عن ابن عباس (رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قال: "يد الله مع الجماعة"، أو كما جاء في صحيح مسلم: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: "إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال". ومما جاء في الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، يؤكد بأن للعمل الجماعي لا سيّما في الحالات التي

تقتضي مواجهة أخطار وتهديدات تحدق بالبشرية وبأمنها واستقرارها ومصالحها ومعيشتها، نظير ما قد ورد في البند الـ 11 من وثيقة مكة المكرمة، أي الإرهاب والظلم والقهر، ورفض استغلال مقدرات الشعوب وانتهاك حقوق الإنسان، ذلك أن مكافحة الإرهاب على سبيل المثال لا الحصر، لا يمكن أن يتمّ ويحقق أهدافه من خلال تعاون بضع دول، بل يجب أن يتجاوز التعاون الدولي نطاق بضع دول ويضمّ أكبر عدد ممكن من دول العالم، وبشكل خاص المعنية منها بالمسألة أو التي هي في نطاق تهديد الإرهاب، ومن دون شك فإن الإرهاب لا دين ولا عرق ولا بلد له، لذلك فإن الجميع معنيون بالعمل من أجل مكافحته.

إن من خصائص العمل الجماعي في الإسلام تحميل الفرد مسؤولية إصلاح المجتمع، أي إن كلّ فرد له واجبه ومهمته من أجل العمل في سبيل إصلاح المجتمع وإزالة الفساد منه على قدر طاقته ووسعه، والتعاون مع غيره لتحقيق هذا المطلب، لذلك فإن الجهد والمهمة ذاتها تنسحب على الدول فرادى من أجل إصلاح شأن سلبي صار عامّاً، كمواجهة الظلم أو الاستغلال أو الإرهاب، وإن الدول إذا اجتمعت وتكاتفت وتعاونت معاً هو من أجل تحقيق هدف أو أهداف خيرة ونبيلة.

***

البند الثاني عشر: **الطبيعة التي نعيش بين جنباتها: هبة الخالق العظيم للإنسان، فقد سخّر له ما في السماوات والأرض، والاعتداء على موارد الطبيعة وإهدارها وتلويثها: تجاوز واعتداء على حق الأجيال القادمة.**

البند الـ 12 من وثيقة مكة المكرمة، يشير إلى المقاصد والأهداف والغايات السامية التي قصدتها النصوص الشرعية في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة من حيث التأكيد على مراعاة الاهتمام بالبيئة، حيث إن الله تعالى قد أوصى في العديد من المواضع في كتابه الكريم بهذا الصدد، فقد قال تعالى في جانب من الآية 60 من سورة البقرة: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾. فمن خلال هذه الآية يأمر جلّ جلاله الإنسان بأن مهمة المحافظة على البيئة وحمايتها، واجب ديني، كما أنه سبحانه وتعالى قد سخّر لنا الأرض ليتمّ استغلالها والاستفادة منها في مختلف الأمور التي تعود بالفائدة على الإنسان، كما جاء في الآية 15 من سورة الملك: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ﴾.

إن الخالق عزّ وجلّ أوضح للإنسان في كتابه الكريم بأن على الإنسان أن يسلك نهجاً وأسلوباً في التعامل مع الطبيعة يقوم على أساس أنها ملكية عامة يجب الاهتمام بها والمحافظة عليها وإدارتها بأفضل الطرق والأساليب، حيث يقول عزّ وجلّ بهذا الخصوص في

الآية 56 من سورة الأعراف: ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. وبنفس المعنى والهدف والغاية، يقول تعالى في جانب من الآية 211 من سورة البقرة: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾.

وورد في الأحاديث المروية عن النبي الأكرم "صلى الله عليه وصحبه وسلم" ما يؤكد على الاهتمام بنظافة البيئة ووجوب رعاية ذلك، فقد روى أبو داود حديث الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: "اتقوا الملاعن الثلاثة، البراز في الموارد وقارعة الطريق والظلّ". كما جاء في الحديث الذي رواه ابن ماجه عن أبي هريرة: "لا يبولن أحدكم في الماء الراكد". كما أنه عليه الصلاة والسلام يقول في الحديث الذي رواه أبو داود عن معاذ بن جبل: "اتقوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظلّ". حيث إن تلويث موارد المياه بالبراز وما يشتمل عليه من جراثيم، عامل أساسي في نقل الأمراض، بصورة مباشرة من خلال الماء الملوث، أو غير مباشرة من خلال تلوث الخضروات والثمرات التي تسقى بهذا الماء، وفي ذكر الظلّ لمسة لطيفة، لأن ما يكون في الظلّ لا تطهره الشمس، فيبقى مرتعاً خصباً للجراثيم ويعمل على تكثيرها.

وليس هذا فحسب، بل إن النبي "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" قد شجع على زراعة الأشجار بما يساهم في زيادة الثروة

النباتية وما يعود ذلك من فائدة على البيئة، حيث روى مسلم عن جابر: "لا يغرس المسلم غرساً ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلّا كانت له صدقة". كما روى الترمذي عن جابر: قال ﷺ: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له"، وفي هذا تحفيز للإنسان كي يساهم في توسيع مجال الزراعة. كما روى أبو داود عن عبدالله الحبشي قوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: "من قطع سدرة (يعني دون مبرر) صوّب الله رأسه في النار".

كما أن النبي الأكرم "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" كان أول من بادر إلى إنشاء محميات طبيعية لا يجوز قطع أشجارها أو قتل حيواناتها، فقد حمى النبي "ص" كلّ ناحية من المدينة بريداً بريداً (والبريد اثنا عشر ميلاً): لا يخبط (ينزع) شجره، ولا يعضـــد (يقطع)، إلّا ما يساق به الجمل" (رواه أبو داود عن عدي، بن زيد). كما كان النبي "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" ينهى أن يقطع من شجر المدينة شيء، وقال عن المدينة: "لا ينفر صيدها... ولا يصلح أن يقطع منها شجرة، إلّا أن يعلف الرجل بعيره". (رواه أبو داود عن علي)؛ وقال صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: "إني أحرم ما بين لابتي المدينة: أن يقطع عضاهها أو يقتل صيدها". (رواه الإمام أحمد عن سعد بن أبي وقاص)؛ وقال عن وادٍ بالطائف: "إن صيده وعضاهه حرام". (رواه الإمام أحمد وأبو داود عن الزبير). هذا إضافة إلى أن الأوامر التي كانت تصدر إلى قادة المسلمين واضحة أشد الوضوح في نهيهم عن

قطع الأشجار أو تدميرها وضرورة المحافظة عليها، كما أعطى الإسلام لولي الأمر الحقّ فى إقامة الحمى "المحميات الطبيعية" إذا كان في صالح المسلمين.

ولا ريب في أن الاهتمام بالبيئة ورعايتها من كلّ الجوانب كما أسلفنا ذكره، يؤكد وبصورة قاطعة لا مجال لنكرانها، بأن الإسلام ووفقاً لنصوص صريحة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لم يكتفِ بالحث أو التحفيز فقط، بل أمر بضرورة الاهتمام بالبيئة ورعايتها، ذلك أن البشرية برمتها تعيش على الكوكب الأرضي وأن مهمة البشرية ليست فقط في الأكل والشرب والنوم واعتبار البيئة مجرد بقرة حلوب يجب حلبها فقط، بل على البشرية جمعاء رعاية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها، فكما عملت الأجيال السابقة على المحافظة عليها ورعايتها وعدم الإضرار بها، فإن المهمة ذاتها مناطة بالبشرية في العصر الراهن والعصور القادمة، من أجل أن تبقى عجلة الحياة تدور إلى حيث يشاء الله تعالى.

***

البند الثالث عشر: **أطروحة الصراع الحضاري، والدعوة للصدام، والتخويف من الآخر: مظهر من مظاهر العزلة والاستعلاء المتولد عن النزعة العنصرية، والهيمنة الثقافية السلبية، والانغلاق على الذات، وهو في أحسن أحواله: ضلال منهجي، أو ضحالة فكرية، أو شعور بضعف مقومات البناء الحضاري، ومن ثم:**

السعي للدفع بالصراع نحو المواجهة عوضاً عن أن يسود سيادة طبيعية سلمية متى امتلك القوة الذاتية.

الإنسان بصورة عامة، اجتماعي بطبيعته وبفطرته التي فطر عليها، لذلك ينظر إلى كلّ إنسان ينأى بنفسه عن المجتمع ولا يريد الاختلاط، على أنه إنسان انطوائي، وقد لا يحبّذ الكثيرون الاختلاط به والتعامل معه، لا سيّما وأن من يكون بهذه الشاكلة، فإن الرأي السائد بشأنه هو أن لديه مشكلة أو مرض نفسي بحاجة إلى المعالجة.

الانطوائيون والذين لا يحبذون الاختلاط بالناس هم أقلية لا تشكل شيئاً أمام الأغلبية، لذلك فإنها تعتبر استثناءً، ولكن هذه الحالة التي قد تكون في بعض الأحيان مرضاً نفسيّاً أو خللاً اجتماعيّاً، تختلف عن حالة أخرى وإن تشابهت، لكنها بشكل ومضمون آخر، حيث إن أناساً بسبب امتلاكهم للثروة أو السلطة أو امتلاكهما معاً، فإنهم يعتبرون أنفسهم مميزين عن الآخرين وليسوا مثلهم، لذلك فإن عليهم أن يحاذروا من الاختلاط مع عامة الناس لأنهم "وبحسب نظرتهم وفهمهم الخاطئ" لا يرتقون إلى مستواهم، لذلك فإنهم يقومون بوضع أنفسهم في بوتقة خاصة تفضل التعامل مع الآخرين بأسلوب ومنطق استعلائي.

هذه الشريحة من البشر، ولأنها تجد كلّ شيء من مال وإمكانيات وسلطة متاحاً لها، فإنها تتصور بأنها في غنى عن الآخرين من عامة

الناس، حتى إنهم يتصورون بأن التواصل والتعامل مع عامة الناس سيسيء إلى شخصياتهم ويخلق لهم مشاكل هم في غنى عنها، وإن الآيتين 6 و7 من سورة العلق، توضح هذه الحقيقة، إذ يقول تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾، إذ إن الإنسان عندما يجد نفسه وسط ثروة كبيرة أو سلطة ونفوذ، فإنه يعتبر نفسه مميزاً عن الآخرين وينظر إليهم نظرة استعلائية لكونه وبحسب تصوره أنه لا يحتاج إليهم، بل إن الناس هم الذين بحاجة إليه، لكن هذا الإنسان في نفس الوقت لا يدرك أن هناك ثمة حقيقة بالغة الأهمية يقوم بنفسه بحجبها، وهي أنه لولا الناس لما كانت هناك أيّ قيمة ومعنى واعتبار لا لثروته ولا لسلطته!

الإسلام كان وما يزال وسيبقى قوة حضارية نورانية، وهو دائماً في الواجهة وتحت الأضواء ولا يقبع خلف الجدران أو في الظلام، بل إن الإسلام يعني أساساً رسالة من أجل التواصل الإنساني والبناء الحضاري بأرقى الصور والأساليب العقلية والمنطقية. ولا نريد هنا أن نكرر الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي سبق وأن أوردناها في الصفحات السابقة، لكن الذي نريد قوله والتأكيد عليه ولفت الأنظار إليه، هو أن الإسلام والمسلمين وبشكل خاصّ منذ أواخر القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة بعد الميلاد، يتعرضون لحملة مقصودة من أجل الربط بينهم وبين التطرف والإرهاب، في وقت صار واضحاً بأنهم ضحايا له.

الإسلام دين يدعو إلى التواضع ويعتبر العزة والكبرياء لله وحده، وعندما يدعو إلى التواصل والحوار ويسعى إلى فتح الأبواب على مصاريعها من أجل الاتفاق على النقاط المشتركة والتركيز عليها، وليس الالتفات إلى نقاط الاختلاف، فإن الاسلام يريد من خلال ذلك التأكيد على أن الأصل والأساس السماوي والإنساني والحضاري هو في نقاط الالتقاء، وإن كانت أقل بكثير من نقاط الاختلاف، فالأخيرة كلّها مصطنعة ومفتعلة ولا تخدم إلّا الشيطان وذوي النفوس المريضة والشريرة.

العالم اليوم، بأمسّ الحاجة إلى البحث عن النقاط والأسباب والعوامل التي تساعد وتحفز على الحوار والتواصل بين الأديان والحضارات، لأنه السبيل الوحيد المتاح أمام البشرية بمختلف انتماءاتها الدينية والعرقية، حيث إن الفترات التاريخية السابقة قد أثبتت بأن عوامل وأسباب الاختلاف والانقسام والتناحر قد كلفت البشرية كثيراً، ولم تخدمها بشيء، بل العكس من ذلك فإنها أضافت المزيد من الآلام والجروح والمعاناة والدمار، والأهم من كلّ ذلك أن البشرية محكوم عليها بالحوار والتواصل وأنه الخيار الوحيد الذي لا مناص منه مهما تكبّر أو تعنّت البعض.

التصور بأن ثمة ثقافة أو دين أو أيّ اتجاه سياسي ـ فكري محدد هو الذي يمكن أن يسود العالم، فإن ذلك مفهوم خاطئ تماماً، وهو ما أثبتته أحداث الماضي والتاريخ، إذ لم تتمكن

أعتى الإمبراطوريات وأقواها من القيام بذلك، خصوصاً أن مساعي تلك الإمبراطوريات تصطدم بعقبات وعراقيل لم تتمكن من تجاوزها وتخطيها، والذي يبدو واضحاً ولا يتقبله البعض من الذين يصرّون على متابعة هذا المسعى الخائب لا يمكن أبداً أن يتحقق، فإن الحكمة الإلهية هي التي تريد ذلك ولا تسمح بسيادة دين أو ثقافة أو اتجاه سياسي ـ فكري واحد على العالم كلّه، فالعالم كلّه بما فيه الطبيعة (حيوان، نبات، جماد) قائم على الاختلاف والتنوع، ولا يمكن أبداً أن يتمّ استثناء الإنسان من هذه القاعدة، بل إنه محكوم بها وفي ذلك حكمة، هدفها الأساسي بأن العزة والسيادة والقوة والغلبة كلّها لله تعالى فقط.

***

البند الرابع عشر: **الصراع والصدام يعمل على تجذير الكراهية، واستنبات العداء بين الأمم والشعوب، ويحول دون تحقيق مطلب العيش المشترك، والاندماج الوطني الإيجابي، خاصة في دول التنوع الديني والإثني، كما أنه في عداد المواد الأولية لصناعة العنف والإرهاب.**

لن تتمكن المجتمعات الإنسانية من البناء والإعمار والقيام بمختلف النشاطات الإنسانية الأخرى ما لم يتوفر عاملان أساسيان لها، ويتمثلان في الطعام والأمن. فلا ريب في أن هناك ترابطاً جدليّاً بين الطعام والأمن، إذ لا يمكن للإنسان أن يقوم

بتوفير المواد الغذائية من خلال الزراعة إلّا عندما يكون هناك أمن يضمن له العمل في ظلّه، وأن الله تعالى قد بيّن بذلك بوضوح للبشرية عندما قال عزّ وجلّ في سورة قريش: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ۝٢ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ۝٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ۝٤﴾، فدون طعام وأمن لا يمكن أبداً أن يكون هناك بناء وإعمار وإنتاج وحضارة.

الصراع والحروب على مرّ التاريخ كانت من أجل الاستحواذ على مصادر إنتاج الطعام، كما أنه كان يستهدف أيضاً تقويض أسباب الأمن والاستقرار لدى الدول والشعوب حتى يمكن السيطرة عليها، وأن العالم اليوم وعلى الرغم من التطور والتقدم الحاصل في مختلف المجالات، فإن مسألتي الغذاء والأمن، ما زالتا أهم المسائل وأكثرها خطورة وحساسية في العالم كلّه.

إن الاكتفاء الغذائي وضمان الأمن، كانا وسيبقيان من أهم الأهداف المنشودة للشعوب والأمم في العالم، لأنه ومن خلالها سيتمّ ضمان العيش والإنتاج والعطاء والإبداع الإنساني في مختلف المضامير، لكن الذي يجب ملاحظته مليّاً هو أنه على الرغم من التقدم والتطور في المجال العسكري والأمني في الدول المتقدمة، لكن ذلك لم يتمكن من ضمان الأمن، بل إن الأمن الغذائي نفسه أيضاً لم يتمّ ضمانه وتأمينه، ولعلّ الحرب التي نشبت بين روسيا وأوكرانيا وآثارها وتداعياتها التي تنعكس

على بلدان العالم الثالث والعالم الغربي المتقدم نفسه، هي مثال حيّ وواقعي على أن قضيتي الطعام والأمن من القضايا البالغة التعقيد والتي فيها الكثير من الحكمة من أنه لا يمكن أبداً ضمانهما إلاّ من خلال التعاون والتنسيق والعمل من أجل استتباب الأمن والاستقرار وعدم اندلاع الحروب والمواجهات.

استتباب الأمن والاستقرار واستمرار العمل والنشاط الإنساني في المجالات الزراعية والصناعية يتطلب وبالضرورة الملحة قطع دوابر ومسببات نشوب الحروب والمواجهات، والتي على رأسها التأسيس للمقومات والركائز القوية التي يمكن أن تحول دون ذلك، ولا ريب في أن أهم وأقوى مقوم وركيزة بهذا الصدد هو التعايش المشترك وتغليب العامل الوطني العام على المصالح الفئوية والطائفية، وعدم السماح بأن يتمّ دقّ إسفين في التعايش المشترك وخلخلته والتأثير السلبي عليه بما يعرّض الأمن الاجتماعي للخطر.

إننا عندما نؤكد على التعايش السلمي والاحتماء بالمظلة الوطنية للشعوب بمختلف مكوناتها، فإنه والحق يقال كان ذلك دائماً في صالح الشعوب، خصوصاً في البلدان المتنوعة دينيّاً وإثنيّاً، بل إننا نريد أن نضرب مثالين حيّين ملموسين من واقع بلدان المنطقة، عندما نلفت النظر إلى الأوضاع في العراق ولبنان واليمن، وما قد آلت إليه الأمور والأوضاع بسبب الصراع والمواجهة التي لم يثبت سقمها فحسب، إنما ثبت عقمها وكيف أنها كانت في غير صالح الجميع دونما استثناء.

الصراع والمواجهات والحروب ذات البعد الديني أو الطائفي والعرقي، وكما أثبتت تجارب تاريخية سابقة، لم تنجم عنها سوى التأثيرات البالغة السلبية على الشعوب، وكلّما استمرت هذه الصراعات والحروب والمواجهات فإنها ستكون في غير صالح الجميع، ومخطئ من يتصور أنه سيكون فيها غالب ومغلوب، بل إن جميع الأطراف ستكون مغلوبة وخاسرة، وهذه هي الحقيقة القاسية التي على الجميع تقبّلها وترك السباحة ضدّ التيار.

***

البند الخامس عشر: ظاهرة "الإسلاموفوبيا" وليدة عدم المعرفة بحقيقة الإسلام وإبداعه الحضاري وغاياته السامية، والتعرف الحقيقي على الإسلام: يستدعي الرؤية الموضوعية التي تتخلص من الأفكار المسبقة، لتفهمه بتدبر أصوله ومبادئه، لا بالتشبث بشذوذات يرتكبها المنتحلون لاسمه، ومجازفات ينسبونها زوراً إلى شرائعه.

أخطر الأمور وأكثرها تأثيراً سلبيّاً على الإنسان والمجتمعات أن يجري بناء خاطئ على مسألة خاطئة من أساسها، ذلك أنه وتبعاً للقاعدة المعروفة "ما بني على باطل فهو باطل"، وإن ظاهرة "الإسلاموفوبيا" المبنية أساساً على تصورات خاطئة وأفعال وممارسات لتنظيمات ومجموعات إرهابية متطرفة تغرّد أساساً خارج السرب الإسلامي، هي ظاهرة مبنية على تنظيرات ضالّة مضلّة وعلى أفعال وممارسات مرفوضة من قبل الإسلام ولا تمتّ له بصلـة.

القراءات والتصورات الخاطئة عن الإسلام والمسلمين والمبنية على أساس سحب تفسيرات وشروح منحرفة وخاطئة للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة من جانب البعض من ذوي الأفق الضيق من الذين يقومون بفرض رؤاهم المتوترة والمنغلقة على نفسها على تلك النصوص، وكذلك على ما بدر ويبدر عن الجماعات والتنظيمات المتطرفة الإرهابية التي تعتبر خطراً على الدول غير الإسلامية وعلى الإسلام والمسلمين أنفسهم. وهذه هي المشكلة الكبيرة التي تواجه المسلمين عموماً والعلماء والمفكرين المسلمين خصوصاً، ذلك لأن ما يتمّ طرحه من قبل هؤلاء، لا يمثّل الإسلام في شيء، بل إنه يعاديه.

العودة إلى التجربة النموذجية للمملكة العربية السعودية في مكافحة التطرف والإرهاب والتي حقّقت نجاحاً كبيراً في مكافحة هذه الظاهرة وجعلها حالة شاذة لا تكاد تجد لها متنفساً، يمكن القول بأن هذه التجربة خلال العهد الميمون لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين، سموّ الأمير محمد بن سلمان، قد وصلت إلى مستوى استثنائي، خصوصاً بعد أن بدأ العالم كلّه يستفيد من التجربة السعودية، والنقطة المهمة أن المملكة قد أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن الدين والوقوف بوجه القراءات والتفسيرات الخاطئة والمشوّهة للإسلام من جانب الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

المميز في التجربة السعودية أنها لم تعتمد على مجرد اللجوء إلى الخيارات العسكرية والبوليسية والأمنية مع أهميتها الكبيرة

التي يجب أن لا ننساها في مواجهة الجماعات الإرهابية التي تقوم بهجمات انتحارية بالغة الخطورة على أهداف متباينة، بل قامت إلى جانب ذلك بإدخال وإضافة الخيارات الثقافية والتربوية والتوجيهية، لأن أغلب أعضاء الجماعات الإرهابية المغرّر بهم هم من الشباب لاندفاعهم وحيويتهم، واستغلال مواضيع ومسائل حيوية مثل قضية فلسطين واستحواذ دول على مقدرات الشعوب الإسلامية والصراع مع الأديان الأخرى، وإعادة طرح هذه المواضيع وأخرى مشابهة لها أو على نفس السياق، وصياغتها وطرح حلول غير واقعية وبالغة التطرف لها، لا يمكن أبداً أن تحقق الأهداف المرجوّة، بيد أن أسلوب معالجة الخطأ بخطأ آخر يصبح دوراناً في حلقة مفرغة من دون نتيجة، وهو ما يخدم مصالح الدول الطامعة بثروات بلدان العالم الإسلامي، لأنه سيبقيها فقيرة ومشتتة وفي حالة احتراب ومواجهة داخلية لا نهاية لها. ومن هنا فإن التجربة السعودية ركّزت كثيراً على العمل من أجل توعية وإرشاد هؤلاء الشباب المغرّر بهم وإحيائهم وإعادتهم إلى واقع الحياة لتستفيد منهم عوائلهم ومجتمعهم ووطنهم.

التجربة السعودية تمثّلت في تسليط الأضواء وبصورة غير عادية على مبادئ الإسلام الحقيقية المتمثلة في الوسطية والاعتدال والتركيز عليها في المناهج الدراسية، وكذلك في وسائل الإعلام وفي خطب الجمعة والمناسبات، والاهتمام بالأسرة السعودية وبشكل خاص أولياء الأمور وإرشادهم، إلى جانب النهوض بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية والصناعية والزراعية والفكرية

من خلال خطة نهضة تجسدت في "رؤية 2030" التنموية الشاملة لولي العهد سموّ الأمير محمد بن سلمان، وكذلك في تشجيع الحوار بين الأديان والانفتاح على الآخر، وإن النهضة الشاملة التي شهدتها المملكة العربية السعودية منذ حلول عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، إلى جانب المساعي الرشيدة الأخرى للقيادة السعودية الحكيمة، قد سدّت الأبواب بوجه الجماعات الإرهابية وأنهت عمليات خداعهم للشباب والتغرير بهم وجعلهم يخرجون عن جادّة الحقّ والصواب والدوران في حلقة من الضلال والضياع.

التجربة السعودية بتمكنها من وضع حدّ للدور المشبوه للجماعات الضالة المتطرفة، أثبتت أمام العالم بأن الدولة التي تمثل مهد الإسلام وهبوط الوحي، وقفت بصرامة وحزم بوجه التطرف والإرهاب، وجعلت العالم يتعرّف على الإسلام الحقيقي الذي هو الإسلام الوسطي الاعتدالي الرافض للتطرف والإرهاب والاستغلال والظلم، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ظاهرة "الإسلاموفوبيا" ركزت بشكل كبير على المملكة العربية السعودية بتحميلها المسؤولية وزعمت أنها حاضنة الإرهاب، وأنها تدعو إلى أفكار وقيم انعزالية تحثّ على رفض الآخر وإقصائه، فإن التجربة السعودية الرائدة قد أثبتت أمام العالم كلّه بطلان هذا الزعم وأنه مجرد ادعاء باطل لا أساس له من الصحة.

إن قيام التجربة السعودية في التأكيد على مبادئ وقيم الإسلام الوسطي الاعتدالي، تأتي في إطار مواجهة الآثار والنتائج والتداعيات السلبية للجماعات الضالة من المتطرفين والإرهابيين ومن أعداء الإسلام والمتربّصين شرّاً به، وإن انطلاق الحملة الفكرية ـ الحضارية المضادة للحملات الباطلة التي تمّ شنّها على الإسلام والمسلمين وبشكل خاص خلال العقود الأخيرة من الألفية الميلادية الماضية والعقود الأولى من الألفية الجديدة ـ من السعودية تحديداً حيث مهبط الوحي وانتشار الإسلام، كان بمثابة رسالة جديدة من الإسلام للعالم أجمع تؤكد على أن هذا الدين الحنيف رفض ويرفض التطرف والإرهاب ويكافحه بشتّى الوسائل المتاحة.

هذه النهضة والحملة الفكرية والتنموية الشاملة والمباركة، قد جعلت الكرة في ملعب كلّ أولئك الذين تأثروا أو اغترّوا بالمزاعم التي أطلقها ويطلقها دعاة "الإسلاموفوبيا"، فهي تجعلهم أمام أمرين لا ثالث لهما، إما أن ينصاعوا للحق ويؤمنوا بأن الإسلام براء من التطرف والإرهاب، أو أنهم يصرّون على مواقفهم بعدما تبيّن لهم الحق، وبذلك يثبتون للعالم كم هم في مواقفهم يسيئون إلى الحق والحقيقة، ويعادون أكثر من مليار مسلم.

***

البند السادس عشر: ترسيخ القيم الأخلاقية النبيلة، وتشجيع الممارسات الاجتماعية السامية: واجب الجميع، وكذا التعاون في التصدي للتحديات الأخلاقية، والبيئية والأسرية، وفق المفاهيم الإسلامية والإنسانية المشتركة.

القيم الإسلامية جاءت من عند الله تعالى وهي ليست خيالية أو غير قابلة للتطبيق، بل إنها أساساً قيم تطبيقية عملية يمكن تحقيقها بالجهد البشري في ظلّ المفاهيم الإسلامية الصحيحة، وإمكانية غرسها في كلّ بيئة بغضّ النظر عن نوع الحياة السائدة فيها، فهي لا تعارض إنما تشجع بالمنطق العقائدي ذاته كلّ التطور والتقدم وفي المجالات جميعها، وتفتح الطريق لاستقبال نتائج الفكر الإنساني والحضارة البشرية.

عند التمعن في القيم الإسلامية نجدها قيماً حيّة متطورة قادرة على الحركة وصالحة لمختلف البيئات والعصور، ذلك لأنها استمدت مقوماتها الأساسية من مصدرين هما: القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، فالبناء الأخلاقي في القرآن بناء صلب يجعل العقل حكماً وينصب الضمير رقيباً ويحدّد هدفه الأسمى وهو السعي لابتغاء مرضاة الله، ومع أن الإنسان ولد محروماً من المعارف العقلية والحسية جميعها، غير أنه قد تمّ تزويده بملكات قادرة على أن تقدم له ما يتمنى من هذه المعارف، وبهذا المعنى، فقد قال سبحانه وتعالى في الآية 78 من سورة النحل: ﴿وَٱللَّهُ

أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾.

وإن الله تعالى عندما صاغ النفس البشرية وسوّاها واستودعها مبدأي الخير والشر، قال عزّ وجلّ في الآيتين 7 و8 من سورة الشمس: ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾، وبهذا فقد تمّ تزويده ببصيرة أخلاقية وهديه إلى خياري الفضيلة والرذيلة، كما قال تعالى في الآيات 8 و9 و10 من سورة البلد: ﴿أَلَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ عَيۡنَيۡنِ ۝٨ وَلِسَانٗا وَشَفَتَيۡنِ ۝٩ وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾، ونتيجة لامتلاك الإنسان العقل فقد تميّز عن سائر المخلوقات بالقدرة على اختيار البدائل اختياراً حرّاً واعياً، وهذه الحرية الواعية في اختيار العقل هي التي تحدد القيمة الأخلاقية المميزة لأفعاله تأكيداً لدور العقل في البناء القيمي للإنسان.

لقد حدّد رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم الغاية الأولى من بعثته، والمنهاج المبين في دعوته بقوله: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"، فكأن الرسالة التي خطّت مجراها في تاريخ الحياة، وبذل صاحبها "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" جهداً كبيراً في مدّ إشعاعها وجمع الناس حولها، لا تنشد أكثر من تدعيم فضائلهم وإنارة آفاق الكمال أمام أعينهم، حتى يسعوا إليها على بصيرة. ومن هنا فإن من أهداف الإسلام الأساسية أن يتربى الإنسان على الأخلاق الكريمة ويبتعد عن الرذائل وسوء

الخلق، لأن كمال الإيمان عند الإنسان المسلم بحسن الخلق.

ونحن حين نستقرئ الفكر التربوي الإسلامي فيما يتصل بنظرته إلى القيم، نجد أنه ينظر إليها نظرة تكاملية، إذ يأخذ بالقيم المثالية المستخلصة من الشريعة الإسلامية السمحة مثل القيم المتعلقة بالتوحيد والتقوى والعمران والسعي إلى كسب الرزق والحرية والإحسان والكرم والأمانة والحلم والصدق، فضلاً عن أخذه بالقيم المادية المرتبطة بواقع الحياة المتسقة مع تراثنا الاجتماعي، وهي تلك القيم التي تنظم علاقة الفرد مع نفسه، وذلك من قبيل قيم الطهارة والنظافة والمسؤولية الجسمية وإشباع الدوافع الأولية والدوافع العقلية من تعلم ونظر وتأمل، وتلك التي تنظم علاقة الفرد مع غيره من قبيل قيم الأخوة والألفة والتعارف والتضحية وتحمل المسؤولية والولاء للجماعة والانتماء إليها.

وخلاصة القول إن هذه القيم ليست قيماً منغلقة على نفسها ولا تقبل الانفتاح على الآخر، أو كما يسعى البعض من المتأثرين بخزعبلات الإسلاموفوبيا، أو بوجهات النظر والرؤى المنحرفة والضالة للجماعات المتطرفة الخارجة على قيم الإسلام وتعاليمه، التي تظهر هذا الدين على أنه لا يتفق مع قيم الحضارة الإنسانية ويتعارض معها، بل إن الإسلام بتعاليمه الوسطية الاعتدالية وقيمه السمحة يمكن أن يتفق ويتلاءم مع القيم الإنسانية والحضارية وأن يعمل معها جنباً إلى جنب من أجل خير وصالح البشرية.

***

البند السابع عشر: **الحرية الشخصية لا تسوغ الاعتداء على القيم الإنسانية، ولا تدمير المنظومات الاجتماعية، وثمة فرق بين الحرية والفوضى، وكلّ حرية يجب أن تقف عند حدّ القيم وحريات الآخرين، وعند حدود الدستور والنظام، مراعية الوجدان العام، وسكينته المجتمعية.**

مبدأ الحرية الشخصية في الإسلام، محكوم بضوابط ومعايير معينة لا يجوز تجاوزها، فهي مقيدة بخطوط عريضة لا يجب المساس بها كخطوط الدين، والأخلاق والقوانين، وأيضاً حقوق وحريات الآخرين. ففي الإسلام نجد أن الحرية منظمة ضمن إطار معيّن حتى تحقق أهدافها والتي بدورها تخدم الإنسانية والعقيدة على حدّ سواء، لذلك فإن الحضارة العربية الإسلامية تتعامل بحرص واهتمام مع موضوع الحرية الشخصية وألاّ تتجاوز حدودها، ذلك أن الوسطية والاعتدال هما أكثر سمتين تميّزان الحضارة العربية الإسلامية، والتقليل من شأنها بمثابة طعن في الإسلام والتأثير السلبي عليه، لكن العرب قبل الإسلام أثبتوا من خلال حلف الفضول بأنهم لم يهتموا بحقوق الإنسان فقط، وإنما ساروا عليها عمليّاً.

إن المعايير والضوابط في الحرية الشخصية والتي حرص الإسلام على رعايتها إلى أبعد حدّ، ليست بمثابة مضادات وعقبات بوجه الحرية الشخصية، إنما هي من أجل المحافظة على بعدها الإنساني الذي لا بدّ أن تكون البصمة الأخلاقية واضحة فيه.

***

البند الثامن عشر: التدخل في شؤون الدول: اختراق مرفوض، ولا سيّما أساليب الهيمنة السياسية بمطامعها الاقتصادية وغيرها، أو تسويق الأفكار الطائفية، أو محاولة فرض الفتاوى على ظروفها المكانية وأحوالها، وأعرافها الخاصة، ولا يسوغ التدخل مهما تكن ذرائعه المحمودة؛ إلّا وفق شرعية تبيح ذلك من خلال طلب رسمي لمصلحة راجحة في مواجهة معتدٍ أو ثائر أو مفسد، أو لإغاثة أو رعاية أو تنمية أو نحو ذلك.

مثلما احترم الإسلام الخصوصية الفردية كثيراً ووضع لها معاييرها وضوابطها الخاصة وحثّ على عدم تجاوز حدودها، فإنه وبنفس القدر يولي أهمية واحتراماً لخصوصيات الأديان والدول والأقوام والملل الأخرى، ويرفض التدخل في شؤونها الداخلية والعبث بها، وقد ترجم الإسلام عمليّاً هذا الاحترام للأديان والملل الأخرى التي كانت تعيش ضمن الدول التي تخضع لأحكامه.

ومن دون شك فإن الإسلام الذي يحترم الخصوصية الفردية والاجتماعية والدينية إلى أبعد حدّ، فإنه يتعامل مع ما يتعلق بالدول الأخرى بنفس القدر ويرفض بقوة التدخل في شؤونها الداخلية واتباع الطرق الملتوية والمخادعة في التعامل مع الدول الأخرى، ذلك أن الإسلام دين تتّسم تعاليمه بالشفافية في التعامل، خصوصاً من حيث الاستقامة والصدق والوضوح، ويرفض ويأبى الخداع والكذب والطرق الملتوية. وإننا إذا ألقينا نظرة على العديد

من الآيات القرآنية التي تؤكد احترام الإسلام لسائر الأديان الأخرى، فإنه ستكون لدينا رؤية واضحة بشأن نظرة وموقف الإسلام من التعامل مع الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها.

يقول الله تعالى في الآية الكريمة 285 من سورة البقرة: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾. وكذلك قوله عزّ وجلّ في الآية 136 من سورة البقرة: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾. وقوله تعالى في الآيتين 118 و119 من سورة هود: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾. وقال عزّ وجلّ في الآية 99 من سورة يونس: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾.

التدخلات في الشؤون الداخلية لدول معينة من قبل دول أخرى والسعي من أجل إخضاعها سياسيّاً أو اقتصاديّاً أو فكريّاً أو دينيّاً ببعد طائفي، حالة سلبية مرفوضة في رأي الإسلام جملة وتفصيلاً، ذلك أن الإسلام دين يأخذ بالعقل والمنطق والاختيار ويرفض الركون للمشاعر والأحاسيس وفرض الأمور والأفكار على الآخرين.

ولعلّ ما قد قاله عزّ وجلّ في الآية 256 من سورة البقرة تأكيد على ذلك: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. وكذلك في الآية 23 من سورة الزخرف: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾. إذ نجد هنا أن الإسلام يرفض التقليد والإكراه وإلغاء دور العقل في الحكم والاختيار، وأن التدخلات المشبوهة في الشؤون الداخلية للدول من قبل دول أخرى لها مآرب وغايات وأهداف غير سديدة تعود كما أسلفنا بالضرر على شعوب الدول المعنية، هي في الحقيقة عمل شرير وعدواني، ولا يتفق أبداً مع المبادئ والقيم السماوية والإنسانية.

***

البند التاسع عشر: **تجارب التنمية الناجحة عالميّاً: أنموذج يحتذى في ردع أشكال الفساد كافة، وإعمال مبدأ المحاسبة بوضوح تامّ، والعمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية التي تعيق برامج التنمية، وتستنزف المقدرات، وتهدر الثروات.**

وقف الإسلام ويقف رافضاً وبكلّ وضوح للنمطية والأسلوب الروتيني الذي لا إبداع ولا تطوير ولا تقدم فيه في إنجاز الأعمال والنشاطات في مختلف مجالات الحياة، فالإسلام يدعو إلى الدقة والإخلاص والإتقان في العمل، وهو يدعو إلى منح أصحاب

الكفاءات والإمكانيات حقهم وفسح المجال أمامهم من أجل أن يؤدوا دورهم الإيجابي بهذا الصدد.

الإسلام وقف موقفاً حازماً من كلّ أنواع الفساد والإفساد وهدر الثروات واستنزاف القوى، وعدم إحقاق الحق في مجالات النشاطات الإنسانية من زراعة أو تجارة أو صناعة... إلخ، وإذا ما لاحظنا فإن الله تعالى قد أنعم على البلدان الإسلامية بالكثير من النعم والإمكانيات المختلفة حيث لو تتمّ الاستفادة منها بالشكل والصورة الصحيحة، فإن شعوب هذه البلدان ستعيش حياة رغدة تنعم خلالها بكلّ ما تحتاجه من حاجيات، كما أن ولاة أمور المسلمين من زعماء وملوك ورؤساء يجب طاعتهم من الشعوب وأداء الواجبات الملقاة على عاتقهم كما أمر الدين الإسلامي. وفي المقابل يطالب الإسلام ولاة أمور المسلمين بأن يؤدوا دورهم في مراعاة الحقوق الواجبة والمطلوبة من جانبهم للشعوب، وذلك بإدارة الأمور المختلفة في البلاد بإخلاص وإتقان وحرص شديد على ذلك، حتى لا يكون هناك أيّ تقصير أو تقاعس، خصوصاً في تلك الأمور المهمة والحساسة في البلاد التي تستدعي أن تديرها أيادٍ أمينة ومخلصة وفي مستوى المسؤولية.

***

البند العشرون: **تحصين المجتمعات المسلمة: مسؤولية مؤسسات التربية والتعليم بمناهجها ومعلميها وأدواتها ذات الصلة، وعموم منصات التأثير ـ وبخاصة منابر الجمعة، ومؤسسات المجتمع المدني ـ مستوجبة توعية عاطفتهم الدينية، والأخذ بأيديهم نحو مفاهيم الوسطية والاعتدال، والحذر من الانجرار السلبي إلى تصعيد نظريات المؤامرة، والصدام الديني والثقافي، أو زرع الإحباط في الأمة، أو ما كان من سوء ظنّ بالآخرين مجرد أو مبالغ فيه.**

هناك حالتان متضادتان في اتجاه كلّ واحدة منهما من حيث الشكل، لكنهما متفقتان ومتطابقتان في المضمون، الحالة الأولى؛ هي الجهل الشائع بين الشعوب والأمم وكيف أنه يساعد على التغرير بالكثير من الأفراد والجماعات وخداعهم وجعلهم يسيرون باتجاه معادٍ لشعوبهم وأوطانهم. أما الحالة الثانيـة، فهي القراءة والفهم الخاطئ للنصوص الدينية والبناء على هذه القراءة الخاطئة والفهم، ونشر ذلك بين الناس بأسلوب "كلمة حق يراد بها باطل"، وبهذا فإنه يتمّ الصدام بين من يتبعون هذا الفهم القاصر والخاطئ وبين من يتبعون فهماً صحيحاً أو حتى أكثر صحة منهم، والحالتان كما هو واضح من سياقهما، حالتان ضارتان مضرتان ولا يرجى أيّ خير من ورائهما، خصوصاً إذا ما كتب لهما الاستمرار.

بطبيعة الحال فإن استمرار هاتين الحالتين، يعني فيما يعني إبقاء حالة الانقسام والاحتراب، ومعهما يستمر ترسيخ كلّ أسباب الجهل والتخلف والفهم والقراءة الخاطئة للأمور، لذلك فإن الضرورة

الملحّة النابعة أساساً من الشرع الإسلامي تدعو إلى العمل من أجل مواجهة الحالتين ووضع حدّ لهما، وينبغي حسمهما بالقضاء عليهما، إذ إن الجهل كما في الحالة الأولى، والفهم الخاطئ للنصوص الدينية يقود إلى الضلال والتطرف والخروج عن جادّة الحقّ والصواب كما في الحالة الثانية، إذا لم يتمّ القضاء عليهما ومعالجتهما بالطرق والأساليب المناسبة، فإنهما سيصبحان مرضاً عضالاً يتسبب في تعطيل عجلة التقدم والتطور، لأنّ الشعوب تصبح بمثابة نماذج لضرب الأمثال البالغة السوء بها!

أفضل طريقة وأسلوب لمواجهة هاتين الحالتين يكمن في تحصين الشعوب وجعلها تمتلك حصانة شرعية كافية تقف عائقاً أمام أيّ محاولات من أجل الاستغلال والتحريف، والذي يبدأ من تعريف الجمهور أكثر على الإسلام الوسطي الاعتدالي باعتباره النهج الأساسي والصحيح الذي ينتهجه هذا الدين.

التحدي والتهديد الأكبر الذي يواجه شعوبنا العربية والإسلامية بصورة خاصة والعالم بصورة عامة، هو التطرف والإرهاب، وكلاهما يرتبطان بعضهما ببعض جدليّاً، لكن الذي يجب أن ننتبه له ونأخذه بعين الاعتبار والأهمية القصوى، هو أن التطرف حاضن الإرهاب الأصلي ومنشؤه، لذلك فإننا إذا ما قضينا عليه وحسمنا أمره فإن الإرهاب سينتهي ويتلاشى تلقائيّاً، وإننا نعتقد بعون الله ومشيئته أن القضاء على الفكر والاتجاه المتطرف الذي يقوده ويتزعمه ذوو القراءة والفهم الخاطئ للنصوص الشرعية،

لن يكون إلّا بتكاتف جهود أجهزة الدول التربوية والتعليمية وخطباء الجمعة ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب تعاون الأفراد والأسر من خلال ما يلي:

- إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه والعمل على ترسيخ الانتماء لدى الشباب لهذا الدين.
- معرفة الأفكار المنحرفة وتحصين الشباب ضدّها، سواء أكان ذلك في محيط الأسرة أم في المؤسسات التعليمية، أم في الوظيفة، وذلك من خلال تشخيص الانحراف والتطرف ومعرفة أسبابه، وإيجاد العلاج المناسب له، فحينها يتمّ التصدي للانحراف والتطرف الفكري مبكراً ويكون ذلك أجدى وأنفع.
- التأكيد على دور الحوار في العلاج، فالحوار أسلوب ناجح في بناء المفاهيم الصحيحة وبيان الحقّ، وردّ المعتقدات الفاسدة وما يصاحبها من شبهات.
- الاستفادة في مرحلة العلاج من علماء الشرع والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسانيين بما يملكون من علم ومعرفة وخبرة، وذلك من أجل إقناع من تأثر بالفكر المتطرف، وتصحيح ما لديه من مفاهيم خاطئة وقناعات سلبية نحو الذات أو الأسرة أو المجتمع أو الدولة.
- الاستفادة من مؤسسات التنشئة "الأسرة ومؤسسات

التعليم والمساجد والنوادي الاجتماعية والثقافية" في مرحلة العلاج، وذلك بتفعيل دورها في التوجيه والإرشاد وتصحيح المفاهيم، وإعادة تشكيل الفكر بتنقيته من كلّ ما علق به من تطرف وانحراف.

- توظيف التقنية الحديثة، وذلك بإعداد مجموعة من الدعاة والعلماء والاختصاصيين في المجالين الاجتماعي والنفسي، لديهم القدرة على التعامل مع الإنترنت واستخدام تقنياته من أجل الردّ على الشبهات المثارة، وتصحيح الفكر والتأثير الإيجابي على مستخدمي الإنترنت وخاصة الناشئة.
- تطبيق الأحكام الشرعية وإنفاذ القوانين والأنظمة بحقّ منحرفي الفكر لحماية المجتمع من أخطارهم، وذلك بعد استنفاد كلّ الوسائل الممكنة في علاج الفكر المنحرف والتطرف وتعديل السلوك الفاسد.

فالتطرف والغلوّ والإرهاب سببه إما الجهل بأحكام الله، وإما اتباع الهوى، وإما الانحراف نتيجة الحريات المفتوحة في المجتمع أو الإفساد الإعلامي، وإما بسبب الظلم والتعسف الأمني في استخدام السلطة، وإما بإغلاق قنوات الحوار وإلغاء الآخر، ومصادرة حقّه في الحياة والعيش والمشاركة، وإما بسبب الفقر والحاجة والبطالة والفراغ الروحي عند كثير من فئات المجتمع، خاصة الشباب منهم، مما يدفع إلى التفكير في الانتقام والجنوح إلى التطرف.

وخلاصة القول، إذا تبيّنت أسباب نشأة تلك الظواهر فإن معالجتها تسهل علينا وذلك بوضع الحلول والدراسات لمعالجتها حيث أغلبها وليدة واقع مرير كبر مع الأيام وتراكم عبر المواقف.

ويبقى في هذا السياق أن نشير إلى أنه رغم الجهود المبذولة في كافة الاتجاهات لمواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب، فإن هذا لن يؤدي إلى زوالها تماماً، فهي باقية بقاء المجتمعات البشرية، صحيح أن هذه الجهود تخبو أحياناً وتنزوي وتتفاقم أحياناً أخرى وتربو، لكنها لا تنتهي لا سيّما بعد أن أخذت أبعاداً دولية، ويصعب على المجتمعات المحلية وأنظمتها الحاكمة فكّ تعقيداتها والقضاء عليها تماماً، ومن الواجب تضافر الجهود وتعاون كافة مؤسسات المجتمع المدني للقيام بالدور الوقائي وتأهبها لمواجهة ما تمليه هذه الظواهر الخطيرة من تداعيات محتملة.

***

البند الواحد والعشرون: **تحقيق معادلة العيش المشترك الآمن بين جميع المكونات الدينية والإثنية والثقافية على اتساع الدائرة الإنسانية: يستدعي تعاون القيادات العالمية والمؤسسات الدولية كافة، وعدم التفريق ـ عند مدّ يد العون السياسي أو الاقتصادي أو الإنساني ـ بين الناس على أساس ديني أو عرقي أو غيره.**

في هذا البند، يضع علماء الأمة الإسلامية يدهم على واحدة من مكامن الأضرار في معادلة العيش المشترك بين جميع

المكونات الدينية والإثنية والثقافية في المجتمعات الإسلامية، وذلك من خلال الانتقائية المقصودة أو غير المقصودة والتبعيض من حيث قيام قيادات عالمية ومؤسسات دولية بالتفريق بين هذه المكونات، ومنح الأفضلية للبعض على حساب البعض الآخر دون وجود أسباب مشروعة تدعو إلى ذلك، حيث إن هذا التفريق والتبعيض غير العادل والبعيد عن الواقع والإنصاف، هو باطل يقود إلى بناء ما هو باطل عليه بالضرورة. لذا عليها أن تكون منصفة في تعاملها في قضية المكونات الدينية والإثنية والثقافية، في بلدان العالمين العربي والإسلامي وبلدان العالم الثالث.

وثيقة مكة المكرمة من خلال هذا البند تدعو لأن يكون العامل الدولي جزءاً وجانباً رئيساً من الحلّ، لا أن يكون جزءًا وجانباً معقداً من المشكلة ويساهم في ترسيخها واستمرارها، لأن عالم اليوم قد أصبح أصغر مما يمكن تصوره وأن الجميع مدعوون من أجل القيام بدورهم الإيجابي.

***

البند الثاني والعشرون: **المواطنة الشاملة استحقاق تمليه مبادئ العدالة الإسلامية لعموم التنوع الوطني، يحترم فيها الدستور والنظام المعبر عن الوجدان الوطني بإجماعه أو أكثريته، وكما على الدولة استحقاق في ذلك؛ فعلى مواطنيها واجب الولاء الصادق، والمحافظة على الأمن والسلم الاجتماعي، ورعاية**

حمى المحرمات والمقدسات، وذلك كلّه وفق مبدأ الاستحقاق المتبادل، والحقوق العادلة مع الجميع، ومن بينهم: الأقليات الدينية والإثنية.

لو عدنا إلى التاريخ العربي الإسلامي، فإننا نجده مليئاً باستخدام الأمة الإسلامية التي لا حدود جغرافية أو سياسية لها، ما دامت العقيدة الإسلامية هي العامل الأساسي في تشكلها السياسي عبر ثنائية دار الإسلام ودار الكفر، والأولى دار السلام والثانية دار الحرب، وهذه التقسيمات النظرية والفكرية خلاصتها أن المسلمين أينما أقاموا فهم ينتمون إلى الأمة الإسلامية، من هنا فإن غياب مصطلح المواطنة من الأدبيات السياسية الإسلامية، لا يعني غياب مضامين المواطنة، ولهذا المفهوم جذوره النظرية في الفكر العربي الإسلامي. ويشير بعض الباحثين إلى أن "حلف الفضول" الذي تمّ عقده قبل الدعوة الإسلامية بين أهل مكة، ربما يكون أول جذر فكري ونظري لمفهوم المواطنة، وأول تجربة ديمقراطية لحماية الأفراد ونصرة المظلومين أيّاً كان انتماؤهم.

وهذا يعني أن المجتمع المكي قد اعترف بالتعددية من قبل انطلاقاً من حلف الفضول الذي اعتبر أول وثيقة تجسّد المبادئ الأساسية في لوائح حقوق الإنسان وفضائل الضيافة والجوار والانتصار للمظلوم.

لكننا عند الحديث عن المواطنة الشاملة، فإن الدين الإسلامي لا يبرز فقط بين الأديان السماوية، وإنما بين كلّ الأديان الأخرى،

باعتباره ديناً اهتم بذلك تشريعاً وتطبيقاً. ولا ريب في أن وثيقة المدينة المنورة التي وضعها النبي الأكرم "ص" عند هجرته إليها، والتي كان من بنودها الحماية والنصرة والتكافل بين طوائف أهل المدينة المختلفة في سبيل أن يصبح الوطن والمكان هو الجامع لما قد فرقته الأديان أو الولاءات الأخرى، كما أنه من الضروري والمفيد جدّاً هنا أن نشير إلى "صحيفة الحديبية" التي جسدت الحقوق والواجبات بكلّ وضوح، حيث يراها بعض المستشرقين أكثر قرباً لمفهوم المواطنة في العصر الحديث، لأنها مثلت اتفاقاً بعناوين إنسانية ـ سياسية وليست دينية وقبول التواصل والميثاقية والمهادنة واحترام التنوع والاختلاف العقدي.

والحق أن قضية المواطنة في الإسلام هي أساساً طرح ديني يمثّل البعد والعمق الإنساني لهذا الدين، ويثبت حقيقة أن الاسلام لا يجعل من الدين "مع أهميته واعتباريته" معياراً للحكم على أتباع الأديان والمكونات الإثنية الأخرى التي تتعايش إلى جانب المسلمين، واحترام حقوق الإنسان وكرامته واعتباره الإنساني ترتكز في الاسلام على مبانٍ شرعية من القرآن الكريم، ولعلّ الآية 70 من سورة الإسراء التي يقول فيها المولى عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾، تؤكد هذه الحقيقة وتبيّن أن الإسلام قد أصدر نصّاً شرعيّاً بهذا الخصوص، حيث تؤكد حقّ المواطنة الشاملة للإنسان دون ذكر دينه أو عرقه أو أيّ انتماء آخر إليه.

الأصل الواحد للإنسان هو القاسم المشترك الأعظم والأهم بين بني البشر، ولا يوجد أيّ شيء أو أمر يمكن أن يقف بوجه الأصل الواحد، وإنما هناك معيار تفاضلي لها بموجب التقوى من الله وليس أيّ شيء آخر، كما جاء في الآية 13 من سورة الحجرات: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾، والذي يجب أن نقف عنده في هذه الآية ونلفت النظر إليه كونها لم تبدأ بخطاب "يا أيها المؤمنون" وهو يختصّ بالمسلمين دون غيرهم، كما هو سائد في الكثير من الآيات الكريمة الأخرى، إنما بدأت بخطاب أعمّ وأشمل وهو "يا أيها الناس"، وهو لا يشمل المسلمين وأتباع الديانات الأخرى فحسب، بل يشمل من لا دين له أيضاً، وفي هذا قيمة ومعنى ومغزى اعتباري عميق جدّاً يثبت أن الإسلام في تعامله مع الآخر يتجاوز الحدود الدينية الضيقة وينطلق إلى الفضاء الأشمل.

***

البند الثالث والعشرون: **الاعتداء على دور العبادة عمل إجرامي يتطلب الوقوف إزاءه بحزم تشريعي، وضمانات سياسية وأمنية قوية، مع التصدي اللازم للأفكار المتطرفة المحفزة عليه.**

إن المرتكز الأساسي لفلسفة الأديان يقوم على أساس منح الإنسان كفرد الطمأنينة والسلام الروحي، أما ككائن ضمن النطاق الاجتماعي فإنه يمنحه أيضاً السلام والاستقرار العام الذي يعدّ واحداً

من مقوماته الأساسية من خلال وشائج الحبّ والمودة التي تربط بين الأفراد ضمن النطاق الأسري والاجتماعي، ولأن الإنسان ومنذ الأزل ومن خلال العلاقة التي تربطه بالسماء عبر الدين، كان يواظب دوماً على الذهاب إلى دور العبادة، حيث يشعر بالراحة والطمأنينة الروحية أكثر لكونه يتواجد في مكان مقدس، ولذلك فقد كانت أماكن العبادة مقدسة لدى الأديان كافة سواء السماوية أم الوضعية.

دور العبادة في الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية، لها مكانتها الاعتبارية الخاصة ويكنّ لها أتباع الأديان الثلاثة احتراماً خاصّاً، كونها أماكن التواصل مع السماء والتفاعل الروحي والوجداني سعياً من أجل الصفاء الروحي وتنقية النفس الإنسانية من الشوائب والأدران الضارة والسلبية، لكن المتطرفين الذين يغالون في المسائل الدينية والعبادية، ويذهبون أبعد بكثير من الذي رسمته لهم الأديان في كتبها المقدسة، فإنهم يقومون بأعمال وأمور ليست من الدين في شيء، وإننا لو راجعنا تاريخ الديانات السماوية الثلاث، لوجدنا أنفسنا أمام الكثير من الحالات والأمور السلبية التي لا علاقة لها بالأصل الديني، ومن دون شك فإن الاعتداء والتعرض لدور العبادة، واحدة من هذه الحالات السلبية المتعارضة والمتناقضة مع أصل وأساس الأديان السماوية؛ الإسلام والمسيحية واليهودية.

وثيقة مكة المكرمة، سلطت الضوء على هذه الحالة السلبية التي من شأنها أن تثير عوامل الكراهية والأحقاد بين أتباع

الأديان، بل من الممكن أن تؤدي إلى مواجهات دامية الجميع خاسر فيها إلّا الشيطان الرجيم هو الكاسب الوحيد، وعندما تطالب وثيقة مكة في بندها الثالث والعشرين بالوقوف إزاء من يقوم بارتكاب هذا الجرم "بحزم تشريعي"، أي أن يكون هناك قانون صارم يقف بوجه كلّ من تسوّل له نفسه ارتكاب هذا الجرم، وليس هذا فقط وإنما أن يكون ذلك مدعوماً بـ"ضمانات سياسية وأمنية قوية"، حيث تكون دور العبادة محمية قانونيّاً ومضمونة سياسيّاً وأمنيّاً، ناهيك عن "التصدي للأفكار المتطرفة المحفزة عليه"، فإن الطريق أمام كلّ من يفكر كفرد أو كمجموعة بالإقدام على ارتكاب هذه الجريمة، سيكون شائكاً وصعباً ومكلفاً جدّاً، كما أن الأفكار المضادة الصائبة للأفكار المتطرفة والمغالية للأفراد والجماعات المتطرفة من شأنها أيضاً أن تدلي بدلوها وتعمل عملها بالتأثير على حملة الأفكار المتطرفة وتقودهم إلى الأفكار الأكثر صواباً وقرباً من الدين.

إن الاعتداء على دور العبادة هو عمل جرمي متعصب لن يؤدي أساساً إلى أيّ نتيجة كما يتأمل المعتدي أو المعتدون من وراء ذلك، لأن دور العبادة مع أهميتها ومهما طالتها الاعتداءات فإنه لن يغير من درجات ومستوى الإيمان في القلوب والنفوس، ولحسن الحظ وبحمد الله وشكره فإنه وبسبب التقارب بين الأديان والدور الإيجابي الذي يلعبه علماء الدين من الديانات السماوية الثلاث، فإن حالات الاعتداء على دور العبادة باتت

أقل من الفترات الأخيرة، وقد كانت للتوجيهات السديدة من جانب القيادة السعودية الرشيدة المبنية على أساس الإسلام الوسطي الاعتدالي، دورها الكبير والمؤثر بهذا الصدد، خصوصاً بعد إطلاق قنوات الحوار والانفتاح بين الأديان من أجل التصدي للحالات السلبية، وبعون الله ولطفه فإنه من المتوقع جدّاً أن يقطف أتباع الديانات السماوية الثلاث ثمار هذه الأجواء الإيجابية.

***

البند الرابع والعشرون: **تعزيز مبادرات وبرامج مكافحة الجوع، والفقر، والمرض، والجهل، والتمييز العنصري، والتدهور البيئي: منوط بتضامن الجهات المسؤولة كافة؛ الحكومية والأممية والأهلية والناشطين ذوي الصلة في خدمة العمل الإنساني، وصيانة كرامة الإنسان وحفظ حقوقه.**

الجوع والفقر والمرض والجهل والتمييز العنصري، من الأمراض الرئيسة المؤثرة والمساهمة في انتشار الجرائم وكلّ أنواع المشاكل الاجتماعية والأنشطة المشبوهة، والانحلال الخلقي والتفسخ الأسري، وكلّ ما يهدّد أمن وسلامة واستقرار المجتمعات، وإن توفير الغذاء ومكافحة البطالة والجهل من خلال تأسيس أنظمة تربوية تعليمية، وكذلك مواجهة التمييز العنصري والوقوف بوجهه وعدم السماح به، من خلال قوانين وأنظمة صارمة تعاقب كلّ من يدعو إليه أو يمارس نشاطاً يشجع ويحفز عليه، من شأن كلّ ذلك التأسيس لبناء مجتمعات سالمة من مختلف النواحي، ومحصنة

في نفس الوقت بما يمكن أن يقيها ويحافظ عليها من كلّ الأخطار والتهديدات المختلفة التي تحدق بها.

إشراك الناس في مختلف الأمور التي تصبّ في صالح أمن واستقرار المجتمعات وسلامة عيشها ودفع الأخطار والتهديدات المختلفة المحدقة بها، إنما يمكن أن يتمّ من خلال نشر الوعي الثقافي في مختلف المجالات الدينية والفكرية والاجتماعية والبيئية، وإن العصر الحديث الذي يشهد تقدماً وتطوراً غير مسبوق ومتسارع في الجوانب الصناعية والزراعية والاقتصادية والتقنية، يتطلب بالضرورة رفع مستوى الوعي الفردي والاجتماعي لمعرفة آثار ونتائج هذا التقدم والتطور من مختلف النواحي والتعامل معه وفق ذلك وبشكل خاص من حيث الآثار السلبية على البيئة، ولا يكتب لأيّ عمل بهذا الصدد النجاح ما لم تتشارك فيه الجهود وبشكل خاص مساهمة وتعاون الأفراد والمجتمعات.

الحقيقة المهمة جدّاً التي يوضحها هذا البند من وثيقة مكة؛ هي أنه وفي ضوء التقدم والتطور العلمي في مختلف المجالات، إضافة إلى الانفجار السكاني وزيادة عدد سكان البلدان المختلفة، فإن إشراك الناس في الأعمال والنشاطات والمهام التي من شأنها مواجهة ومكافحة الأوبئة والظواهر السلبية من قبيل التطرف والإرهاب وتلوث البيئة؛ ليس أمراً مطلوباً فحسب، إنما ضروري وملحّ جدّاً إلى أبعد حدّ، فذلك كفيل بإنجاح الجهود المبذولة وجعلها تحقق أهدافها المنشودة بجعل الحياة على سطح الكوكب الأرضي أفضل للبشرية جمعاء.

البند الخامس والعشرون: **التمكين المشروع للمرأة وفق تأطير يحفظ حدود الله تعالى: حق من حقوقها، ولا يجوز الاستطالة عليه بتهميش دورها، أو امتهان كرامتها، أو التقليل من شأنها، أو إعاقة فرصها، سواءً في الشؤون الدينية أم العلمية أم السياسية أم الاجتماعية أم غيرها، لا سيّما تقلدها في ذلك كلّه المراتب المستحقة لها دون تمييز ضدها، ومن ذلك: المساواة في الأجور والفرص، وذلك كلّه وفق طبيعتها، ومعايير الكفاءة والتكافؤ العادل بين الجميع، والحيلولة دون تحقيق تلك العدالة: جناية على المرأة خصوصاً والمجتمعات عموماً.**

عند الحديث عن موضوع حقوق المرأة في الإسلام، لا بدّ من تسليط الأضواء على مجموعة نقاط مهمة هي:

- الله كفل للمرأة جميع الحقوق مثل الرجل، فحفظ لها كرامتها، ولم يجعل الرجل مميزاً عنها.
- جعل حقوقها هي والرجل على حدّ سواء، من دون إشعار بالنقص أو الدونية، مما يحفز لديها الشعور بالكمال، وبالتالي القدرة على نجاح دورها في المجتمع، كأم ومعلمة وطبيبة، بالإضافة إلى الكثير من الأدوار الأخرى التي تكلف بها المرأة.
- في الحقيقة فإن الدور الأول للمرأة هو دورها كأم، فالمرأة هي أساس الأسرة، والأسرة جزء من المجتمع.

- كلّما كانت التربية صالحة كان المجتمع صالحاً.
- أعطى لها الله الكثير من الحقوق وكرّمها، بعد أن كانت مسلوبة الحقوق أيام الجاهلية.
- وعلى سبيل المثال نجدها أيام الجاهلية مسلوبة الحق في الطلاق، وفي التعليم، وفي الملكية، وفي الرأي.
- ففي الواقع لم يكن لها أيّ دور، بل كانت تورث وتباع كالمتاع، إلى أن جاء الإسلام فكفل لها حق الطلاق، عند استحالة العشرة بينها وبين زوجها.
- كذلك فقد جعل لها ذمة مالية خاصة بها، بالإضافة إلى كافة الحقوق الأخرى مثلها مثل الرجل.
- قال رسول الله "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" عن النساء: "إنما النساء شقائق الرجال".
- كذلك فقد قام الإسلام بإحقاق الكرامة للمرأة، وكذلك رفع عنها الظلم الذي كانت تتعرض له.
- ففي البداية عمل على تكريمها كإنسانة فجعلها مسؤولة كالرجل لها حقوق تطالب بها وعليها واجبات تحاسب عليها.
- قال الله تعالى في الآية 97 من سورة النحل: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

البند الخامس والعشرون، الذي يؤكد على الموقف الفكري ـ الاجتماعي الواضح جدّاً للإسلام من المرأة وحقوقها ويرفض إجحافها وسلبها هذه الحقوق تحت أيّ عنوان أو مسمّى كان، لا يقف عند هذا الحدّ فقط بل إنه يحثّ على عدم إعاقة فرصها في الشؤون الدينية والعلمية والسياسية والاجتماعية وعدم ممارسة أيّ تمييز ضدّها، خصوصاً من حيث مساواتها في الأجور والفرص، بل ويعتبر أن عدم تحقيق كلّ ما مرّ للمرأة المسلمة يعتبر جناية بحقها، وهو الأمر الذي يعتبر مرفوضاً شرعاً ولا يمكن القبول به، لا سيّما أن وثيقة مكة قد وضع بنودها خيرة مفتي وعلماء الأمة الإسلامية.

***

البند السادس والعشرون: العناية بالطفل صحيّاً وتربويّاً وتعليميّاً: طليعة مسؤوليات الدول والهيئات والمؤسسات الأممية والأهلية ذوات الصلة، فضلاً عن مسؤوليات الأسرة، وبخاصة العمل على صياغة فكره بما يوسع آفاقه ويعزز قدراته، ويمكن لفرص إبداعه ومهارات تواصله، ويحصنه من الانحراف.

أولى الإسلام أهمية ومكانةً خاصةً للطفل، لكونه الأساس في البناء الأسري والمجتمعي، وقد ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تؤكد على ضرورة الاهتمام بهم وضمان حقوقهم ومنها: ما يتعلق بكون الأطفال زينة الحياة الدنيا كما في قوله تعالى في الآية 46 من سورة الكهف: ﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ

ٱلدُّنۡيَا﴾، وكذلك الآيات التي تتحدث عن كون الجنين مهما كان جنسه فإنــه نعمة وهبة من الله، كما قال عزّ وجلّ في الآيتين 49 و50 من سورة الشورى: ﴿لِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ٤٩ أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ﴾.

وهناك أيضاً آيات تتحدث عن حقّ الطفل في الحياة كقوله تعالى في الآيتين 8 و9 من سورة التكوير: ﴿وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ ٨ بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ﴾، وقوله عزّ وجلّ عن حق رضاعة الطفل في الآية 233 من سورة البقرة: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٖ مِّنۡهُمَا وَتَشَاوُرٖ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَاۗ وَإِنۡ أَرَدتُّمۡ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾.

وهناك أيضاً آيات تناولت حق الطفل في التربية كما قال عزّ وجلّ في الآية 13 من سورة لقمان: ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾. أما فيما يخص السنة النبوية الشريفة، فقد جاءت فيها أحاديث تدعو لإظهار اللطف والمحبة عندما يولد الطفل وأن يستقبل في أوائل حياته بالفرح والحبور. عن سلمان بن عامر الضبي قال: سمعت رسول الله

صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم يقول: "مع الغلام عقيقة، فاهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى". (البخاري). كما حثّ الرسول الأكرم "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" على تسمية الطفل واختيار الاسم الحسن له، قال "ص": "أحب الأسماء إلى الله تعالى، عبد الله وعبد الرحمن". (مسلم).

الخطوط العامة التي أدرجناها آنفاً كما وردت في الكتاب والسنة تؤكد على اهتمام الإسلام بحقوق الطفل بصورة عامة؛ إضافة إلى ما يلي:

- الاهتمام بالطفل عند ولادته من خلال اتخاذ الإجراءات التي تضمن سلامته والأم خلال عملية الولادة.
- من الضروري أن نؤكد مرة أخرى على حق الطفل الشرعي في الرضاعة الطبيعية من ثدي الأم ما لم يكن هناك عائق أو مانع يحول دون ذلك، وهذه الرضاعة ضرورية لكي يقوم الطفل بتكوين وبناء جسمه بالطريقة الصحيحة والمناسبة.
- حق الطفل في الرعاية الصحية والاهتمام بجميع متطلباته ورغباته وتوفير حياة كريمة له.
- كما شرع الإسلام ضرورة ذبح عقيقة عن الطفل، حيث يكون بمقدار شاة للأنثى وشاتين للذكر وهي مجرد فدية وحماية من السوء.
- حقّ الطفل في التعليم على الأساليب الحديثة والمختلفة.

أما بالنسبة للحقوق الكاملة للطفل والتي ضمنها التشريع الإسلامي والتي يجب أن يحصل عليها فتتمثل في:

- **حق الطفل في النسب:** أي أن يكون له أب وأم معروفان ينتسب إليهما ويحصل على أوراق ثبوتية رسمية بهذا الصدد.
- **حق الطفل في الحضانة:** وهو أمر منوط بوالدي الطفل من أجل أن يوفّرا له الأجواء العائلية اللازمة حيث الدفء والحنان والمحبة حتى ينشأ سويّاً ومفعماً بالثقة بالنفس والاطمئنان النفسي.
- **الحقّ الشرعي في الحياة:** حرم الإسلام قتل الأطفال بعد تكوينهم في أرحام أمهاتهم واعتبر الإسلام قتلهم من الكبائر التي يخلد مرتكبها في النار، إذ إن كلّ طفل له حقّ شرعي في الحياة وليس من حقّ أحد انتزاع هذا الحق منه.
- **حقّ المساواة والعدل الاجتماعي:** الإسلام أكد على ضرورة المساواة والعدل بين جميع الأطفال، لا سيّما عدم التفريق بينهم من حيث الجنس وكذلك المساواة في الإرث.
- **حقّ تعليم الأطفال:** من الواجبات الملقاة على عاتق الوالدين تعليم أطفالهم، حتى يستطيع الطفل أن ينضج تفكيره وعقله وتكون شخصيته مستقلة.

- **حقّ اللعب والمرح:** اللعب والمرح وإضفاء أجواء الفرح والسعادة والضحك من واجبات الوالدين التي حثّ عليها الإسلام من أجل أن يستمتع الطفل بحياته خلال فترة الطفولة.
- **حقّ تخصيص نفقة خاصة للطفل:** ألزم الإسلام الوالد بالإنفاق على الطفل وتخصيص كافة المتطلبات التي يحتاج إليها من أجل أن يهنأ بحياة اجتماعية سعيدة وكريمة من حيث توفير المأكل والملبس والمأوى ومكان التعليم وكافة المتطلبات الأخرى لحين بلوغ الطفل سنّ البلوغ.

***

البند السابع والعشرون: **تعزيز هوية الشباب المسلم بركائزها الخمس: الدين، والوطن، الثقافة، التاريخ واللغة، وحمايتها من محاولات الإقصاء أو الذوبان المتعمد وغير المتعمد: ويتطلب ذلك حماية الشباب من أفكار الصدام الحضاري والتعبئة السلبية ضد المخالف، والتطرف الفكري بتشدده أو عنفه أو إرهابه، مع تقوية مهارات تواصل الشباب مع الآخرين بوعي يعتمد أفق الإسلام الواسع وأدبه المؤلف للقلوب، لا سيّما قيم التسامح والتعايش بسلام ووئام يتفهم وجود الآخر، ويحفظ كرامته وحقوقه، ويرعى أنظمة الدول التي يقيم على أرضها، مع التعاون والتبادل النافع**

معه، وفق مفاهيم الأسرة الإنسانية التي رسخ الإسلام مبادئها الرفيعة.

يرى مصدرو هذه الوثيقة أهمية إيجاد منتدى عالمي (بمبادرة إسلامية) يعنى بشؤون الشباب العامة، يعتمد ضمن برامجه: التواصل بالحوار الشبابي البناء مع الجميع في الداخل الإسلامي وخارجه، متبنياً أطروحات الشباب وإشكالاتهم كافة، بوضوح ومصارحة تامة، عبر كفاءات تتميز بالعلم والحس التربوي، تتبادل مع الشباب الحوار والنقاش بخطاب موازٍ يتفهم مرحلتهم ومشاعرهم، تلافياً لغياب مضى أحدث فراغاً، وعاد بنتائج سلبية.

في كلّ أمم العالم بل والإنسانية بحدّ ذاتها، تعتمد اعتماداً أساسيّاً في نهضتها وتقدمها على ترسيخ قيمها ومبادئها الإنسانية والأخلاقية التي تساهم في ترسيخ التعايش السلمي بين مكونات الشعوب والأمم والبشرية كلّها، ومن هنا فقد كان للشباب دائماً اهتمام كبير وشأن خاص، لأنهم بمثابة الشريان الأبهر للشعوب والأمم ومختلف المكونات.

الإسلام اهتم بالشباب من مختلف الجوانب، وأولى هذه الشريحة المهمة اهتماماً استثنائيّاً وبشكل خاص من حيث تنشئته وإعداده دينيّاً، لأن الهوية الدينية بعمقها الروحي والمعنوي الإيجابي تعمل على صنع أساس سليم وصالح ومترسخ للشباب يعمل على تشذيب وإعادة توجيه كلّ الأمور والمسائل الأخرى

التي تضاف إلى هذا الأساس، ومن دون شك فإن هذا الأساس "أي الهوية الإسلامية"، تتقوى أكثر وتصبح أكثر مناعة بإضافة ركائز الوطن والثقافة والتاريخ واللغة، وإن الشباب المسلم عندما يكون ممتلكاً لأساس كهذا، فإنه سيكون تلقائيّاً محصناً بوجه التأثيرات المضادة والجوانب السلبية والظلامية من الثقافات الأخرى، إلى جانب أنه يكون محصناً ضدّ التطرف والغلوّ وضدّ الدعوات الفكرية والدينية والمذهبية التي تسعى إلى تجنيده واستغلاله من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها المشبوهة والمغرضة.

وإن الدعوة التي وجهها مصدرو وثيقة مكة للشباب المسلم بأهمية أن يبادروا إلى إيجاد منتدى عالمي يعنى بشؤون الشباب، ويعتمد ضمن برامجه كما جاء في البند السابع والعشرين من الوثيقة؛ التواصل بالحوار الشبابي البناء مع الجميع في الداخل الإسلامي وخارجه، فإن هذه الدعوة تأتي أهميتها من ناحيتين؛ الأولى الثقة بالشباب المسلم والدور الإيجابي الذي يمكن لهم أن يلعبوه على صعيد الشباب في العالم، والثانية؛ الثقة بالمبادئ والقيم الدينية التي يحملها الشباب المسلم وبأنها كافية لتحصينه ضدّ الأفكار والقيم السلبية الأخرى في حال وجودها ويمكنها أن تؤثر إيجابيّاً على الآخرين.

التأكيد على موضوع التحاور والنقاش الإيجابي للشباب المسلم مع نظرائهم من الأديان والملل الأخرى، إنما هو بمثابة تجسيد حقيقة أن الإسلام عالمي الأبعاد ولا يمكنه الانغلاق

والانطواء على نفسه، لأنه كان ولا زال وسيبقى رسالة إيجابية للبشرية كلّها ولا يمكنها أن تضرّ أحداً، بل إنها تحرص على إيصال الفائدة والخير للإنسان من أيّ دين أو ملّة أو عرق كان.

أكثر ما يلفت الانتباه في هذا البند هو أنه يسعى إلى الطلب من الشباب المسلم التواصل والانفتاح مع الآخر والتفاعل والتجاوب معه، بدلاً من الاصطدام الحضاري وفتح جبهات التضاد والمواجهة الفكرية وغيرها، وهو أمر من الواضح جدّاً أن عالم اليوم بما يواجهه من مشاكل وأزمات ومواجهات وحروب مختلفة في غنى عنها تماماً.

أفكار الصدام الحضاري والتعبئة السلبية ضدّ المخالف، والتطرف الفكري بتشدده أو عنفه أو إرهابه، من المهم جدّاً تحذير الشباب المسلم منها، لأنها قد تصبح في النهاية مصائد انعزال وانطواء وانغلاق فكري يقود بالضرورة القهرية إلى الصدام العملي والفعلي، ويخدم أعداء الإسلام والإسلاموفوبيا والجماعات الضالة المضلة من المؤمنين بالتطرف والإرهاب.

***

البند الثامن والعشرون: **تجاوز المقررات والمبادرات والبرامج كافة طرحها النظري وشعاراتها الشكلية، وتكاليفها غير المجدية، إلى الفاعلية من خلال أثر إيجابي ملموس، يعكس الجدية، والمصداقية، وقوة المنظومة، وخاصة ما يتعلق بإرساء السلم**

والأمن الدوليين، وإدانة أساليب الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والتهجير القسري، والاتجار بالبشر، والإجهاض غير المشروع.

بقدر ما يحثّ ويحفّز الإسلام على الإقدام على أيّ عمل أو نشاط فيه الخير والبركة والفائدة للناس، فإنه يدعو إلى عدم الإبطاء والتقاعس والإهمال إلى جانب رفضه المراءاة والنوايا غير الخالصة فيها، ولا ريب أن الإسلام قد اهتم بالسلم والأمن والاستقرار وحتى إنه قد دعا إليه وحثّ عليه، وإن الآية 61 من سورة الأنفال ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ التي تبين وتثبت مدى اهتمام الإسلام بالجنوح إلى السلم، ومنحه الأولوية بل فضّله على الحرب، وهو ما أكدت عليه الآية 60 من سورة الأنفال التي سبقت الآية الكريمة السابقة الذكر التي يقول فيها عزّ وجلّ: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تُظۡلَمُونَ﴾، ذلك أن كلّ هذه الاستعدادات الجارية في سبيل تحذير الخصم والنوايا المبيتة من ورائها سرعان ما تتغير لمجرد أن يبادر الطرف الآخر لطلب السلام والعمل من أجله كطريق لحلّ المشاكل والأمور العالقة بين الطرفين.

والإسلام كما هو معروف وثابت عنه في نصوصه الشرعية من الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، لا يلجأ إلى خيار الحروب والمواجهات إلاّ بعد أن يستنفد كلّ السبل والطرق والخيارات الأخرى المتاحة، فإنه ومن دون شك يقف بقوة ضد جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري وكلّ أنواع المظالم الأخرى بنفس السياق، ومن المفيد جدّاً هنا، ولا سيّما من حيث معرفة موقف الإسلام القاطع من جرائم قتل النفس الإنسانية ظلماً، الإشارة إلى ما قد قاله الله تعالى في الآية 32 من سورة المائدة: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾.

احترام النفس الإنسانية وحرمة قتلها بغير وجه حقّ، من البدهيات التي لا نقاش أو جدال بشأنها في الدين الإسلامي، لذلك من الطبيعي جدّاً أن لا يكون هناك أية مواربة أو مسايرة ومداهنة بهذا الصدد، بل إن هناك حثّاً على الوقوف الحازم بوجه هذه الأعمال والممارسات الإجرامية المنافية للقيم والمبادئ السماوية والإنسانية.

ومن دون شك فإن هذا البند وعندما يشدد في بدايته على: "تجاوز المقررات والمبادرات والبرامج كافة طرحها النظري

وشعاراتها الشكلية، وتكاليفها غير المجدية، إلى الفاعلية من خلال أثر إيجابي ملموس، يعكس الجدية، والمصداقية، وقوة المنظومة، وخاصة ما يتعلق بإرساء السلم والأمن الدوليين"، فإنه يشير وبصورة واضحة إلى الأسلوب الروتيني الدارج في المنظمات الدولية عموماً وفي منظمة الأمم المتحدة خصوصاً، ويدعو إلى آلية عملية حازمة للوقوف بوجه كلّ أنواع جرائم الإبادة والتطهير العرقي والتهجير القسري والاتجار بالبشر والإجهاض غير الشرعي، ذلك أن الإسلام لا يريد أن يقف موقفاً سلبيّاً أو موقف المتفرج تجاه ما قد حدث من جرائم ومجازر بحقّ الإنسانية، ولا يتخذ مواقف دولية مطلوبة بشأنها.

هذا البند يؤكد مدى حرص والتزام الإسلام بالتصدي بحزم وإصرار للجرائم ضد الإنسانية، لا سيّما تلك التي تتسم بظلم شديد وتجنٍّ غير عادي على كرامة واعتبار الإنسان، نظير تلك الجرائم غير العادية التي تمّ تحديدها في هذا البند، وإن الإسلام كان ولا زال وسيبقى إلى الأبد مع الحق والعدالة وضدّ الظلم والطغيان.

***

البند التاسع والعشرون: **لا يبرم شأن الأمة الإسلامية، ويتحدث باسمها في أمرها الديني وكلّ ذي صلة به: إلّا علماؤها الراسخون في جمع كجمع مؤتمر هذه الوثيقة، وما امتازت به من بركة رحاب قبلتهم الجامعة، والعمل الديني والإنساني المشترك**

الهادف لمصلحة الجميع: يلزم تشارك الجميع دون إقصاء أو عنصرية أو تمييز لأتباع دين أو عرق أو لون.

لا غروّ بأن هذا البند يؤكد ويثبت بكلّ وضوح أن لمفتي وعلمـــاء الأمـــة الإسلامية موقعاً ومكانة خاصة في الأنظمة السياسية القائمة في بلدانهم، وبأنهم لا يتكلمون أو يعبرون عن مواقف الدين الإسلامي من المسائل والمواضيع المختلفة جرّاء تأثيرات سياسية، ذلك أن للعلماء في الدين الإسلامي مقاماً كبيراً أكّده الله سبحانه في الآية 43 من سورة النحل: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾. وفي نفس السياق يقول عزّ وجلّ في الآية 11 من سورة المجادلة: ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ﴾. كما أنه وبالنسبة للأحاديث الواردة في السنة النبوية الشريفة، فقد روى أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وغيرهم أن النبي "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" قال ضمن حديث طويل: "إن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظّ وافر"، لذلك فإن وثيقة مكة المكرمة، كوثيقة دينية تعبرّ عن الإسلام بكلّ صدق وصراحة وشفافية، يمكن الاعتداد والأخذ بها على الصعيد العالمي.

لكن أكثر ما يؤكد لأتباع الأديان الأخرى خصوصاً، وللعالم عموماً، المكانة والمنزلة الخاصة المستقلة للعلماء ومفتي الأمة

الإسلامية، أنه في آخر بند لوثيقة مكة المكرمة جرى التأكيد أنهم هم الذين يعبرّون عن الدين الإسلامي، ولا يحقّ لأحد أن يتحدث بشؤون الدين الإسلامي "إلّا علماؤها الراسخون في جمع كجمع هذه الوثيقة"، وهو ما يعني أن تناول المسائل والمواضيع الهامة والحساسة والتي لها تأثير وأبعاد دولية من منظور الدين الإسلامي، فإن ذلك شأن يخصّ علماء الأمة الإسلامية، ومن خلال جمع يعبرّ عن كلّ شعوب وأمم العالمين العربي والإسلامي.

ثمة ملاحظة بالغة الأهمية فيما يخصّ البند الأخير من هذه الوثيقة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار، وهي أن علماء الأمة عندما يضعون كلّ ما يتعلق بإبداء المواقف ووجهات النظر بشأن الأمور الدينية ضمن نطاق مسؤوليتهم، فإنهم بذلك لا يقومون بفرض أنفسهم أو أنهم يتحدون السلطات الحاكمة في بلدانهم، بل إنهم يتصرفون بكلّ حكمة ودراية وفق منطق وأسلوب مؤسساتي، إذ إن الشؤون السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية والتجارية وما إليها، لا يعتبرونها من اختصاصهم، لذلك يتركونها لأصحاب الشأن، وهذا بحدّ ذاته نقطة مهمة أخرى تثبت بأن الإسلام دين يعطي كلّ ذي حقّ حقّه ويضع صاحب كلّ شأن في الشأن والأمر الذي يعنيه ويتعلق به.

الخاتمة

يتميز الإنسان عن غيره من المخلوقات بأن لكلّ عمل وجهد يقوم به هدفاً وغاية، لأنه قد أنجز ذلك العمل والجهد بتوجيه وإشراف عقلي، لذلك عندما اجتمع ألف ومئتان ونيّف من كبار مفتي وعلماء الأمة الإسلامية في مؤتمر تاريخي قلّ نظيره في مكة بجوار الكعبة المشرفة ويقومون بإصدار "وثيقة مكة المكرمة" التي صار لنا الشرف بالتعليق والشرح على بنودها الـ 29، فمن المؤكد أنه ليس هناك هدف واحد، وإنما أهداف عديدة من وراء ذلك.

وثيقة مكة المكرمة جاءت لتحسم جدلاً ونقاشاً حامياً كان جارياً بصورة غير عادية منذ الأعوام الأخيرة للألفية الميلادية المنصرمة وإلى فترة عقدين تقريباً من الألفية الجديدة، بشأن الإسلام والمسلمين ودورهم سلباً وإيجاباً في المسار الإنساني والحضاري.

وثيقة مكة المكرمة، لم تردّ على كلّ ما أثير ضدّ الإسلام من تهم وطعون وشكوك مختلفة بالغة القساوة بصورة انفعالية مشربة بالعواطف المتهيجة، ولم تقم بجرح الذين كالوا الاتهامات جزافاً للإسلام والمسلمين، والأمر نفسه بالنسبة للذين مارسوا النقد ببعده وجانبه السلبي ضدّ ماضي وحاضر ومستقبل الإسلام والمسلمين،

بل إن الأسلوب والنمط الذي اتّسم به الخطاب الموجه من خلال البنود الـ 29 من وثيقة مكة المكرمة، كان مختلفاً اختلافاً جذريّاً عن كلّ ذلك، وقد عكس حقّاً واقع وحقيقة أن المفتين والعلماء المسلمين الذين كتبوا البنود الـ 29 للوثيقة هم حقًّا ورثة ذلك النبي الأكرم الذي وصفه الله تعالى في الآية 4 من سورة القلم: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾.

وثيقة مكة المكرمة ليست مجرد وثيقة عادية صدرت لظرف أو أمر طارئ، بل إنها كانت أشبه بوثيقة تاريخية موجهة للبشرية برمّتها، وهذه الوثيقة تصلح لهذا العصر وتستشرف تطلعات العصور اللاحقة أيضاً لما تتسم به من عمق إنساني وبعد حضاري متميز، فقد خاطبت أتباع الأديان السماوية والوضعية وخاطبت البشرية برمّتها، وهذا ما قد عبرّ وبصورة فعلية عن الإسلام قد جاء رحمة للعالمين أجمع وليس للمسلمين فقط.

القوة الاعتبارية الاستثنائية لوثيقة مكة المكرمة، المستمدة أساساً من قوة حججها التي استندت إليها، إضافة إلى كونها قد أفحمت وفنّدت الحجج الواهية للجماعات الضالة وفضحتهم شرّ فضيحة، فإنها قد ردّت على كلّ التهم والمزاعم المختلفة من جانب أعداء الإسلام والمتربصين به شرّاً، إلى جانب أنها أثلجت صدور جميع أبناء الأمة الإسلامية المؤمنين بأن دينهم دين وسطي معتدل يرفض التطرف والإرهاب والانغلاق، لذلك فإن الوثيقة كانت كمن أعطى لكلّ ذي حقّ حقّه ووضع النقاط على الأحرف.

البنود الـ 29 لوثيقة مكة المكرمة، بقدر ما هي مهمة لغير المسلمين وتجعلهم على دراية واطلاع كامل بموقف ومنظور الإسلام والمسلمين من الأمور والقضايا التي تهمّهم وتهمّ العالم أجمع، فهي مهمة بالنسبة للمسلمين في سائر أرجاء العالم. هذه الوثيقة هي بمثابة موقف "مرجعي" للإسلام لا يختصّ بمذهب أو طائفة معينة، بل إنه موقف يمثل الإسلام بخطّه العام.

ومن المهم جدّاً أن يطلع عليها كلّ مسلم، ويجب أن يفهمها ويستوعبها لأنها تعكس من خلالها موقف ووجهة نظر الإسلام كما أرادها الله تعالى.

هذه الإشكالية غير العادية لم يكن من السهل التغاضي عنها أو تخطيها، كونها تمسّ الإسلام والمسلمين وتعكس عنهم صورة واهية لا علاقة لها بحقيقة وواقع الإسلام والمسلمين، وبحكم تجربتنا وعلاقتنا مع رابطة العالم الإسلامي وأمينها العام الدكتور محمد العيسى، وبشكل خاص توجيهاته السديدة لنا، فقد شرعنا في تأليف هذا الكتاب الذي وكما تجشمتم عناء مطالعة فصوله المختلفة، وبشكل خاص الفصل السادس حيث التعليق وشرح البنود الـ 29 لوثيقة مكة المكرمة واحداً تلو الآخر، فإنه كان أساساً من أجل التصدي لتلك الأفكار والتوجهات الخاطئة والمضلة التي تركتها الجماعات الضالة على غير المسلمين والمسلمين أنفسهم، والكشف عن كونها مجرد أباطيل وكلاماً واهياً ما أنزل الله به من سلطان ولا علاقة له بالإسلام والمسلمين.

وقد وجدنا أنه من أجل تحقيق الهدف الأساسي من وراء هذا الكتاب، أنه من الأفضل أن نقوم بالتأني وعدم التسرع، وذلك بالتمهيد من خلال خمسة فصول سبقت الفصل السادس، وهو أساس هذا الكتاب وعموده الفقري، وهذه الفصول الخمسة كانت بمثابة قواعد أولية مساعدة توفر الفرصة لفهم أقوى وأعمق لما نطرحه في الفصل السادس.

الفصل الأول من هذا الكتاب؛ سلّطنا فيه الضوء على ما كان يجري في العالم قبل وأثناء إعلان وثيقة مكة المكرمة، وكيف كانت الأوضاع والتطورات والصراعات والاضطرابات والحروب وتصاعد حمى الأفكار والرؤى المتطرفة وتزايد النشاطات الإرهابية في العالم مقلقة، لكن أهم ما كان يلفت النظر فيما كان يجــري في العالــم كلّه أنه كان ثمة محاولات ومساعٍ مشبوهة من أجــل الربط بين الأوضاع والتطورات السلبية ومن صيرورة التطرف والإرهاب التحدي والتهديد الجديد للعالم، وبين الإسلام والمسلمين!

عملية الربط المشبوهة هذه والتي ساعد وحفّز عليها ظلماً وكذباً وتمويهاً المزاعم الضالة والسقيمة للجماعات الضالة، إلى جانب أعمالها ونشاطاتها الإرهابية التي طالت المسلمين أكثر مما طالت غير المسلمين، وإلى جانب أنه كان هناك مفكرون وتنظيمات وجماعات من غير المسلمين تؤمن بأفكار ورؤى متطرفة تستمد قوتها من العرق أو الدين أو كليهما معاً، وإلى جانب تيار "الإسلاموفوبيا" الذي تحدثنا عنه سابقاً، فقد وجدت هذه

الفئات ضالتها في الجماعات الضالة وأفكارها ونشاطاتها لجعلها وسيلة من أجل بلوغ غاياتها بالدسّ والافتراء ضدّ الإسلام والمسلمين والزعم بأن المشكلة فيهما وأنه لا مناص من مواجهتهم باعتبارهم أساس الخطر والتهديد الذي يحدق بالعالم.

في هذه الظروف والأوضاع المقلقة، ولا سيّما بعد بروز تنظيم داعش الإرهابي وغيره من التنظيمات العنيفة، وفي ظلّ هذه الأجواء المكفهرة في العالم، تصدّت رابطة العالم الإسلامي وفي شخص أمينها العام معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، بشجاعة لهذه الحملة الضالة التي تستهدف الإسلام والمسلمين، خصوصاً بعد أن باتت البلدان الغربية ذاتها تعاني من ضياع شبابها وانحرافهم خلف أفكار ومفاهيم وأمور سلبية، فكانت الدعوة الكريمة لاجتماع المئات من كبار مفتي وعلماء الأمة الإسلامية من أجل التصدي لكلّ تلك المزاعم الباطلة ودراستها والتمحص والبحث فيها ثم الردّ عليها بكلّ حصافة ورزانة من خلال وثيقة مكة المكرمة.

أما في الفصل الثاني من الكتاب، فقد سلّطنا الأضواء على الدور الريادي للمملكة العربية السعودية في دورها الفعال للإعداد والتمهيد للعمل من أجل إعلان وثيقة مكة، وهذا ليس بغريب أو طارئ على السعودية فقد كانت على الدوام سباقة بهذا الصدد وكان لها قصب السبق، لكن ما يجب لفت النظر إليه هو أن دور السعودية بهذا الصدد وفي المجالات الأخرى التي تصبّ في مصلحة الأمتين العربية والإسلامية وصالح الإنسانية جمعاء، قد برز وتألّق

أكثر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين سموّ الأمير محمد بن سلمان، فإلى جانب ما عملته وتعمله من أجل صالح الأمتين العربية والإسلامية، فإنها قد شرعت بخطة تنموية استثنائية بكلّ ما للكلمة من معنى من خلال "رؤية 2030"، التي بدأ الشعب السعودي يقطف ثمارها، التي ستعود بالنفع والفائدة على العالمين العربي والإسلامي، وإن إعلان وثيقة مكة المكرمة من داخل السعودية وبجوار بيت الله الحرام وبما حملته من بنود إنسانية حضارية مفعمة بالاعتدال والوسطية والتسامح، قد أعطت أكثر من انطباع إيجابي ومصداقية وثقة بالوثيقة من جانب، وبالدور الإيجابي الحضاري للمملكة السعودية في إغناء ثقافة التعايش السلمي وتفاهم وحوار الأديان والحضارات.

في الفصل الثالث تحدثنا عن وثيقة المدينة باعتبارها أول دستور حضاري إنساني جامع من نوعه يؤسس لثقافة التعايش السلمي بين الأديان والمكونات المختلفة للمجتمع، وحديثنا عن هذه الوثيقة جاء لكي يعلم كلّ مسلم بشكل خاص وغير المسلم بشكل عام، بأن الدعوة للتحاور بين الأديان والتعايش السلمي التي ينادي بها الإسلام في هذا العصر من خلال وثيقة مكة المكرمة، ليست أمراً طارئاً ومستجدّاً، أو قد تمّ إقحامه لأغراض وأهداف معينة، بل إن للإسلام تاريخاً مجيداً بهذا الصدد، وإن وثيقة المدينة هي بحدّ ذاتها دليل واضح وضوح الشمس في عزّ النهار.

الفصل الرابع، تمّ تخصيصه بالتركيز على قضية إعلان وثيقة مكة المكرمة من خلال مؤتمر كبير وواسع لكبار مفتي وعلماء الأمة

الإسلامية في مكة المكرمة بجانب بيت الله الحرام، وإن لهـذا المؤتمر والحضور غير الاعتيادي قد أعطى للوثيقة مصداقية يعتدّ بها ويتمّ الأخذ بها والعـودة إليها أكثر من أيّ آراء أو توجهات أو فتاوى بشأن مواقف ووجهات نظر الإسلام بخصوص المسائل والمواضيع المختلفة، سواء من جانب المسلمين أم غير المسلمين.

أما في الفصل الخامس، فقد سعينا فيه إلى التأكيد على أن إعلان وثيقة مكة المكرمة لم يأتِ منقطعاً عن التاريخ الإسلامي وعن سياقه الفكري الإنساني الحضاري، بل إنه جاء متناغماً معه، حيث إن وثيقة مكة المكرمة هي أساساً بمثابة استكمال لوثيقـة المدينـة، بل هي امتداد لها كدستور حضاري يتفق ويتناسب مع هذا العصر ولا يتناقض معه كما تسعى الجماعات الضالة للإيحاء بـذلك، أو يعمل أيضاً أعداء الإسلام لإظهار الإسلام بأنه معادٍ للإنسانية والحضارة والتقدم والتطور.

فالفصول الخمسة كما أسلفنا كانت من أجل الإعداد والتمهيد للفصل السادس والأخير لطرح بنود وثيقة مكة المكرمة وشرحها الواحد تلو الآخر حتى يتمّ فهم واستيعاب البنود الـ 29 كما يجب. والله تعالى من وراء القصد.

المحتاج إلى رحمة ربه ودعاء أخوانه

محمد علي الحسيني
الرياض العامرة - 1445 - 2023
www.mohamadelhusseini.net
info@mohamadelhusseini.com

كتاب «معالم القيم الإنسانية في وثيقة مكة الحضارية»، الذي نضعه بين أيديكم، يتضمن ستة فصول، وهو بمثابة استقراء فكري وشرح وتعليق على المبادئ الـ 29 لوثيقة مكة المكرمة، التي صدرت عن ألف ومئتين ونيّف من كبار مفتي وعلماء الأمة الإسلامية، لتكون استمراراً وتزميناً لوثيقة المدينة المنورة بمراعاة التطور الحاصل في المجتمعات الإنسانية، والتعريف بها بأسلوب شفّاف وشرحها على ضوء العقل والنقل، وتبيان أهميتها وقيمتها الإنسانية والحضارية التي تعود بالنفع على البشرية قاطبة. إن الصدى والتفاعل العالمي والعملي لوثيقة مكة المكرمة والاهتمام الكبير بها من النخب الفكرية والعلمية وصنّاع الرأي استدعى منا الإقدام على تأليف هذا الكتاب ليكون سبيلاً لإنارة كلّ المضامين التي جاءت بها بنود الوثيقة ليعمّ النفع ويكون المجتمع الإسلامي والإنساني على بصيرة. والله من وراء القصد.

محمد علي الحسيني

دار الحكمة لندن
DAR ALHIKMA
Publishing and Distribution